الفصل الثانى

أثر الوقف مع الإعراب والتفسير والدلالة

obeikan.com

obeikan.com

في الفصل السابق ركَّز البحث على النماذج التي يظهر فيها أثر الوقف وحده، ولكن التركيز هنا على النماذج التي يبدو التأثير فيها على الدلالة التركيبية Structural meaning من ناحيتين إحداهما الوقف. وكثرة النماذج هنا تبرز عمق الأثر الذى يؤديه الوقف حين تتضافر معه عناصر أخرى كالتفسير والدلالة المعجمية والإعراب الذى يعد أخطر هذه العناصر وأهمها.

(728-729) **قول الله تعالى: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة/1-2]:**

قال النحاس: « ﴿الٓمٓ﴾ فى القطع عليها والائتناف بما بعدها أربعة أقوال... ... والقول الثانى قول أبى حاتم؛ قال: ﴿الٓمٓ﴾ كافٍ وليس بتمام، وعلته فى هذا أنه زعم أنه لم يدر ما معنى حروف المعجم؛ فجعل الوقف كافيًا... ... ولم يجعله تامًّا؛ لأنه إذا وقف عليه لم يعرف معناه... ... ﴿الْكِتَابُ﴾ فيه تقديرات ستة، على ثلاثة منها يكون التمام ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ على أن يكون ما بعدها مستأنفًا؛ فمن التقديرات أن يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ مرفوعًا بالابتداء، و﴿الْكِتَابُ﴾ خبره، وهذا قول أبى حاتم؛ قال: ومثله (ذلك القول)... ... وأما التقديرات الثلاثة الأخر فأن يكون الكتاب نعتًا لـ﴿ذَٰلِكَ﴾، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ الخبر، وهذا قول الأخفش سعيد حكاه عنه أبو حاتم؛ قال: كذا قال معلمنا الأخفش[1]، وليس كما ظن؛ واحتج بقوله جل وعز: ﴿الٓمٓرٰ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد/1]؛ لأنه ليس بعده ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾... ... وهذا لا يلزم؛ لأنه إذا كان بعده ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فهو خبر، وإذا لم يكن ذلك بعده فالخبر غيره»[2]. والوقف فى الآية الأولى مرتبط بالدلالة المعجمية، ولم يجعل أبو حاتم للحرف المقطع معنى فى ذاته فوقف لرأس الآية. وأما الوقف فى الآية الثانية فمرتبط بالإعراب، وقد اختار أبو حاتم أن يعرب ﴿الْكِتَابُ﴾ خبرًا، واختار شيخه الأخفش أن يعربه نعتًا، واعترض أبو حاتم بما لا يلزم الأخفش.

---

(1) من المعلوم أن أبا حاتم قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وليت الأستاذ عبد الأمير الورد اطلع على هذه العبارة التى يعترف فيها أبو حاتم بأستاذية الأخفش؛ فربما هذَّبت من احتداده على أبى حاتم، انظر قول الورد: « وأطلتُ البحث فى شخصية تلميذه أبى حاتم السجستانى الذى عددتُه أكثر من غضَّ من شأن الأخفش وطعن فيه فأثبتُّ أنه كان طُعَنة لُعَنة لم [تنجُ] شخصية من الشخصيات العربية فى زمانه من مطاعنه وتطاوله ... ... وبعد فقد كان خُلُق السجستانى هدفًا لمطاعن عديدة »!! منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية للدكتور عبد الأمير الورد ص 7، 118 وما بين المعقوفين وقع بلفظ [تنتج]! وانظر إنباه الرواة للقفطي جـ2/58.

(2) القطع للنحاس ص 42 – 44، وانظر المكتفى للدانى ص 158، والمقصد للأنصارى ص 29، وكتب الوقف والابتداء وعلاقتها بالنحو للدكتور أحمد خطاب العمر ص 167، فى حين ذكر الزواوى أن الوقف على ﴿الٓمٓ﴾ تام عند أبى حاتم فى أول البقرة وآل عمران والروم! انظر كتابه التنبيهات ص 75، 100، 135، 176.

(730-733) **قول الله تعالى:** ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة/14-15]، **وقوله تعالى:** ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران/54] ، [الأنفال/30]:

قال ابن الأنباري: «وقال السجستاني: لا أحب استئناف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، ولا استئناف ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ حتى أصله بما قبله... ... ولا معنى لهذا الذى ذكره؛ لأنه يحسن الابتداء بقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على معنى: الله يُجهّلهم ويخطئ فعلهم، كما تقول: إن فلانًا ليستهزأ به مذ اليوم إذا فعل فعلًا عابه الناس وأنكروه عليه»[1]، وقال النحاس: «قال أبو حاتم: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ليس بوقف صالح؛ لأنه لا يستأنف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، ولا يستأنف ﴿وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ قال: والتمام ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، وقال يعقوب: هو وقف كافٍ. الذى قاله يعقوب صواب على قول من قال: معنى ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [يجهلهم ويعيبهم]؛ قال الله جل وعز: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ [النساء/140]، أى تعاب. ومن قال: معنى ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ يجازيهم على استهزائهم، كان الوقف عنده ﴿يَعْمَهُونَ﴾»[2]. والوقف هنا مرتبط بالدلالة المعجمية للاستهزاء والمكر، وقد اختار أبو حاتم الوصل؛ لأنه أبين للمعنى فى حين يحتاج الوقف على ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾- على الرغم من كونه رأس آية- إلى شيء من الاستنباط، وهذا يعنى أن أبا حاتم آثر تمام المعنى على رأس الآية، ولعله أراد سرعة الرد على المنافقين، وعبارته تعنى أن المسألة ذوقية من قبيل الأدب والتحرج من البدء بما قد يظن منه الإساءة إلى الله- عز وجل- أى من قبيل الحسن والأحسن، وليس من قبيل الخطأ والصواب؛ فإذا قال إنسان لآخر: أنا أعتدى عليك، فُهم الظلم ابتداء، بخلاف ما إذا قال له: اعتديتَ علىّ فاعتديتُ عليك؛ ولله المثل الأعلى[3].

(734) **قول الله تعالى:** ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/22]:

ذكر الزواوى أن أبا حاتم وقف على ﴿أَنْدَادًا﴾ من غير أن يحدد نوع الوقف. وقد منع بعض العلماء هذا الوقف لأن ما بعده حال، وربما كان منهج أبى حاتم جواز الفصل بين الحال وصاحبها لأنهما من

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 498/1، وانظر المكتفى للدانى ص 160، ومنار الهدى للأشمونى جـ 62/1.

(2) القطع للنحاس ص 51 وما بين المعقوفين وقع بلفظ [بجهلهم ويعيبهم]! والنص يعنى أن المكروه عند أبى حاتم الابتداء بـ﴿وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾؛ وهذا إشارة إلى موضع الأنفال فقط، وكذا فعل الزواوى فى التنبيهات ص 78، 128! وذكر ابن الأنبارى والدانى والأشمونى ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾؛ وهذا يشمل موضعىْ آل عمران والأنفال.

(3) تفسير الطبرى (البقرة/14) جـ 129/1- 134، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 374/1، جـ 535/2، والمقصد للأنصارى ص 34.

العناصر النحوية الأقل تلازمًا، وربما كان ما بعد ﴿أَندَادًا﴾ مستأنفًا لا حالًا، وهكذا ارتبط الوقف بالإعراب[1].

(735) قول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة/24]:

قال أبو بكر بن الأنباري: « وقال السجستاني: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ من صلة ﴿الَّتِي﴾ كما قال في آل عمران: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران/131]. قال أبو بكر: وهذا غلط؛ لأن ﴿الَّتِي﴾ في سورة البقرة قد وصلت بقوله: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ﴾؛ فلا يجوز أن يوصل بصلة ثانية»[2]. وإعراب أبي حاتم ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ صلةً يُفهم منه أنه لم يُجز الوقف على الحجارة؛ لأنه لا يجوز قطع الصلة عن الموصول؛ فهما من المتلازمات القوية التي يعد الوقف بين عنصريها وقفًا قبيحًا؛ وهذا تضييق للواسع؛ لأن الجملة يمكن أن تكون مستأنفة فيكون الوقف على ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾ حسنًا أو صالحًا[3]. وأما اعتراض ابن الأنباري على إعراب ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ صلة؛ فقد ردَّ عليه السمين الحلبي فقال: « ويمكن ألا يكون غلطًا لأنا لا نسلم أن ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ﴾- والحالة هذه- صلة، بل إما معترضة لأن فيها تأكيدًا، وإما حالًا؛ وهذان الوجهان لا يمنعهما معنى ولا صناعة»[4]؛ وهكذا يتضح مدى الارتباط في هذا الموضع بين الإعراب والوقف في التأثير على الدلالة التركيبية.

(736) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة/26]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾، وقد استحسن النحاس قول أبي حاتم وعدَّه أصح الأقوال؛ لأن «﴿مَا﴾ إن كانت زائدة للتوكيد فلا يبتدأ بها، وإن كانت بمعنى الذي، ورفعت ﴿بَعُوضَةً﴾ فهي بدل من مَثَل... ... والقطع على ﴿مَا﴾ لعمري حسن... ... ولكن الائتناف بما بعدها قبيح؛ لأنه منصوب مردود على ما قبله، وبمعنى ما بين بعوضة، والوقف على ﴿مَا بَعُوضَةً﴾ ليس بتمام؛ لأنه متعلق بما بعده، ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ كما قال أبو حاتم»[5]، وقد فطن أبو حاتم إلى المتلازمات النحوية فلم يجعل التمام إلا على ﴿فَوْقَهَا﴾ لأنه معطوف على ﴿بَعُوضَةً﴾.

---

(1) القطع للنحاس ص 55، والتنبيهات للزواوي ص 79، والمقصد للأنصاري ص 36.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري جـ 505/1، وانظر تفسير القرطبي جـ 235/1.

(3) القطع للنحاس ص 55، والمقصد للأنصاري ص 36، ومنار الهدى للأشموني جـ 65/1، وأثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 84.

(4) الدر المصون للسمين الحلبي جـ 156/1، وانظر علل الوقوف للسجاوندي جـ 192/1 بلفظ: « والوصل أجوز ؛ لأن قوله: ﴿أُعِدَّتْ﴾ بدل الجملة الأولى في كونها صلة».

(5) القطع للنحاس ص 56، وانظر الكتاب لسيبويه جـ 138/2، وإيضاح الوقف لابن الأنباري جـ 508/1.

(737-738) **قول الله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [البقرة/28]:**

قال أبو بكر بن الأنبارى: « وقال السجستانى: الوقف على قوله: ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ تام؛ لأنهم إنما وبِّخوا بما يعرفونه ويقرُّون به، وذلك أنهم كانوا يقرون بأنهم كانوا أمواتًا إذ كانوا نطفًا فى أصلاب آبائهم ثم أُحيوا من النطف، ولم يكونوا يعترفون بالحياة بعد الموت فقال الله مُوبخًا لهم: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ﴾ أى: ويحكم ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾، ثم ابتدأ فقال: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾. قال أبو بكر: وهذا الذى قال تنقضه الآية عليه؛ لأنه زعم أن الله لا يوبخهم إلا على ما يعترفون به، وقد قال: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾، فوبخهم بالكفر ولم يكونوا يعترفون بأنهم كفار... ... والوقف عندى على ﴿تُرْجَعُونَ﴾، والوقف على ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ غير تام؛ لأن قوله: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ نسق عليه ومتصل به، وليس مستأنفًا على ما زعم السجستانى»[1]، وقال أبو جعفر النحاس: « قال أبو حاتم: وأما قوله جل وعز: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ فهذا الوقف؛ لأن هذا مما عاينوه ورأوه، وهم لم يكونوا مؤمنين بحياة الآخرة، والرجوع إلى الله- عز وجل- قال الله - تعالى- لهم: ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فإنما وقع التوبيخ على ما هم مقرون به و[معاينون] له. قال أبو جعفر: هذا نص كلام أبى حاتم، وظاهر كلامه مستحسن حتى يُتدبَّر، وذلك أن التمام عنده ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ لأنهم مقرون بهذا، وإذا تدبرت قوله رأيت ما قاله غير لازم؛ لأن الله- جل وعز- وبخهم بكفرهم فى الآية، وهم غير مقرين بالكفر؛ فأما مذهبه أن ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ منقطع مما قبله لأنهم لا يقرون به، [فالبيِّن] أنه ليس كذلك؛ لأنهم قد لزمهم الإقرار به؛ لأن الذى جاءهم بالبراهين الباهرة عليهم أن يقبلوا [كل ما] جاء به »[2]، وقال الأشمونى: «فأحياكم: كاف عند أبى حاتم، على أن ما بعده مستأنف... ... وقيل: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ ليس مستأنفًا، وقال أبو حاتم: مستأنف، وإن ﴿ثُمَّ﴾ لترتيب الأخبار، أى: ثم هو يميتكم، وإذا كان كذلك كان ما بعدها مستأنفًا... ... وقد خطّأ ابن الأنبارى أبا حاتم واعترض عليه اعتراضًا لا يلزمه ونقل عنه أن الوقف على قوله: ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾، فأخطأ فى الحكاية عنه[3]، ولم يفهم عن الرجل ما قاله، وقوله[4]: إن القوم لم يكونوا يعترفون بأنهم كفار- ليس بصحيح، بل كانوا مقرين بالكفر مع ظهور البراهين والحجج»[5].

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 1/510 - 514، ومثله فى المكتفى للدانى ص 162.

(2) القطع للنحاس ص 58 وما بين المعقوفين وقع بلفظ (معاينوه)، (والبيِّن)، و(كلما)!

(3) أى أن الوقف على ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ كافٍ عند أبى حاتم، فى حين نسب إليه ابن الأنبارى أنه تام!

(4) الضمير يعود إلى ابن الأنبارى، وقد تابعه النحاس والدانى!

(5) منار الهدى للأشمونى جـ 1/ 67 - 68.

ومن مجموع النصوص الثلاثة السابقة- وقد طال النقل فيها- يتضح للباحث أن أبا حاتم أجاز الوقف على ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ وعدَّه كافيًا؛ لأن ﴿ثُمَّ﴾ لعطف الجمل وذلك فى حكم الاستئناف، كما أجاز الوقف على ﴿يُمِيتُكُمْ﴾ وعدَّه تامًّا للفصل بين الحال وما عطف عليه وبين الاستئناف، أو للفصل بين الإنشاء والخبر، وقد اجتمع مع الوقف هنا الوظيفة النحوية المتمثلة فى ﴿ثُمَّ﴾، والسياق اللغوى المتمثل فى الآيات القرآنية الأخرى التى توضح موقف المشركين من الحياة بعد الموت، ومدى اعترافهم بكفرهم. ومن الواضح أهمية الاعتماد على أكثر من مصدر لمعرفة موقف أبى حاتم، ومن الواضح كذلك تحامل ابن الأنبارى عليه.

(739-741) قول الله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ * فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة/36-37]:

قال أبو جعفر النحاس: «قال أبو حاتم: الوقف الكافى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا﴾، قال أبو جعفر: على قول أبى حاتم يكون ﴿بَعْضُكُمْ﴾ مرفوعًا بالابتداء إخبارًا، فإن جعلت الجملة فى موضع الحال كان الوقف ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾، قال أبو حاتم: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ وقف كافٍ»[1]. والوقف على ﴿اهْبِطُوا﴾ للتجريد وعدم ربط العداوة بالهبوط[2]، ووصف أبى حاتم له بالكافى قد يعنى- كما فهم النحاس- أن ما بعده مستأنف، وربما كان مذهب أبى حاتم جواز الفصل بين جملة الحال وصاحبها باعتبار أنهما من العناصر النحوية الأقل تلازمًا، وأما وصف الوقف على ﴿حِينٍ﴾- وهو رأس آية- بأنه كافٍ؛ فيفهم منه أن الفاء فى ﴿فَتَلَقَّى﴾ عاطفة عند أبى حاتم؛ أى أن الوقف فى الموضعين مرتبط بالإعراب[3].

(742) قول الله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة/71]:

قال ابن الأنبارى: « وحكى لى يموتُ عن السجستانى أنه قال: الوقف ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾، والابتداء ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾، وقال: هذه البقرة وصفها الله بأنها ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾. قال أبو بكر: وهذا القول عندى غير صحيح لأن التى تثير الأرض لا يعدم منها سقى الحرث، وما روَى أحد من الأئمة الذين يلزمنا قبول قولهم أنهم وصفوها بهذا الوصف، ولا ادَّعوا لها ما ذكره هذا الرجل[4]، بل المأثور فى تفسيرها (ليست بذلول فتثير الأرض وتسقى الحرث)، وقوله أيضًا [يفسد] بظاهر الآية؛ لأنها إذا أثارت الأرض كانت

---

(1) القطع للنحاس ص 62.

(2) وكذا فعل أبو حاتم فى: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعراف/24]، انظر القطع للنحاس ص 211.

(3) الدر المصون للسمين الحلبى جـ 195/1، والجدول لمحمود صافى جـ 79/1.

(4) يرحم الله ابن الأنبارى؛ وهل أبو حاتم مجهول عنده؟!

ذَلولا، وقد نفى الله هذا الوصف عنها؛ فقول السجستانى فى هذا لا يؤخذ به ولا يعرَّج عليه»[1]، ووصف أبو البقاء العكبرى الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾ بأنه « بعيد من الصحة لوجهين: أحدهما أنه عطَف عليه ﴿وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ﴾؛ فنفى المعطوف؛ فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك؛ لأنه فى المعنى واحد، ألا ترى أنك لا تقول: مررتُ برجل قائم ولا قاعد، بل تقول: لا قاعد، بغير واو، كذلك يجب أن يكون هنا. والثانى أنها لو أثارت الأرض لكانت ذَلولًا، وقد نفى ذلك»[2]، وعلق ابن هشام على كلام أبى البقاء فقال: «ويردّ اعتراضه الأول صحةُ: مررتُ برجل يصلى ولا يلتفت، والثانى أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجه الردِّ أن الخبر لم يأتِ بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار ﴿لاَ﴾ فى ﴿ذَلُولٌ﴾؛ إذ لا يقال: مررتُ برجل لا شاعر، حتى تقول: ولا كاتب، لا يقال: قد تكررت بقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه»[3]؛ وهكذا كان الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾ مثيرًا للمشكلات النحوية التى أثَّرت مع الوقف على الدلالة التركيبية، ويبدو أن أبا حاتم خالف فى رأيه جمهور العلماء الذين رأوا أن جملة ﴿تُثِيرُ الأَرْضَ﴾ نفى لا إثبات[4].

(743) **قول الله تعالى:** ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ﴾ **[البقرة/85–86]:**

قال ابن الأنبارى: «والوقف على ﴿وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ حسن غير تام. وقال السجستانى: هو تام. وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ﴾ وصف؛ فلا يتم الوقف على ما قبل الوصف»[5]. وابن الأنبارى يتحامل من غير موجب؛ ويبدو أن وصف أبى حاتم الوقف بالتام – وهو قول بعض علماء الوقف– مبنى على إعراب ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ، وقول ابن الأنبارى مبنى على إعرابه صفة، أو بدلًا من واو

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 521/1 وما بين المعقوفين وقع بلفظ [يفسر]، والتصويب من منار الهدى للأشمونى جـ74/1، وفي نص ابن الأنبارى إشارة إلى طريق رواية كتاب أبى حاتم.

(2) التبيان للعكبرى جـ 76/1.

(3) مغنى اللبيب لابن هشام جـ430/2.

(4) القطع للنحاس ص 71، والتنبيهات للزواوى ص 83.

(5) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 524/1، وذكر النحاس أن الوقف تام عند أبى حاتم على قراءة (تعملون) بالتاء والياء؛ أى أن أبا حاتم أخذ بالقراءتين، وليس لاختلافهما تأثير عنده على الوقف. انظر: القطع للنحاس ص 75، والمكتفى للدانى ص168، والمقصد للأنصارى ص 43، والوقف فى القراءات المتواترة وصلته بالإعراب والدلالة للدكتور مجدى محمد حسين ص 194 حيث زعم أن الوقف يختلف باختلاف القراءتين من غير توضيح! ولم تذكر هذه القراءة الباحثة يسرى ياسين في بحثها: أبو حاتم السجستاني والدراسات القرآنية، ولا الدكتورة منيرة حجازى فى بحثها: موقف أبى حاتم السجستانى من القراءات القرآنية! ويربط هذا بما سيأتى في الفصل الثالث (أثر الوقف مع اختلاف القراءة القرآنية).

الجماعة فى ﴿يَرُدُّونَ﴾، ولو أن ابن الأنبارى احتج باتصال المعنى وعدم انقطاعه لكان أولى من الاحتجاج بالإعراب فقط[1].

(744-745) قول الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة/96]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿أَشْرَكُوا﴾ كاف عند أبى حاتم، وأن التمام عنده على رأس الآية. ورأى أبى حاتم هنا مخالف لرأى شيخه الأخفش الذى رأى- وكذلك الفراء- أن الكلام تم على ﴿أَشْرَكُوا﴾. والوقف هنا مرتبط بالإعراب؛ حيث يمكن أن تكون جملة ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ استئنافية، ويمكن أن تكون حالا من الهاء فى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾؛ ولعل أبا حاتم راعى اتصال المعنى فى الحالتين[2].

(746-749) قول الله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة/132]:

قال النحاس: « ﴿بَنِيهِ﴾ قال الأخفش: هذا التمام، ثم قال جل وعز: ﴿وَيَعْقُوبُ﴾ أى قال يعقوب: ﴿يَا بَنِيَّ﴾، وخالفه فى هذا جماعة منهم أبو حاتم قال: الوقف الكافى الحسن: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ ثم قال: ﴿يَا بَنِيَّ﴾. قال أبو حاتم: أى قال كل واحد منهما: ﴿يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾، قال أبو حاتم: لا تقف على ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ﴾ حتى تقول: ﴿إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾»[3]. وقد خالف أبو حاتم شيخه الأخفش فى إعراب واو ﴿وَيَعْقُوبُ﴾ حيث جعلها الأخفش استئنافية فى حين جعلها أبو حاتم عاطفة؛ فكان الوقف عنده بعد العطف، ووصفه بالكافى الحسن لإبراز النداء وللإشارة إلى حذف الحال، كما فطن أبو حاتم إلى عدم الوقف على ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ﴾؛ لأن النهى لا يكون عن الموت، وإنما عن الموت بدون إسلام؛ لهذا كان الوقف بعد الاستثناء[4].

(750) قول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة/217]:

---

(1) المكتفى للدانى ص 168، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 291/1، ومنار الهدى للأشمونى جـ 78/1.

(2) معانى القرآن للفراء جـ 1/ 62 – 63، ومعانى القرآن للأخفش جـ 323/1، والقطع للنحاس ص 76، والجدول لمحمود صافى جـ 172/1.

(3) القطع للنحاس ص 83، وانظر التنبيهات للزواوى ص 91.

(4) ولا يزال بعض أئمة المساجد فى مصر يقفون على ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ﴾ ثم يبتدءون بها! وتمام المعنى يقتضى الوقف بعد الاستثناء، ويمكن – عند انقطاع النفس – الوقف على ﴿إِلَّا﴾.

ذكر بعض العلماء أن الوقف الكافى عند أبى حاتم على: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. ويبدو أن أبا حاتم جعل ﴿وَصَدٌّ﴾ معطوفًا على ﴿كَبِيرٌ﴾، أى: قتال فيه كبير وسبب صد عن سبيل الله وكفر بالله وبنعمة المسجد الحرام؛ أو يكون ﴿وَصَدٌّ﴾ معطوفًا عنده على ﴿قِتَالٌ﴾، أى: قتال فيه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام كبير، وربما جعل ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ معطوفًا على ﴿الشَّهْرِ﴾، أى: يسألونك عن الشهر الحرام وعن المسجد الحرام. وأما من جعل الواو فى ﴿وَصَدٌّ﴾ استئنافية، والواو فى ﴿وَإِخْرَاجُ﴾ عاطفة، وجعل ﴿أَكْبَرُ﴾ خبرًا لـ﴿صَدٌّ﴾ فإنه لا يقف على ﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾؛ وهكذا اختلف الوقف باختلاف الإعراب، وإن كان بعضه أرجح من بعض[1].

(751) قول الله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة / 223]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿شِئْتُمْ﴾ تام عند أبى حاتم. والوقف هنا مرتبط بالإعراب والتقدير؛ فمن جعل الواو فى ﴿وَقَدِّمُوا﴾ عاطفة ومفعول التقديم محذوف تقديره التسمية أو المداعبة للجماع، لم يكن الوقف عنده على ﴿شِئْتُمْ﴾ تامًّا. ومن جعل الواو استئنافية ومفعول التقديم مطلق الخير، كان الوقف عنده على ﴿شِئْتُمْ﴾ تامًّا، وهو الرأى الذى اختاره أبو حاتم ويرجحه الباحث لعدم التقييد[2].

(752-754) قول الله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ * مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ **[آل عمران/ 3-4]:**

قال ابن الأنبارى: «والوقف على ﴿مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ حسن غير تام. وقال السجستانى: هو تام. وهو خطأ منه؛ لأن قوله: ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ نسق على ما قبله. والوقف على ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ تام»[3]، وفصل الأشمونى رأى أبى حاتم فقال: «قال أبو حاتم السجستانى: ولا ينظر إلى ما قاله بعضهم: إن ﴿مِن قَبْلُ﴾ تام، ويبتدئ ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾، أى: وأنزل الفرقان هدى للناس، وضعف هذا التقدير؛ لأنه يؤدى إلى تقديم المعمول على حرف النسق وهو ممتنع، لو قلت: قام زيد مكتوفًا وضربت هندًا- يعنى مكتوفة - لم يصح؛ فكذلك هذا، والمراد بالمعمول الذى قُدِّم على النسق هو قوله: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾، والمراد بالنسق هو واو قوله:

---

(1) معانى القرآن للفراء جـ 141/1، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 550/1، وانظر القطع للنحاس ص 99، والمكتفى للدانى ص 184 وفيهما اعتراض على أبى حاتم، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 296/1 - 297.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 551/1، والقطع للنحاس ص 100، والمقصد للأنصارى ص 60.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 564/2.

﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ الذى هو صاحب الحال؛ فتقدير الكلام: وأنزل الفرقان هدى؛ أى: هاديًا، وإن جعل محل ﴿هُدًى﴾ رفعًا جاز؛ أى: هما هدى للناس قبل نزول القرآن، أو هما هدى للناس إلى الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ تام عند أبى حاتم، ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ أتم؛ لانتهاء القصة»[1]. وهذا الكلام يعنى أن أبا حاتم رأى الوقف على ﴿مِن قَبْلُ﴾ غير تام؛ لما يترتب على الابتداء بـ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ من مخالفة نحوية، فى حين أجاز الوقف على ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ وعدَّه تامًّا، وخالفه فى ذلك بعض العلماء؛ حيث رأوا أن الوقف على هذا الموضع كافٍ لوجود النسق، فى حين وافقه الأشمونى ربما لأن النسق هنا للجمل فهو فى حكم الاستئناف، ويبدو من خلال المنسوب إلى أبى حاتم أنه لم يستحسن الوقف على ﴿وَالإِنْجِيلَ﴾- مع كونه رأس آية- وذلك للاهتمام بالدلالة التركيبية فى المقام الأول[2].

(755) قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران/ 7]:

قال ابن الأنبارى: «والوقف على ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ تام لمن زعم أن الراسخين فى العلم لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم... ... عن مجاهد فى قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ قال: الراسخون فى العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به؛ فعلى مذهب مجاهد ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ مرفوعون على النسق على ﴿اللَّهُ﴾... ... وقال السجستانى: الراسخون غير عالمين بتأويله، ولم [يعرف] المذهب الثانى، واحتج بأن الراسخين فى موضع رفع (وأما الراسخون فى العلم فيقولون آمنا به)؛ فهذا ليس بحجة على أصحاب القول الثانى؛ لأن الذين قالوا بالقول الثانى أخرجوا ﴿الرَّاسِخِينَ﴾ من معنى الابتداء وأدخلوهم فى النسق؛ فلا يلزمهم أن يدخلوا على المنسوق [أما] لأن (أما) إنما تدخل على الأسماء المبتدأة ولا تدخل على الأسماء المنسوقة. وقال السجستانى: الدليل على أن الموضع موضع مبتدأ (وأما الراسخون فيقولون) (أما) لا تكاد تجىء وما بعدها رفع حتى تثنَّى أو تثلَّث أو أكثر، كما قال الله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾ [الكهف/ 79] ثم أتبعها ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾ [الكهف/80]، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ [الكهف/82]، وقال ههنا: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران/ 7] ثم لم يقل (وأما)؛ ففيه دليل أن الموضع موضع مبتدأ منقطع من الكلام الذى قبله. وهذا غلط لأنه لو كان المعنى (وأما الراسخون فى العلم فيقولون) لم يجز أن تحذف (أمّا) والفاء؛ لأنهما

(1) منار الهدى للأشمونى جـ 1/ 125 – 126.

(2) القطع للنحاس ص 117، والمكتفى للدانى ص 194، والمقصد للأنصارى ص 69.

ليستا مما يُضمَر»[1]. وقد عرَّض أبو حاتم نفسه لابن الأنبارى بلا داعٍ؛ فقد كان فى وسعه أن يقول: إن ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ مرفوع بالابتداء أو بالخبر بعده: ﴿يَقُولُونَ﴾ من غير حاجة إلى تقدير (أما) و(الفاء). وأما اختيار أبى حاتم الوقف على ﴿اللهُ﴾ فليس دليلًا على عدم معرفته بالمذهب الثانى، وقد صرَّح ابن الأنبارى نفسه بأن هذا الوقف هو اختيار أكثر أهل العلم؛ ولذا كان الأولى به أن يأخذ على أبى حاتم عدم التذكير – لا عدم المعرفة – بالمذهب الثانى[2]!

وفى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة يمكن النظر إلى الوظيفة النحوية للواو هل هى استئنافية أو عاطفة؟ والدلالة المعجمية للتأويل هل هو عاقبة الشىء ومصيره ومرجعه أو البعث أو المنسوخ من القرآن أو هو مجرد التفسير وبيان المعنى وشرح ألفاظ الكلام، والدلالة المعجمية للمتشابه هل هو ما استأثر الله تعالى بعلمه أو هو ما لم يتضح معناه؟ أى أن الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية اجتمعتا هنا مع قرينة الوقف فى التأثير على الدلالة التركيبية[3].

ولم يخلُ الوقف فى هذه الآية الكريمة من التصنيف العقدى، حيث جعل بعض العلماء الوقف على لفظ الجلالة هو مذهب أهل السنة والجماعة، ووفق ابن عطية بين الوقفين فقال: « وهذه المسألة إذا تؤملت قرب الخلاف فيها من الاتفاق، وذلك أن الله – تعالى– قسم آى الكتاب قسمين: محكمًا ومتشابهًا ... ... والمتشابه يتنوع؛ فمنه ما لا يعلم البتة كأمر الروح ... ... ومنه ما يحمل على وجوه فى اللغة ومناحٍ فى كلام العرب، فيتأول ويُعلم تأويله المستقيم ... ... ولا يسمَّى أحد راسخًا إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيرًا بحسب ما قدِّر له، وإلا فمن لا يعلم سوى المحكم فليس يسمى راسخًا ... ... فالمعنى: وما يعلم تأويله على الاستيفاء إلا الله، والقوم الذين يعلمون منه ما يمكن أن يُعلَم يقولون فى جميعه ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، وهذا القدر هو الذى تعاطى ابن عباس رضي الله عنه، وهو ترجمان القرآن، ولا يُتأوَّل عليه أنه علم وقت الساعة وأمر الروح وما شاكله؛ فإعراب ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ يحتمل الوجهين، ولذلك قال ابن عباس بهما، والمعنى فيهما يتقارب بهذا النظر »[4]، وتوسَّط الأشمونى فقال: «﴿إِلَّا اللهُ﴾ وقْف السلَف وهو أسلم؛ لأنه لا يصرف اللفظ عن ظاهره إلا بدليل منفصل، ووقف الخلَف على ﴿الْعِلْمِ﴾ ومذهبهم أعلم؛ أى: أحوج

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 2/ 565 – 568 وما بين المعقوفين وقع بلفظ [يُعرف] بضم الياء، و[إما] بكسر الهمزة! وانظر إشارة إلى رأى أبى حاتم فى القطع للنحاس ص 118، والتنبيهات للزواوى ص 101، ومنار الهدى للأشمونى جـ 127/1.

(2) المكتفى للدانى ص 197، والتبيان للعكبرى جـ 239/1، وشرح ابن عقيل جـ 200/1.

(3) أثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 177.

(4) المحرر الوجيز لابن عطية جـ 25/3 وفيه إشارة إلى دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عباس: « اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل »، وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 361/1 – 363.

إلى مزيد علم؛ لأنهم أُيِّدوا بنور من الله – تعالى– للتأويل بما يليق بجلاله»[1]. وإذا كان أبو حاتم قد اختار مذهب الجمهور لما فيه من سلامة الاعتقاد وتمام الأدب مع الله[2]، فلا شك أن الوقف على ﴿الْعِلْمِ﴾ فيه إشارة إلى « وجوب التأويل عند تعيُّن شبهة لا ترتفع إلا به»[3]؛ وبهذا يصعب الاتفاق مع الدكتور مجدى محمد حسين حيث قال: « معظم الآراء تميل إلى ترجيح الرأى الأول وهو أن الواو استئنافية، وهذا ما نميل إليه، وخالفت قلة يأتى على رأسهم الزمخشرى»[4]؛ فعدُّه الزمخشرى على رأس المجيزين للعطف والوقف على ﴿الْعِلْمِ﴾ فيه إجحاف لمن سبقوا الزمخشرى كابن الأنبارى! ولا بد من التفريق بين موضعى الوقف من حيث النوع؛ فالوقف على ﴿اللهُ﴾ لازم وتام عند أصحابه، فى حين أن الوقف على ﴿الْعِلْمِ﴾ كافٍ عند أصحابه، لأنه يؤدى إلى الفصل بين الحال ﴿يَقُولُونَ﴾ وصاحبه ﴿الرَّاسِخُونَ﴾، وهما من العناصر النحوية المتلازمة[5].

(756) قول الله تعالى: ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران/45]:

قال ابن الأنبارى: «﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ حسن. وقال السجستانى: هو وقف تام. وهذا خطأ منه؛ لأن قوله: ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ نسق على (وجيه) كأنه قال: (وجيهًا ومقربًا)؛ فلا يتم الوقف على النسق قبل ما نسق عليه»[6]. وابن الأنبارى هنا يأخذ برأى الأخفش الذى قال بعدم التمام للنسق، ولو أن أبا حاتم قال إن الوقف كافٍ أو حسن لكان بمنأى عن النقد؛ لأن الوقف لا يتم بين العنصرين المتلازمين، إلا أن يكون ﴿مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ خبرًا – عند أبى حاتم – لمبتدأ محذوف تقديره (هو)؛ وتكون الجملة استئنافية[7].

---

(1) منار الهدى للأشمونى جـ 126/1.

(2) الوقف فى القراءات وأثره فى التفسير والأحكام للدكتور مجاهد يحيى ص 195.

(3) روح المعانى للألوسى – (طه/5) جـ 156/16، وانظر (آل عمران/7) جـ 83/3 – 85.

(4) الوقف فى القراءات المتواترة وصلته بالإعراب والدلالة للدكتور مجدى محمد حسين ص 111.

(5) فى ختام هذه المسألة أود الإشارة إلى قول الدكتور محمد حماسة: « النص القرآنى يعد نصًّا مكتوبًا؛ وهو لذلك يفتقد عنصر التنغيم الذى قد يغنى عن بعض الأدوات ... ... ويدخل تحت عنصر التنغيم نغمة الوقف والابتداء ... ... ومما لا شك فيه أن فقدان التنغيم هو الذى دفع النحاة إلى هذا المسلك فقدموا ما يمكن أن تكون عليه الجملة، ولا شك أن نغمة العطف – فى الحديث – تختلف عن نغمة الاستئناف وابتداء جملة جديدة، ولعل هذا – كما قلتُ – من إشعاعات النص القرآنى؛ إذ ينبنى على كل وجه معنى مختلف عن المعنى الذى يفيده وجه آخر»، ويصعب الاتفاق مع الدكتور حماسة فى خلطه بين التنغيم Intonation والنغمة Tone والوقف Juncture فضلا عن جعل الإعراب تابعًا للوقف! والحق أنهما مرتبطان، وقد يكون الوقف هو التابع للإعراب. انظر تعدد أوجه الإعراب فى الجملة القرآنية أسبابه ودلالته للدكتور حماسة ص 171.

(6) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 577/2، وانظر المكتفى للدانى ص 200.

(7) معانى القرآن للأخفش جـ 407/1، والقطع للنحاس ص 126، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 372/1، والمقصد للأنصارى ص 77، ومنار الهدى للأشمونى جـ 138/1، وانظر التبيان للعكبرى جـ 260/1، والدر المصون للسمين الحلبى جـ95/2.

(757) **قول الله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران/86]:**

قال النحاس: « قال نافع: ﴿وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ﴾ تم. وخولف فى هذا وقيل: ليس بتمام؛ لأن ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ معطوف، ولكنه كافٍ. وأما أبو حاتم فلا يجيز الوقوف على ﴿وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ﴾؛ لأن ما بعده متصل وهو موصول؛ لأنه قدره: كفروا بعد أن آمنوا وأن شهدوا وأن جاءهم البينات، ثم عطف على المعنى»[1]. ومن الواضح اختلاف الوقف باختلاف الإعراب؛ فقد عد نافع الواو فى ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ استئنافية، وجعلها أبو حاتم عاطفة، وآثر العطف على ﴿إِيمَانِهِمْ﴾؛ لأنه أمكن من العطف على﴿كَفَرُوا﴾، ولكن يلفت النظر عدم إجازته الوقف على الرغم من كون التوابع – ومنها العطف – من العناصر النحوية الأقل تلازمًا[2]!

(758) **قول الله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [آل عمران/113]:**

قال أبو جعفر النحاس: «والتمام عند أكثر أهل التمام منهم نافع ويعقوب والأخفش وأبو حاتم: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾؛ لأن بعده مبتدأ إلا فى قول الفراء فإنه يقدره بمعنى: ليست تستوى أمة قائمة يتلون آيات الله وأمة على غير ذلك. قال أبو جعفر: وهذا تعسف شديد؛ لأنه حذف من الكلام ورفع بما ليس جاريًا على الفعل، وأشد من هذين أن خبر ليس لم يعد منه شيء على اسمها»[3]. والوقف هنا مرتبط بالإعراب؛ فمن جعل الواو فى ﴿لَيْسُوا﴾ اسم ليس، و﴿سَوَاءً﴾ خبرها، وما بعدهما جملة مستأنفة، كان الوقف عنده على ﴿سَوَاءً﴾ تامًّا. ومن جعل ﴿أُمَّةٌ﴾ مرتفعة بـ﴿سَوَاءً﴾ ارتفاع الفاعل؛ أى: ليس أهل الكتاب مستويًا منهم أمة قائمة موصوفة بما ذكر وأمة كافرة – وهذا رأى الفراء – لم يتم الوقف عنده على ﴿سَوَاءً﴾. ويجوز أن تعرب الواو علامة جمع لا ضميرًا، وتكون ﴿أُمَّةٌ﴾ اسم ليس على لغة (أكلونى البراغيث)– وهو أحد قولى أبى عبيدة– فلا يتم أيضًا الوقف على ﴿سَوَاءً﴾. وقد أخذ أبو حاتم بالأشهر وما لا يحتاج إلى تقدير، ولم يأخذ بقولى الفراء وأبى عبيدة[4].

---

(1) القطع للنحاس ص 130.

(2) الدر المصون للسمين الحلبى جـ 161/2، وإعراب القرآن لمحيى الدين درويش جـ 557/1.

(3) القطع للنحاس ص 133.

(4) معانى القرآن للفراء جـ 230/1، ومجاز القرآن لأبى عبيدة جـ 101/1، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 582/2، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 189/2.

(759) **قول الله تعالى:** ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ * وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران/133–135]:

قال أبو جعفر النحاس: «﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ قال أبو حاتم: وقف. وردَّ عليه هذا فقيل: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً﴾ معطوف على ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾؛ فلا يوقف على المحسنين. وقيل: هو معطوف على ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾. قال أبو جعفر: وقد يجوز ما قال أبو حاتم ... ... قال أبو حاتم: ﴿فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾؛ لأن الاستغفار مع الإصرار غير ممدوح صاحبه[1]. والوقف هنا مرتبط بالإعراب، ولعل أبا حاتم جعل الواو فى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا﴾ استئنافية، والاسم الموصول بعدها مبتدأ وخبره مقدر؛ أى: يحبهم الله، وأعانه على ذلك كون ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ رأس آية. ولم يوضح النحاس حكم الوقف عند أبى حاتم، ويبدو أنه تام. وربما يفهم من نص النحاس أن أبا حاتم وصل قول الله – تعالى– ﴿فَاسْتَغْفَرُوا﴾ بـ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، وقد علَّله أبو حاتم بتعلق المعنى.

(760–761) **قول الله تعالى:** ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ * إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران/152–153]:

قال النحاس: «﴿بِإِذْنِهِ﴾ قطع حسن، وليس بعده وقف عند أبى حاتم إلى ﴿وَلَا مَا أَصَابَكُمْ﴾ ليجيء جواب ﴿إِذْ﴾. وقال غيره: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ قطع كافٍ؛ لأن الذى [بعده] مخاطبة لغير الذين تقدموا؛ لأن الذين عصوا ليس هم الذين صُرفوا، والذين صرفوا هم الذين ثبتوا»[2]. ومن الواضح ارتباط الوقف بالإعراب عند أبى حاتم، وإن كان فى نص النحاس شىء من اللَّبس[3]؛ فهل المقصود جواب ﴿إِذْ﴾ أو جواب (إذا) وما عُطف عليه؟! وأما الوقف على ﴿بِإِذْنِهِ﴾ فمن أجل الابتداء بـ﴿حَتَّى﴾.

(762) **قول الله تعالى:** ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران/169]:

---

(1) القطع للنحاس ص 135، وانظر الجدول لمحمود صافى جـ 259/2.

(2) القطع للنحاس ص 137 وما بين المعقوفين وقع بلفظ [بهذه]!

(3) إعراب القرآن للنحاس جـ 411/1، والدر المصون للحلبى جـ 232/2 – 233.

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿أَمْوَاتًا﴾ كافٍ عند أبى حاتم. وقد رجح كثير من علماء الوقف القول بالكفاية[1]، فى حين عدَّ ابن الأنبارى – وإن لم ينتقد أبا حاتم هذه المرة – الوقف على ﴿أَمْوَاتًا﴾ قبيحًا؛ لأن المعنى فيما بعد ﴿بَلْ﴾[2]. والباحث يميل إلى رأى أبى حاتم؛ فهو وسط بين من جعل الوقف تامًّا ومن عدَّه قبيحًا؛ وهكذا كان الاختلاف فى إعراب ﴿بَلْ﴾ عاطفة أو للإضراب الانتقالى سببًا فى اختلاف الوقف[3].

(763-764) قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ اسْتَجَابُوا للهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران/171-172]:

قال النحاس: «﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ قطع تام إن جعلت ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا للهِ﴾ فى موضع رفع بالابتداء، أو بمعنى: هم الذين استجابوا، أو بمعنى: أعنى الذين، وإن جعلت الذين نعتًا للمؤمنين لم تقف على ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ وعلى ذلك قال أبو حاتم: ومن التمام ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا للهِ وَالرَّسُولِ﴾ تمَّ»[4]. ويفهم من النص أن أبا حاتم لم ير الوقف على ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾– مع كونه رأس آية – تامًّا؛ لأن النعت والمنعوت من العناصر النحوية المتلازمة، وأما قوله بالتمام على ﴿وَالرَّسُولِ﴾ فإما على تقدير ﴿اسْتَجَابُوا﴾ ليتعلق به الجار والمجرور، وإما على الابتداء بما قبل الوقف، وربما جعل أبو حاتم ﴿مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ متعلقًا بما بعده؛ وهكذا ارتبط الوقف بالإعراب والتقدير.

(765-766) قول الله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ﴾ [آل عمران/ 195]:

قال ابن الأنبارى: «﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ وقف غير تام. وقال السجستانى: هو تام. وهذا غلط؛ لأنه متعلق بالأول فى المعنى كأنه قال: لا أضيع عمل بعضكم من بعض؛ فلما أُخِّرت ﴿بَعْضٍ﴾ ارتفعت بالصفة»[5]،

---

(1) القطع للنحاس ص 139، والمكتفى للدانى ص 213، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 401/1 وجعله مطلقًا، والمقصد للأنصارى ص 92، ومنار الهدى للأشمونى جـ 165/1.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 588/2 وهذا غريب من ابن الأنبارى؛ فهل الوقف على ﴿أَمْوَاتًا﴾ يترتب عليه عدم فهم المراد من الكلام أو فسادُ المعنى؟

(3) التبيان للعكبرى جـ 309/1، والجدول لمحمود صافى جـ 304/4.

(4) القطع للنحاس ص 140، وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 403/1، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 260/2.

(5) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 589/1 – 590، وانظر منار الهدى للأشمونى جـ 169/1.

وقال أبو جعفر النحاس: « وقال أحمد بن موسى ﴿مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ تم، وقال أبو حاتم: ومن التمام ﴿مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾... ... وقيل: الذى قالا صحيح؛ لأن المعنى: بعضكم من بعض فى المجازاة والأعمال وأنه لا يضيع لكم عملا ... ... فعلى هذا ﴿بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ ابتداء، وهو أيضًا تمام عند أبى حاتم »[1]. ومن الواضح تحامل ابن الأنبارى – رحمه الله – حيث نسب الوصف بالتام إلى أبى حاتم فقط مع أنه مسبوق بأحمد بن موسى اللؤلؤى ، ثم غلَّطه على الرغم من إمكانية القبول، والإعراب هنا قسيم للوقف؛ حيث يمكن أن تكون جملة ﴿بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ استئنافًا، ويمكن أن تكون حالا أو صفة، وكذلك الوقف على ﴿بَعْضٍ﴾ يمكن أن يكون وصف أبى حاتم له بأنه تمام مراعاة للاستئناف، ومن جعل الفاء بعده عاطفة لم يكن الوقف عنده تامًّا؛ ومن الواضح مراعاة أبى حاتم للاستئناف النحوى فقط[2].

(767) **قول الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء/12]:**

قال ابن الأنبارى: «وقال السجستانى: الوقف على قوله ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ تام. وهذا غلط لأن الوصية متعلقة بالكلام المتقدم كأنه قال: لكل واحد منهما السدس وصية من الله»[3]. والوقف على كلمة ﴿مُضَارٍّ﴾ مرتبط بإعراب كلمة ﴿وَصِيَّةً﴾؛ فمن جعلها مصدرًا فى موضع الحال من ﴿يوصِيكُمُ﴾ أو منصوبة باسم الفاعل ﴿مُضَارّ﴾ فالوقف عنده غير تام لعلاقة التلازم. ويبدو أن أبا حاتم جعل الكلمة مفعولا مؤكدًا لفعل محذوف، أى: يوصيكم الله بذلك وصية، فتكون الجملة عنده استئنافية أو اعتراضية؛ وهكذا ارتبط الوقف بالإعراب مع الاعتراف بالاضطراب فى أنواع الوقف؛ فقد عدَّه أبو حاتم تامًّا، وعدَّه الأشمونى حسنًا، على الرغم من اتفاقهما – بصورة أو بأخرى – فى التوجيه[4]!

(768–770) **قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء/83]:**

---

(1) القطع للنحاس ص 142.

(2) المكتفى للدانى ص 214، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 408/1، والتبيان للعكبرى جـ 322/1، والمقصد للأنصارى ص94.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 594/2، وانظر القطع للنحاس ص 146.

(4) المحرر الوجيز لابن عطية جـ 524/3، والتبيان للعكبرى جـ 337/1، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 327/2، ومنار الهدى للأشمونى جـ 176/1، والجدول لمحمود صافى جـ 366/2.

مذهب أبى حاتم وبعض أكابر العلماء أن المعنى: أذاعوا به إلا قليلا منهم؛ وعلى هذا المذهب لا يتم الوقف على ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾، ولا على ﴿يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ حتى يبلغ ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ لأن الوقف لا يتم على المستثنى منه دون المستثنى. وأما من جعل الاستثناء من فاعل ﴿لَاتَّبَعْتُمُ﴾ فإنه يقف على ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾، و﴿يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾؛ أى أن نوع الوقف مرتبط هنا بالإعراب، ويبدو أن الوقف قبل المستثنى كاف عند أبى حاتم- وإن لم يكن تامًا- لفصل الجملة الشرطية عما قبلها وما بعدها[1].

(771) **قول الله تعالى:** ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء/88]:

ذكر الأشمونى أن الوقف على ﴿فِئَتَيْنِ﴾ جائز عند أبى حاتم. والوقف هنا مرتبط بالإعراب؛ لأن جملة ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ﴾ يمكن أن تكون حالا من المنافقين- وهو الظاهر- والرابط الواو، ويمكن أن تكون مستأنفة أخبر الله تعالى عن المنافقين بذلك، ولم يضيق أبو حاتم واسعًا فى حين منع بعض العلماء الوقف[2].

(772-773) **قول الله تعالى:** ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا * فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [النساء/154-155]:

ذكر النحاس أنه لا تمام عند أبى حاتم بعد ﴿غَلِيظًا﴾ إلا على ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء/161]. والقول بالتمام فى الموضع الأول يعنى أن الباء فى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ متعلقة بمحذوف، والتقدير: فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم. ومن جعل الباء متعلقة بما قبلها لم يكن الوقف عنده تامًّا، وقد رجح الطبرى ما ذهب إليه أبو حاتم؛ لأن الذين قتلوا الأنبياء كانوا بعد موسى بدهر طويل. وأما قول أبى حاتم بعدم التمام بعد ذلك إلا على ﴿أَلِيمًا﴾- أى بعد سبع آيات- فلأن المعنى متصل بما قبله، وإن كان ما بعد ذلك وهو ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ [النساء/162] متعلقًا فى المعنى بما قبله؛ وبهذا يتضح ارتباط الوقف بالتفسير والتقدير والتلازم[3].

(774) **قول الله تعالى:** ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ [المائدة/25]:

---

(1) القطع للنحاس ص 155، والتنبيهات للزواوى ص 113، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 402/2.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 601/2، والقطع للنحاس ص 156، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 429/2، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 407/2، ومنار الهدى للأشمونى جـ 189/1.

(3) تفسير الطبرى جـ 11/6، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 608/2، والقطع للنحاس ص 166، والمكتفى للدانى ص230.

قال ابن الأنباري: «وزعم السجستاني أن بعض المفسرين قال: الوقف ﴿إِلَّا نَفْسِي﴾ وأراد بقوله: ﴿وَأَخِي﴾، وأخي لا يملك إلا نفسه. وهذا قول فاسد؛ لأنه لو كان كذا كان الكلام يدل على أن موسى لا يملك أخاه، والقرآن لا يدل على هذا... ... فإن ذهب ذاهب إلى أن (الأخ) مستأنف مرفوع بما عاد من الفعل المضمر على معنى: ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي﴾ ولا أملك أمر بني إسرائيل وأخي قصته كقصتي في أنه لا يملك أمرهم ولا ينقادون لقوله ولا يقفون عند أمره ونهيه؛ فهو مذهب يوجب لـ(الأخ) الاستئناف، والأول أجود»[1]. وهذا الذي نسبه ابن الأنباري إلى أبي حاتم نسبه النحاس إلى بعض العلماء على أن التمام على ﴿نَفْسِي﴾، في حين أن أبا حاتم لم يصرح- حسب عبارة ابن الأنباري- بالتمام؛ فيمكن أن يكون الوقف عنده كافيًا أو للبيان. ولا مانع أن يكون أبو حاتم قد حكى هذا الوقف مجرد حكاية عن صاحبه[2]؛ وأيًّا ما كان فقد ارتبط الوقف بالإعراب في تحديد المعنى حتى إن الأشموني ذكر في كلمة ﴿وَأَخِي﴾ ستة أوجه إعرابية يختلف الوقف باختلافها[3].

(775) **قول الله تعالى:** ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [**المائدة**/33-34]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ تام عند نافع وكافٍ عند أبي حاتم، وأنهما خولفا في ذلك؛ لأنه بعده استثناء، ولا تقطع يد المحارب ولا رجله ولا يصلب ولا يقتل ولا ينفى إذا جاء تائبًا قبل أن يُقدَر عليه. والنحاس يشير إلى الاستثناء وارتباط ما بعده بما قبله؛ وهكذا ارتبط الوقف بالإعراب والتفسير، ولعل أبا حاتم – ومن قبله الإمام نافع – راعى طول الكلام، وربما كان الابتداء عندهما من قَبْل الوقف[4].

(776) **قول الله تعالى:** ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [**المائدة**/41]:

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنباري جـ 614/2 – 616.

(2) التنبيهات للزواوي ص 116 بلفظ: « ﴿وَأَخِي﴾ الوقف عليه عند أبي حاتم – رحمه الله – و[حكى] عن بعض المفسرين [الوقف] على ﴿نَفْسِي﴾ وليس بشيء » وما بين المعقوفين ضبطه المحقق بضم الحاء والفاء على أن الحاكي شخص آخر غير أبي حاتم، وهذا يخالف ما ذكره ابن الأنباري وهو أسبق!

(3) القطع للنحاس ص 174، وانظر المكتفى للداني ص 236، ومنار الهدى للأشموني جـ 212/1.

(4) تفسير الطبري جـ 220/6، والقطع للنحاس ص 176، وعلل الوقوف للسجاوندي جـ 452/2.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾ تمام عند أبى حاتم. والوقف مرتبط بالإعراب؛ فمن جعل ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفة لـ﴿سَمَّاعُونَ﴾ أو ﴿قَوْمٍ﴾ أو حالًا من الضمير فى ﴿سَمَّاعُونَ﴾ لم يتم الوقف عنده على ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾، ومن جعل ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ مستأنفًا لا محل له أو خبرًا لمبتدأ محذوف تم الوقف عنده على ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾ وهو – كما يبدو – رأى أبى حاتم، مع ملاحظة أن التمام مراعاة للمبنى فقط[1].

(777) **قول الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة/5]:**

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ تمام عند أبى حاتم. ويفهم من هذا أن جملة ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ومن جعل الجملة نعتًا لـ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ لم يكن الوقف عنده تامًّا؛ لأن النعت والمنعوت من العناصر النحوية المتلازمة، ولكن التمام هنا للاستئناف النحوى فقط؛ لأن الجملة تعليل للنهى المتقدم[2].

(778) **قول الله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنعام/12]:**

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الرَّحْمَةَ﴾ كاف عند أبى حاتم. وهذا يعنى أن جملة ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ مستأنفة عند أبى حاتم، ومن جعلها بدلًا من الرحمة أو جوابًا لـ﴿كَتَبَ﴾ المتضمن معنى القسم لم يقف على ﴿الرَّحْمَةَ﴾؛ يقول الفراء: « إن شئت جعلت ﴿الرَّحْمَةَ﴾ غاية الكلام، ثم استأنفت بعدها ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾، وإن شئت جعلته فى موضع نصب، كما قال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ﴾ [الأنعام/54]، والعرب تقول فى الحروف التى يصلح معها جواب الأيمان بأن المفتوحة وباللام، فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقومن»[3].

(779) **قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام/20]:**

---

(1) القطع للنحاس ص 177، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 526/2 – 527.

(2) القطع للنحاس ص 179، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 543/2.

(3) معانى القرآن للفراء جـ 328/1، وانظر القطع للنحاس ص 188.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿أَبْنَاءَهُمْ﴾ كاف عند أبى حاتم. وهذا يعنى اتصال ﴿الَّذِينَ﴾ الثانى بـ﴿الَّذِينَ﴾ الأول على النعت أو البدلية، ومن جعل ﴿الَّذِينَ﴾ الثانى مبتدأ تم الوقف عنده على ﴿أَبْنَاءَهُمْ﴾؛ وهكذا اختلف نوع الوقف باختلاف الإعراب[1].

(780) **قول الله تعالى: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ﴾ [الأنعام/71]:**

ذكر النحاس أن التمام عند أبى حاتم على ﴿حَيْرَانَ﴾. وهذا يعنى أن جملة ﴿لَهُ أَصْحَابٌ﴾ استئنافية لا محل لها، ومن جعلها حالًا من الضمير فى ﴿حَيْرَانَ﴾ لم يكن الوقف عنده تامًّا؛ وهكذا تغير حكم الوقف بتغير الإعراب، مع التسليم بأن اتصال المعنى يحول دون التمام[2].

(781) **قول الله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنعام/85]:**

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم على ﴿وَإِلْيَاسَ﴾، ثم غلطه فى ذلك بحجة أن بعده ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا﴾ [الأنعام/86] بالنصب عطفًا على ما قبلهم؛ فكيف يوقف على المعطوف عليه دون المعطوف؟ ولم يوضح النحاس نوع الوقف عند أبى حاتم، فإن كان كافيًا ضعف الاعتراض، وإن كان تامًّا فلعل أبا حاتم نصب ﴿وَإِسْمَاعِيلَ﴾ بفعل مقدر ولم ينصبه بالعطف، وربما أراد تمام الكفاية لا تمام التمام؛ وهكذا ارتبط حكم الوقف بالإعراب والتقدير[3].

(782) **قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ * وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام/14–144]:**

قال النحاس: «قال أبو حاتم: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾ لا تمام فيه دون ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا﴾؛ لأن ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾– زعموا– محمول على ﴿أَنْشَأَ﴾... ... وأكثر العلماء على

---

(1) القطع للنحاس ص 191 وقد جعل الكفاية باعتبار الابتداء! وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 475/2، والمقصد للأنصارى ص 128، ومنار الهدى للأشمونى جـ 234/1.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 636/2، والقطع للنحاس ص 194، والجدول لمحمود صافى جـ 152/4.

(3) القطع للنحاس ص 196، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 639/2 من غير إشارة إلى أبى حاتم! والمكتفى للدانى ص 253، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 481/2.

هذا، إلا أنا روينا عن نافع ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ﴾ تم، وهذا لا معنى له؛ لأن ﴿الزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ﴾ معطوف على ما قبله، وروينا عنه ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ تم، وسمعت على بن سليمان يقول: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ منصوب بـ﴿كُلُوا﴾؛ فعلى هذا يصح القطع على ﴿فَرْشًا﴾، ويصح أيضًا على قول الكسائى- وهو أحد قولى الفراء- أن يقف على ﴿وَفَرْشًا﴾ وعلى ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾؛ لأن الكسائى ينصب ﴿ثَمَانِيَةَ﴾ بإضمار ﴿أَنشَأَ﴾، وقال الفراء بنصبها بإضمار فعل... ... وبقول أبى حاتم يقول محمد بن جرير، ويجعل ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ تبيينًا لقوله: ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ يقدره بدلا»[1]. ومن الواضح ارتباط الوقف بالإعراب، وهذا لا يعنى أن أبا حاتم لا يقف دون ﴿بِهَذَا﴾ فهذا أمر يصعب جدًّا، وإنما يعنى أن التمام عنده لا يتحقق دون ذلك ربما للانتقال من الخطاب إلى الغيبة، وإن كان المعنى لا يزال متصلًا.

(783) **قول الله تعالى:** ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ * فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ **[الأعراف/29-30]:**

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿تَعُودُونَ﴾ تمام عند أبى حاتم. والوقف هنا مرتبط بالإعراب؛ فمن جعل ﴿فَرِيقًا﴾ الأول منصوبًا بـ﴿هَدَى﴾ بعده، و﴿وَفَرِيقًا﴾ الثانى منصوبًا بمضمر تقديره (أضل) كان الوقف عنده تامًّا على ﴿تَعُودُونَ﴾، ومن جعل ﴿فَرِيقًا﴾ الأول منصوبًا بـ﴿تَعُودُونَ﴾، و﴿وَفَرِيقًا﴾ الثانى معطوفًا عليه لم يتم الوقف عنده[2]. وقد اختار أبو حاتم الوجه الأول، وهو الراجح لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنكم محشورون حفاة عُراة غُرْلًا ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾ **[الأنبياء/104]**»[3] مع كون الموضع رأس آية.

(784-786) **قول الله تعالى:** ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ **[الأعراف/46]:**

ذكر النحاس أن التام عند بعض العلماء على ﴿عَلَيْكُمْ﴾، و﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا﴾، وأن أبا حاتم خالف هذا الرأى فجعل التام على ﴿يَطْمَعُونَ﴾. والوقف هنا مرتبط بالإعراب الذى هو فرع للمعنى؛ فجملة ﴿وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ يحتمل أن تكون حالًا من فاعل ﴿يَدْخُلُوهَا﴾؛ أى: لم يدخلوها طامعين فى دخولها بل دخلوها على يأس من دخولها، أو لم يدخلوها حال كونهم طامعين؛ فهم فى وقت عدم الدخول طامعون، ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية إخبارًا عنهم بأنهم طامعون فى الدخول؛ فمن قال بالحالية جعل التمام على رأس الآية، ومن قال بالاستئناف جعل التمام على ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا﴾، وقد ذهب أبو حاتم إلى القول بالحالية. وكذلك

---

(1) القطع للنحاس ص 204 – 205، وانظر معانى القرآن للفراء جـ 359/1، وتفسير الطبرى جـ 65/8.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 653/2، والقطع للنحاس ص 212.

(3) فتح البارى لابن حجر – كتاب الرقاق – باب الحشر – (حديث 6526) جـ 377/11.

﴿عَلَيْكُمْ﴾ لم يجعل أبو حاتم الوقف عليه تامًّا؛ لأن ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا﴾ حال من فاعل ﴿وَنَادَوْا﴾، ولكن جعله جيدًا – كما فى عبارة الزواوى – للعودة من الخطاب إلى الغيبة[1].

(787) **قول الله تعالى:** ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ﴾ **[الأعراف/86]:**

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿عِوَجًا﴾ تمام عند الأخفش وكافٍ عند أبى حاتم. والوقف مرتبط بالتوجيه النحوى؛ فمن جعل الواو فى ﴿وَاذْكُرُوا﴾ استئنافية كان الوقف قبلها تامًّا، ومن جعل الواو عاطفة كان الوقف قبلها كافيًا، وهو الظاهر من رأى أبى حاتم، والراجح من سياق الآية[2].

(788–790) **قول الله تعالى:** ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ **[الأعراف/184]:**

صرح النحاس بأن الوقف عند أبى حاتم تمام على ﴿يَتَفَكَّرُوا﴾. وهذا الوقف– وقد قال به بعض العلماء– يجعل الفعل ﴿يَتَفَكَّرُوا﴾ لازمًا أو محذوف المفعول، وتصبح الجملة بعده نفيًا مستأنفًا لا محل لها من الإعراب، فى حين أن الوصل يجعل الجملة فى محل نصب مفعول به لفعل التفكر المعلَّق بالنفى. ومثل هذا يقال فى قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِم مَّا خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ **[الروم/8]**، وقوله ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ [سبأ/ 46] حيث رُوى عن أبى حاتم أن التمام فى الموضعين قبل ﴿مَا﴾؛ وهكذا تضافر الوقف والإعراب فى التأثير على الدلالة التركيبية[3].

(791) **قول الله تعالى:** ﴿وَلاَ يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلاً إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ * وَلاَ يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً وَلاَ يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ﴾ **[التوبة/120–121]:**

قال الأشمونى: «﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ كافٍ. وقال أبو حاتم: لا أحب الوقف على ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾؛ لأن قوله: ﴿وَلاَ يُنفِقُونَ نَفَقَةً﴾ معطوف على ﴿وَلاَ يَنَالُونَ﴾. وقيل: تام على استئناف ما بعده»[4]. والوقف هنا قسيم للإعراب،

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 655/2، والقطع للنحاس ص 214، والتنبيهات للزواوى ص 125، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 274/3– 275.

(2) معانى القرآن للأخفش جـ 527/2، والقطع للنحاس ص 216.

(3) الكتاب لسيبويه جـ 504/3، ومعانى القرآن للفراء جـ 364/2، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 847/2، والقطع للنحاس ص 223، 399، 421، والمكتفى للدانى ص 281، والمحرر الوجيز لابن عطية جـ 161/6، جـ 430/11، جـ201/12، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 832/3، والبحر المحيط لأبى حيان جـ 431/4، جـ 163/7، 291، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 377/3، جـ 372/5، 453 ، والمقصد للأنصارى ص 314، ومنار الهدى للأشمونى جـ283/1، جـ 142/2، 176.

(4) منار الهدى للأشمونى جـ 319/1، وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 561/2، والمقصد للأنصارى ص 171.

ويفهم من النص أن أبا حاتم رجَّح العطف على الاستئناف، وعبارة أبى حاتم أخف من عبارة من صرح بمنع الوقف للعطف، وربما راعى أبو حاتم كون الموضع رأس آية يجوز الوقف عليه، ولعله لاحظ كثرة الجمل المعطوفة وطولها[1]، ويلفت النظر أن أبا حاتم أجاز فى بعض المواضع الوقف بين المعطوف والمعطوف عليه؛ فلماذا جعله هنا غير محبوب؟!

(792-794) قول الله تعالى: ﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ﴾ [هود/40]:

قال ابن الأنبارى: «﴿وَأَهْلَكَ﴾. قال السجستانى: هو وقف. قال أبو بكر: وليس بوقف لأن الاستثناء قد جاء بعده»[2]، وقال أبو جعفر النحاس: « قال أبو حاتم: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ وقف. وقال أحمد بن موسى... ... ﴿وَأَهْلَكَ﴾ هذا تمام الكلام. قال أبو جعفر: وهذا غلط لأن بعده استثناء»[3]. وظاهر النصين أن الوقف على ﴿وَأَهْلَكَ﴾ كاف عند أبى حاتم، ومن الواضح كذلك أن النحاس تبع ابن الأنبارى فى منع الوقف بحجة الاستثناء فى حين أن الدانى أجاز ذلك فذكر أن الوقف على ﴿اثْنَيْنِ﴾ كافٍ، وعلى ﴿وَأَهْلَكَ﴾ أكفى منه، وصرح الزركشى بأنه « لا خلاف فى [عدم] التسامح بالوقف على المستثنى منه دون المستثنى إذا كان متصلا، واختلف فى الاستثناء المنقطع؛ فمنهم من يجوزه مطلقًا، ومنهم من يمنعه مطلقًا»[4]، ولم يوضح ابن الأنبارى والنحاس دلالة ﴿وَأَهْلَكَ﴾ عند أبى حاتم؛ فهل هى فعل ماضٍ فاعله لفظ الجلالة مقدرًا؛ أى: أهلك الله البشر إلا من سبق عليه القول، يعنى إبليس، فيكون الاستثناء منقطعًا، أو هى اسم مضاف إلى ضمير الخطاب؛ أى: أحمل أهلك إلا من سبق عليه القول، يعنى امرأته وابنه؛ فيكون الاستثناء متصلا إن أريد بالأهل المسلم منهم والكافر، ومنقطعًا إن أريد بالأهل المسلمون منهم فقط؟ ويفهم من كلام الزواوى أن أبا حاتم وقف أيضًا فى موضع سورة هود على ﴿الْقَوْلُ﴾ دفعًا لتوهم العطف؛ إذ التقدير: واحمل من آمن؛ وبهذا يمكن القول إن الوقف اجتمع هنا مع الإعراب والتقدير والدلالة المعجمية[5].

---

(1) وهذا الطول هو الذى اضطر بعض كبار قراء الإذاعة المصرية إلى الوقف على ﴿وَلَا يَطْؤُونَ﴾أو ﴿وَلَا يَنَالُونَ﴾ ثم البدء بالموقوف عليه، والأفضل – عند انقطاع النفس – الوقف على ﴿الْأَكْبَرَ﴾ ثم البدء به منعًا لتوهم النفى.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 712/2، ولم يشر إلى رأى أبى حاتم فى قول الله تعالى: ﴿فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾ **[المؤمنون/27]**.

(3) القطع للنحاس ص 261، وانظر ص 350 حيث الإشارة إلى الوقف فى موضع سورة المؤمنون.

(4) البرهان للزركشى جـ 356/1 وما بين المعقوفين زيادة منى يقتضيها السياق، ولعل سقوطها من أثر الطباعة! وانظر المكتفى للدانى ص 316، 400، ومنار الهدى للأشمونى جـ 348/1.

(5) التنبيهات للزواوى ص 138، وفتح القدير للشوكانى جـ 696/2.

(795-796) **قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ * مُسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود/82-83]:**

قال النحاس: «﴿مَّنضُودٍ﴾ تمام عند الأخفش و... ... وغلطوا فى هذا؛ لأن ﴿مُسَوَّمَةً﴾ نعت لـ﴿حِجَارَةً﴾؛ فلا يتم الكلام من قبل أن يأتونا به، والتمام عند أبى حاتم ﴿مُسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ﴾، وعند غيره ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾»[1]. وأبو حاتم هنا يدرك التلازم النحوى بين النعت والمنعوت؛ فلا يتم الوقف عنده على ﴿مَّنضُودٍ﴾ مع كونه رأس آية، والتمام عنده على ﴿رَبِّكَ﴾ أى بعد ذكر النعت وشبه الجملة المتعلق به، ويبدو أن الوقف عنده على ﴿بِبَعِيدٍ﴾؛ وذلك لتعلق المعنى.

(797) **قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود/116]:**

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم على ﴿الأَرْضِ﴾، وأنه خولف فى ذلك للاستثناء. ويبدو أن الاستثناء منقطع عند أبى حاتم، وتغليط النحاس يوحى بأن الوقف عند أبى حاتم تام، والأولى أنه كافٍ[2].

(798-799) **قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلاَ أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾ [يوسف/24]:**

قال النحاس: « ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ قطع تام على قول من قال: إنه لم يهم بها، وذهب إلى أن التقدير: ولولا أن رأى برهان ربه هم بها. قال أبو حاتم: قال لى أبو عبيدة وأنا أقرأ عليه كتابه فى القرآن: هو على التقديم والتأخير؛ أى: لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها، أى: لم يهمّ، قال أبو جعفر: وخولف أبو عبيدة فى هذا... ... وقيل: الوقف ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾ منهم من جعل الهم الثانى كالهم الأول... ... لئلا ييأس الناس... ... وقال غيره: الهم الثانى خلاف الهم الأول؛ لأن الهم الثانى إنما هو يخطر بالأنبياء والصالحين من احتيال الشياطين وهوى الأنفس... ... وقال أبو حاتم: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلاَ أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ وقف جيد»[3]. وهكذا ارتبط الوقف بالدلالة المعجمية للفعل ﴿هَمَّ﴾، والتقديم والتأخير، وآراء

---

(1) القطع للنحاس ص 266، وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 587/2.

(2) تفسير الطبرى جـ 139/12، والقطع للنحاس ص 268، والكشاف للزمخشرى جـ 298/2، والتنبيهات للزواوى ص139، والبرهان للزركشى جـ 356/1، والجدول لمحمود صافى جـ 325/6، ويربط هذا الموضع بما سبق فى [آل عمران/28]، [هود/40].

(3) القطع للنحاس ص 271، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 720/2.

العلماء فى عصمة الأنبياء. وأما الوقف على ﴿رَبِّهِ﴾ فقد عده أبو حاتم جيدًا للفصل بين الجملتين[1]. وفى النص إشارة إلى أن أبا حاتم قرأ على أبى عبيدة كتابًا له فى القرآن؛ من غير أن يحدد النحاس أو أبو حاتم الكتاب؛ فهل هو غريب القرآن أو معانى القرآن؟ ويبدو من النص أن أبا حاتم لم يوافق أبا عبيدة فى رأيه[2].

(800-801) قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف/108]:

قال النحاس: «ثم القطع على رءوس الآيات حسن إلى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ﴾ فإنه تمام عند الأخفش وتابعه عليه أبو حاتم، وهو مروىّ عن نافع، ثم يبتدئ [﴿عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾]، وقال غيرهم: التمام ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وجعلوا ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ متصلا بـ﴿أَدْعُو﴾، وجعلوا ﴿أَنَا﴾ [توكيدًا] للمضمر الذى فى ﴿أَدْعُو﴾»[3]. والوقف هنا مرتبط بالإعراب والتقدير؛ فمن أعرب ﴿أَنَا﴾ توكيدًا للفاعل المضمر فى ﴿أَدْعُو﴾، و﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ حالًا منه وقف على ﴿أَنَا﴾ على تقدير: ومن اتبعنى كذلك. ومن أعرب ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ خبرًا مقدمًا لـ﴿أَنَا﴾ وقف على ﴿إِلَى اللهِ﴾ وعلى ﴿اتَّبَعَنِي﴾، وهو اختيار أبى حاتم وكان له أسوة فى نافع ويعقوب؛ ولعل الاختيار استنان بالنبى صلى الله عليه وسلم حيث رُوى أنه كان صلى الله عليه وسلم يتعمد الوقف على لفظ الجلالة، ولاختصاص الدعوة لله وانتفائها عن غيره وإثبات الشركة بين النبى ومن اتبعه فى البصيرة. وأما الوقف على ﴿اتَّبَعَنِي﴾ فمن أجل الابتداء بـ﴿وَسُبْحَانَ اللهِ﴾ إظهارًا لتنزيه الله[4].

(802-803) قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الرعد/1]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تمام على ﴿الْكِتَابِ﴾، وكاف على ﴿الْحَقُّ﴾. والوقف فى الموضع الأول مرتبط بالإعراب؛ لأن الوصف بالتام يعنى أن الواو فى ﴿وَالَّذِي﴾ استئنافية والاسم الموصول مبتدأ. وإذا جعلت الواو عاطفة على معنى: تلك آيات الكتاب وآيات الذى أنزل إليك، لم يجز- أو لم يتم-

---

(1) سيأتى مثله فى [يوسف/108]، [الرعد/1، 31]، [إبراهيم/43]، [الكهف/5]، [مريم/11]، [الحج/28]، [الشعراء/209]، [لقمان/14]، [الشورى/5، 40]، [الأحقاف/3، 35]، [الحديد/23]، [الطلاق/10- 11]، ويربط ذلك كله بما سبق في الفصل الأول تحت عنوان (أثر الوقف فى الفصل بين الجمل).

(2) انظر التنبيهات للزواوى ص 140، ووفيات الأعيان لابن خلكان جـ 238/5، ولم أقف على رأى أبى عبيدة فى المطبوع من كتابه مجاز القرآن.

(3) القطع للنحاس ص 275 وما بين المعقوفين وقع بلفظ [إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي]، [توكيد]، ولعل الأول من السرعة، والثانى من الطباعة!!

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 728/2، والمكتفى للدانى ص 332، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 608/2، والتبيان للعكبرى جـ 747/2، والتنبيهات للزواوى ص 142، والمقصد للأنصارى ص 198.

الوقف. وأما الوقف فى الموضع الثانى فلبيان الاستدراك، ووصفه بالكفاية أرجح– فى مقابل من وصفه بالتمام– لارتباط المعنى[1].

(804–807) قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ * وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ * وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَؤُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ * جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد/19–23]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبى حاتم على ﴿الْأَلْبَابِ﴾، و﴿الْمِيثَاقَ﴾، و﴿الْحِسَابِ﴾، و﴿الدَّارِ﴾. وقد تحامل ابن الأنبارى والنحاس على أبى حاتم حيث اعترض الأول على الوقف الثانى، واعترض الثانى على الوقفين الثانى والثالث بحجة العطف، والحق أن التوابع من العناصر النحوية الأقل تلازمًا؛ فيكون الوقف على المتبوع دون التابع غير تام وليس قبيحًا، وقد صرح الأشمونى بأن الوقف على ﴿الْمِيثَاقَ﴾، و﴿الْحِسَابِ﴾ كافٍ عند أبى حاتم، ولعل أبا حاتم راعى– بجانب الإعراب– طول الكلام وكون المواضع الأربعة رءوس آى، وربما كان ﴿الَّذِينَ يُوفُونَ﴾ استئنافًا؛ ولهذا قال بعض العلماء بالكفاية مثل قول أبى حاتم، فى حين فرَّق السجاوندى فمنع الوقف على ﴿الْمِيثَاقَ﴾ للعطف، وجعله مطلقًا على ﴿الْحِسَابِ﴾! وبهذا يتضح أثر الوقف مع الإعراب[2].

(808–809) قول الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ * وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد/30–31]:

قال النحاس « والتمام عند نافع ﴿لِتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾، وهو كافٍ عند أبى حاتم... ... ﴿الْمَوْتَى﴾ تمام عند الأخفش مع المضمر الذى فيه، وهو قول أبى حاتم؛ أى: لكان هذا القرآن »[3]. والحكم بالكفاية على ﴿إِلَيْكَ﴾ يعنى أن الجملة بعده حالية عند أبى حاتم، وأما الحكم بالتمام على ﴿الْمَوْتَى﴾ فمن أجل انتهاء الشرط والابتداء بـ﴿بَلْ﴾ مع التقدير عند أبى حاتم، وربما أخذ فى ذلك برأى شيخه الأخفش.

(810) قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللهُ﴾ [إبراهيم/9]:

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 730/2، والقطع للنحاس ص 276، والمكتفى للدانى ص 333، والمقصد للأنصارى ص199.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 734/2، والقطع للنحاس ص 279، والمكتفى للدانى ص 335، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ615/2، والتنبيهات للزواوى ص 143، والمقصد للأنصارى ص 201، ومنار الهدى للأشمونى جـ 379/1، وأثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 87.

(3) القطع للنحاس ص 280، ولم أقف على رأى الأخفش فى كتابه معانى القرآن!

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبى حاتم تمام على ﴿وَثَمُودَ﴾. والوقف هنا مرتبط بالإعراب؛ أى أن الواو فى ﴿وَالَّذِينَ﴾ استئنافية عند أبى حاتم، و﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ خبر لـ﴿وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ﴾، ومن جعله يرجع إلى الكل فالوقف عنده على ﴿بَعْدِهِمْ﴾[1].

(811-812) قول الله تعالى: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ * وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [إبراهيم/43-44]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبى حاتم على ﴿طَرْفُهُمْ﴾، و﴿هَوَاءٌ﴾. والقول بالتمام فى الموضع الأول يعنى أن الواو بعده استئنافية وأن الجملة بعدها من صفات الكفرة فى الدنيا؛ أى: قلوبهم خالية من الخير. ولكن ليس هناك ما يمنع من جعل الواو حالية وأن الجملة بعدها من صفات أهل المحشر؛ أى: قلوبهم خالية من الفكر دهشًا؛ وحينئذ يكون الوقف كافيًا؛ وهكذا اجتمع الوقف مع الوظيفة النحوية للواو فى التأثير على الدلالة التركيبية. وأما الوقف على ﴿هَوَاءٌ﴾ فلاستئناف ما بعده مع كونه رأس آية[2].

(813) قول الله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الحجر/3]:

قال ابن الأنبارى: « ﴿وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ﴾ تام فيما زعم السجستانى. وهو عندى غير تام؛ لأن قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ تهدد متصل بما قبله»[3]. ومن الواضح ارتباط الوقف بالإعراب؛ لأن الفاء قد تكون استئنافية، ويمكن أن تكون سببية، وربما يكون التقدير: إن يشغلهم أمر الدنيا فسوف يعلمون؛ فتكون جملة ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ فى محل جزم جواب شرط مقدر. وقد قال بمثل قول أبى حاتم بعض العلماء، وإن كان الباحث يميل إلى القول بالكفاية من أجل التعلق المعنوى[4].

(814-815) قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر/20]:

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 739/2، والقطع للنحاس ص 282، والمكتفى للدانى ص 339، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 622/2، والتنبيهات للزواوى ص 144 بلفظ: « قال أبو حاتم: ﴿وَثَمُودَ﴾ وقف تام ».

(2) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص 233، وتفسير الطبرى جـ 241/13، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 743/2، والقطع للنحاس ص 284، والمكتفى للدانى ص 341، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 628/2، والتبيان للعكبرى جـ773/2، والمقصد للأنصارى ص 208، ومنار الهدى للأشمونى جـ 391/1، وروح المعانى للألوسى جـ 247/13.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 744/2، وانظر القطع للنحاس ص 287.

(4) المكتفى للدانى ص 344، والمقصد للأنصارى ص 208، ومنار الهدى للأشمونى جـ 393/1، والجدول لمحمود صافى جـ 181/7.

قال أبو جعفر النحاس: «قال يعقوب: ومن الوقف ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾، وهذا الكافى من الوقف. قال أبو جعفر: هذا غلط؛ لأن [من] لا تخلو من إحدى جهتين: إما أن تكون فى موضع نصب معطوفة على ﴿مَعَايِشَ﴾ أى: وجعلنا لكم من لستم برازقين من العبيد والإماء؛ فلا يكفى الوقوف على ما قبلها، أو تكون فى موضع خفض عطفًا على الكاف والميم، وإن كان هذا بعيدًا، وقد أجازه جماعة من النحويين، كما قرأ حمزة: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء/1] ... ... والقول كما قال الأخفش وأبو حاتم: إن التمام ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾»[1]. والوقف هنا قرين للإعراب، وربما يفهم من كلام النحاس أن أبا حاتم لم ير الوقف على ﴿مَعَايِشَ﴾ كافيًا، وذلك للعطف. وإذا كان النحاس قد استحسن رأى أبى حاتم وشيخه الأخفش لوضوحه؛ فمن الممكن القول إن يعقوب قدَّر؛ أى: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ كذلك. ويمكن القول أيضًا إن العطف من العناصر النحوية الأقل تلازمًا؛ فيكون الوقف بين أجزائها غير تام؛ ولهذا جعل أبو حاتم التمام بعد انقضاء العطف والمعنى[2].

(816-817) قول الله تعالى: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل/2]:

قال النحاس: « ﴿عِبَادِهِ﴾ عن نافع: تمَّ. وهو غلط؛ لأن ﴿أَنْ﴾ متعلقة بما قبلها، والتمام عند الأخفش وأبى حاتم ﴿فَاتَّقُونِ﴾»[3]. ويبدو أن أبا حاتم- وله فى شيخه الأخفش أسوة- فطن إلى تعلق المعنى؛ لأن ﴿أَنْ﴾ بمعنى أى؛ إذ «الوحى يدل على القول؛ فيفسر بأن؛ فلا موضع لها، ويجوز أن تكون مصدرية فى موضع جر بدلًا من الروح، أو بتقدير حرف الجر على قول الخليل، أو فى موضع نصب على قول سيبويه»[4]، وربما أراد الإمام نافع توجيهًا آخر؛ يقول الأشمونى: «﴿مِنْ عِبَادِهِ﴾ جائز على أن ما بعده بدل من مقدر محذوف؛ أى: يقال لهم: أن أنذروا قومكم، قاله نافع»[5]؛ وهكذا ارتبط الوقف بالإعراب.

(818) قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ * الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل/41-42]:

---

(1) القطع للنحاس ص 288 – 289 وما بين المعقوفين وقع بالواو العاطفة!

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 744/2، والمكتفى للدانى ص 345، والمقصد للأنصارى ص 209، ومنار الهدى للأشمونى جـ 394/1، وأثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 88.

(3) القطع للنحاس ص 291.

(4) التبيان للعكبرى جـ 788/2.

(5) منار الهدى للأشمونى جـ 400/1 ونسبة الجواز إلى نافع تخالف ما نسبه إليه النحاس بلفظ التمام!

قال النحاس: «﴿حَسَنَةً﴾ كاف عند أبى حاتم، وتمام على ما روى عن نافع، فأما غيرهما فيقول: ليس بتمام ولا كافٍ، وكذا ﴿وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾؛ لأن ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ يكون فى موضع رفع بدلا من ﴿الَّذِينَ﴾ الأول، أو فى موضع نصب بدلا من المضمر فى ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾... ... وقد يجوز قول أبى حاتم على أن يقدره: هم الذين، أو: أعنى الذين صبروا»[1]. ومن الواضح ارتباط الوقف هنا بالإعراب، وقد ضيَّق بعض العلماء؛ فمنع السجاوندى الوقف على ﴿يَعْلَمُونَ﴾- مع كونه رأس آية- استنادًا إلى أن اسم الموصول الثانى بدل من الأول؛ وبهذا يتضح أن موقف أبى حاتم هنا وسط، ولعله راعى طول الكلام، وربما كان اسم الموصول الثانى مقطوعًا عنده عن الأول، مع التسليم بأن العطف من العناصر النحوية الأقل تلازمًا[2].

(819) قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل/43-44]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿وَالزُّبُرِ﴾ كافٍ عند أبى حاتم وتمام عند نافع. ولم يقل أبو حاتم بالتمام مراعاة للعطف بين الجملتين، واستحسن صنيعه بعض العلماء للفصل بين الإرسال والإنزال، وربما كانت الواو استئنافية عند الإمام نافع، وهذا يعنى ارتباط الوقف بالإعراب[3].

(820) قول الله تعالى: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل/62]:

قال الدانى: « وقال قائل: الوقف على ﴿لاَ﴾، وقدَّرها ردًّا لما ظنوا أنه ينفعهم ثم يبتدئ ﴿جَرَمَ﴾ بمعنى وجب وحقَّ، وهذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين وأبى حاتم ألا يوقف على ﴿لاَ﴾ وأن ﴿لاَ﴾ لا تفصل من ﴿جَرَمَ﴾. قال الكسائى: المعنى لا صد عن أن لهم النار، لا منع عن ذلك. وقال الفراء: ﴿لاَ جَرَمَ﴾ بمعنى لا بد ولا محالة... ... وقال المفسرون: ﴿لاَ جَرَمَ﴾ كلمة وعيد. وقال أبو حاتم: ﴿لاَ جَرَمَ﴾ حرف

---

(1) القطع للنحاس ص 295، وهناك احتمال أن يكون الوقف على ﴿يَعْلَمُونَ﴾ كافيًا عند أبى حاتم.

(2) علل الوقوف للسجاوندى جـ 638/2، وانظر المكتفى للدانى ص 352، والمقصد للأنصارى ص 214، ومنار الهدى للأشمونى جـ 406/1.

(3) القطع للنحاس ص 295، وانظر المكتفى للدانى ص 353، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 638/2، والمقصد للأنصارى ص215، ومنار الهدى للأشمونى جـ 406/1.

واحد؛ لا يوقف على ﴿لاَ﴾ دون ﴿جَرَمَ﴾»[1]. واختلاف العلماء فى ﴿لاَ جَرَمَ﴾ مرده إلى الإعراب والدلالة المعجمية، وهل هما كلمة واحدة بمعنى (حقًّا) أو (لا بد ولا محالة)، أو هما كلمتان إحداهما ﴿لاَ﴾ النافية لما قبلها و﴿جَرَمَ﴾ بمعنى (كسَب)؛ فمن جعلهما كلمتين وقف على ﴿لاَ﴾، ومن جعلهما كلمة واحدة – ومنهم أبو حاتم– لم يقف عليها؛ لأن كل واحدة منهما عنصر لغوى وثيق الصلة بالآخر، وهو ما يصطلح عليه فى الدرس اللغوى الحديث بالمكون المتتابع[2]: Continuous constituent

(821-822) **قول الله تعالى:** ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل/90]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْقُرْبَى﴾ تمام عند نافع وكاف عند أبى حاتم، وأن التمام عند أبى حاتم على ﴿وَالْبَغْيِ﴾. والوقف هنا مرتبط بالإعراب حيث راعى أبو حاتم العطف فى ﴿وَيَنْهَى﴾ فلم يحكم قبله بالتمام، ويبدو أنه جعل جملة ﴿يَعِظُكُمْ﴾ مستأنفة، ولو جعلها حالًا من الضمير فى ﴿يَنْهَى﴾ لكان الوقف قبلها كافيًا[3].

(823) **قول الله تعالى:** ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء/78]:

قال بعض العلماء أن الوقف على ﴿اللَّيْلِ﴾ كافٍ عند أبى حاتم. ويبدو أن أبا حاتم تبع هنا شيخه الأخفش؛ فقد كان يرى أن: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ منصوب على الإغراء؛ أى: وعليك قرآن الفجر؛ وعلى قوله يصلح الوقوف على ﴿غَسَقِ اللَّيْلِ﴾. ومن قال إن ﴿قُرْآنَ﴾ معطوف على ﴿الصَّلاَةَ﴾ استحسن الوقوف على ﴿الْفَجْرِ﴾ لعدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ وهما من العناصر النحوية المتلازمة؛ وبهذا يتضح

---

(1) المكتفى للدانى ص 354 – 355، وقد ورد لفظ ﴿لاَ جَرَمَ﴾– حسب إحصاء الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى– فى أربعة مواضع أخرى؛ فلعل الدانى اكتفى بهذا الموضع عن المواضع الأخرى. انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لعبد الباقى (ج ر م) ص211.

(2) العين للخليل (ج ر م) جـ 119/6، والكتاب لسيبويه جـ 138/3، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 640/2، والتنبيهات للزواوى ص 150، والدر المصون للسمين الحلبى (هود/22) جـ 88/4، ورأى الخليل وسيبويه يخالف ما نسبه الدانى إلى البصريين؛ ففى تعميمه نظر؛ ولعله من قبيل السهو! وانظر معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ص 95.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 750/2، والقطع للنحاس ص 298، والمكتفى للدانى ص 356، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 642/2، والتبيان للعكبرى جـ 805/2.

أن الوقف هنا ارتبط بالإعراب، وقد اختار أبو حاتم – فيما يبدو – التوجيه الأبعد عن الذهن بما يحمله من بلاغة الحذف والتقدير[1].

(824) **قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ﴾ [الإسراء/105–106]:**

قال أبو جعفر النحاس: « قال يعقوب: ومن الوقف: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ وهو قول أبى حاتم. قال أبو جعفر: إن قدرته على قول الكوفيين إن ﴿قُرْآنًا﴾ منصوب بـ﴿فَرَقْنَاهُ﴾ وقفت عليه، وإن قدرته على مذهب سيبويه أنه منصوب بإضمار فعل لم يكن ما قبله تامًّا لأنه معطوف»[2]. ولم يوضح النحاس نوع الوقف عند أبى حاتم، والذى يعنينا أنه وقف، فى حين اختار بعض العلماء عدم الوقف على معنى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَقُرْآنًا﴾؛ أى: ورحمة؛ لأن القرآن رحمة؛ وهذا يعنى أن أبا حاتم أخذ بالأشهر والأوضح فى الإعراب والدلالة المعجمية لكلمة ﴿قُرْآنًا﴾[3].

(825) **قول الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْـزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا * قَيِّمًا﴾ [الكهف/1–2]:**

قال أبو جعفر النحاس: « قال أبو حاتم: ﴿عِوَجًا﴾ رأس آية، والتمام ﴿قَيِّمًا﴾، وكذا قال... ... وجعلوه على التقديم والتأخير، والمعنى عندهم: الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب قيمًا ولم يجعل له عوجًا، وهو قول نصير... ... وقال أبو جعفر: أما أقوال أهل التأويل المتقدمين فإنما هى تفسير وليست بتوقيف على التمام، وليس يجوز أن يكون التمام ﴿قَيِّمًا﴾؛ لأن بعده لام كى، ولا بد من أن تكون متعلقة بما قبلها، ولست أدرى كيف أغفل هذا من النحويين من ذكرناه، والذى قاله عاصم ونافع ومن تابعهما أبين وأولى،

---

(1) معانى القرآن للأخفش جـ 615/2، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 754/2، والقطع للنحاس ص 304، والمكتفى للدانى ص 362، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 650/2، والتبيان للعكبرى جـ 830/2، والمقصد للأنصارى ص 226، ومنار الهدى للأشمونى جـ 429/1.

(2) القطع للنحاس ص 306، وانظر إعراب القرآن له جـ 444/2 حيث أشار فقط إلى النصب على إضمار فعل، وما ذكره النحاس من أثر إعراب ﴿قُرْآنًا﴾ على نوع الوقف يخالف ما ذكره الأشمونى فى منار الهدى له جـ 443/1 بلفظ: « ﴿وَنَذِيرًا﴾ كافٍ إن نصبت ﴿وَقُرْآنًا﴾ بفعل مقدر؛ فكأنه قال: وفرقنا قرآنًا فرقناه. وليس بوقف إن نصبتَه عطفًا على ما قبله ويكون من عطف المفردات، أو نصب بـ﴿فَرَقْنَاهُ﴾، أو نصب بـ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾ »!

(3) معانى القرآن للفراء جـ 132/2، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 755/2، وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 652/2 حيث جعل الوقف على ﴿وَنَذِيرًا﴾ لازمًا دفعًا لتوهم العطف.

ويكون التقدير: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا﴾، ثم قال جل وعز: ﴿قَيِّمًا﴾ أى: أنزله قيمًا»[1]. ومن الواضح اختلاف الوقف باختلاف التوجيه النحوى؛ فمن جعل جملة ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا﴾ اعتراضية جعل التمام على ﴿قَيِّمًا﴾، ومن قدَّر فعلًا محذوفًا جعل التمام على ﴿عِوَجًا﴾، وهو الأولى والأصلح لكونه رأس آية، ويتخلَّص به من كراهية الابتداء بـ﴿لِّيُنذِرَ﴾، وفيه دفع توهم أن ﴿قَيِّمًا﴾ صفة لـ﴿عِوَجًا﴾، وقد قال أبو حاتم- فيما يظهر- بالرأى الأول، ولم ينفرد بذلك؛ فله فيمن سبقه قدوة وفيمن تلاه تأثير[2]، وربما أرادوا- كما التمس لهم النحاس- التفسير النحوى ولم يريدوا الأداء الصوتى، ولعلهم أرادوا الوقف على ﴿قَيِّمًا﴾ ثم الابتداء به لا بما بعده[3].

(826-827) قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف/63]:

قال النحاس: « وقال أبو حاتم: قال أهل التفسير: ﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ﴾ تمام، ثم قال: ﴿عَجَبًا﴾؛ أى: أعجب عجبًا. قال: وأنا أظنه: واتخذ سبيله فى البحر يفعل شيئًا عجبًا»[4]. والنص يعنى أن أبا حاتم جعل ﴿عَجَبًا﴾ متصلًا بالفعل ﴿اتَّخَذَ﴾ الذى فاعله الضمير من الحوت، مع عدم إنكاره الاتصال بالفعل (أعجبُ) المحذوف الذى يمكن أن يكون فاعله الضمير من موسى أو فتاه يوشع؛ أى أن أبا حاتم جعل التمام على ﴿عَجَبًا﴾ أخذًا بالأشهر والأوضح الذى لا خلاف فيه؛ وهكذا اختلف الوقف باختلاف التوجيه النحوى[5].

---

(1) القطع للنحاس ص 307 – 308، وذكره الدانى فى المكتفى ص 366 بلفظ: « وقال الأخفش وأبو حاتم و... ... الوقف ﴿قَيِّمًا﴾»، وانظر التنبيهات للزواوى ص 153.

(2) وعلى هذا ينبغى أن يضاف وقف أبى حاتم هنا إلى المواضع التى وقف فيها قبل اللام، وستأتى فى آخر هذا الفصل.

(3) علل الوقوف للسجاوندى جـ 654/2، والمقصد للأنصارى ص 228 – 229، ومنار الهدى للأشمونى جـ 435/1، ومحاضرات فى علم الأصوات للدكتور فريد عوض حيدر ص 139 بلفظ: « فكلمة ﴿عِوَجًا﴾ يجب أن يسكت عليها سكتة لطيفة، وهى أحد مفاعيل الفعل ﴿يَجْعَل﴾... ... ولو لم يفصل القارئ بينهما بسكتة لطيفة لتوهّم أن كلمة ﴿قَيِّمًا﴾ نعت لكلمة ﴿عِوَجًا﴾؛ وهذا مستحيل لتضاد المعنى بين الكلمتين »، ولعل مراد أستاذى أن ﴿عِوَجًا﴾ أحد مفعوليّ – لا مفاعيل – الفعل ﴿يَجْعَل﴾، ولعله أراد بوجوب الوقف حماية غير أولى التخصص والدراية الذين قد يتوهمون الوصف.

(4) القطع للنحاس ص 311، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 759/2.

(5) المكتفى للدانى ص 370، وقد فهم محققه الدكتور المرعشلى من نص النحاس أن التمام عند أبى حاتم على ﴿الْبَحْرِ﴾! وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 666/2 – 667، والمقصد للأنصارى ص 233، والتنبيهات للزواوى ص 154، ومنار الهدى للأشمونى جـ 446/1.

(828-829) **قول الله تعالى:** ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا * مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [**الكهف**/4-5]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿وَلَدًا﴾، و﴿لِآبَائِهِمْ﴾ تمام عند أبى حاتم. والوقف فى الموضع الأول مرتبط بالإعراب؛ فالوصف بالتمام يعنى أن أبا حاتم جعل جملة ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ استئنافية من كلام الله عز وجل ردًّا على الكافرين، فى حين جعلها بعض العلماء صفة لـ﴿وَلَدًا﴾؛ فأجازوا وصل الصفة بالموصوف. وما ذهب إليه أبو حاتم أبلغ وأوضح وأشهر؛ لأن الضمير فى ﴿بِهِ﴾ قد يعود إلى الولد، أو إلى اتخاذ الله إياه، وربما يعود إلى لفظ الجلالة، فضلا عن كون ﴿وَلَدًا﴾ رأس آية. وأما الوقف فى الموضع الثانى فللفصل بين الجملتين المختلفتين إبرازًا لتعدد الردّ، وإن كان الوصف بالتمام محل نظر؛ لأن القائل واحد والمعنى متصل[1].

(830) **قول الله تعالى:** ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾[**الكهف**/82]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم على ﴿كَنزَهُمَا﴾ على معنى: فعلته ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾. والوقف هنا مرتبط بالإعراب؛ فمن جعل ﴿رَحْمَةً﴾ منصوبة بـ﴿أَرَادَ﴾ لم يقف على ﴿كَنزَهُمَا﴾، ومن جعله منصوبًا بفعل مقدر – وهو مذهب أبى حاتم – استحسن الوقف. وقد رجح العلامة أبو السعود مذهب أبى حاتم – وإن لم يشر إليه – معتمدًا على إضافة الرب إلى ضمير المخاطب دون ضمير الغائبيْن؛ فيكون ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ تأكيدًا، فى حين استحسن الوصل بعض علماء الوقف بحجة أن ﴿أَرَادَ﴾ بمعنى ﴿رَحِمَ﴾. ولم يبين النحاس نوع الوقف عند أبى حاتم، ولعله كافٍ[2].

(831) **قول الله تعالى:** ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا * كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [**الكهف**/90-91]:

ذكر النحاس أن التمام عند بعض العلماء على ﴿كَذَلِكَ﴾، وعند أبى حاتم على ﴿سِتْرًا﴾. والوقف هنا مرتبط بالإعراب؛ فإن كانت الكاف «فى محل رفع؛ أى: الأمر كذلك؛ أى: بلغ مطلع الشمس كما بلغ

---

(1) تفسير الطبرى جـ 193/15، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 756/2، والقطع للنحاس ص 308، والمكتفى للدانى ص367، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 655/2، والمقصد للأنصارى ص 229، ومنار الهدى للأشمونى جـ 436/1، وفتح القدير للشوكانى جـ 383/3.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 760/2، والقطع للنحاس ص 312، والمكتفى للدانى ص 371، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 669/2، والمقصد للأنصارى ص 234، وتفسير العلامة أبى السعود جـ 398/3.

مغربها، أو كما وجد عند مغربها قومًا وحكم فيهم وجد عند مطلعها قومًا وحكم فيهم، أو كما أتبع سببًا إلى مغرب الشمس كذلك أتبع سببًا إلى مطلعها، وكذلك إن كانت الكاف فى محل نصب؛ أى: فعلنا مثل ذلك؛ فعلى هذه التقديرات التشبيه من تمام الكلام وصار ما بعد الكاف وما قبلها كالكلام الواحد؛ فيبتدئ: ﴿وَقَدْ أَحَطْنَا﴾. وإن لم تكن الكاف لا فى محل رفع ولا فى محل نصب كان التشبيه مستأنفًا»[1]؛ ولعل أبا حاتم أراد – مع التوجيه النحوى – الأخذ بالسنة فى الوقف على رأس الآية، وقد كان له قدوة فيمن نقل عنهم هذا الوقف[2].

(832-834) **قول الله تعالى:** ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا * فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا * يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [**مريم**/10-12]:

قال النحاس: «﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾ ليس بتمام... ... قال الأخفش وأبو حاتم: إن فى الكلام تقديمًا وتأخيرًا؛ أى: ألا تكلم الناس سويًّا ثلاث ليال، قال أبو حاتم: والتمام ﴿أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾»[3]. والوقف مرتبط بالإعراب؛ لأن ﴿سَوِيًّا﴾ حال من الفاعل فى ﴿تُكَلِّمَ﴾، والفصل بين الحال وصاحبها غير تام. ويبدو كذلك أن الوقف على ﴿سَوِيًّا﴾ غير تام عند أبى حاتم– مع كونه رأس آية– وذلك للعطف بعده، فى حين حكم بعض العلماء بالتمام. أما الوقف على ﴿وَعَشِيًّا﴾ ووصف أبى حاتم له بالتمام فللابتداء بالنداء بعده مع كونه رأس آية[4].

(835-837) **قول الله تعالى:** ﴿طه * مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى * إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى * تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَا﴾ [**طه**/1-4]:

ذكر النحاس أن ﴿طه﴾ عند أبى حاتم افتتاح سورة بعده خطاب النبى صلى الله عليه وسلم ، وأن تمام الكلام عنده على ﴿يَخْشَى﴾. وهذا يعنى أن ﴿طه﴾ عند أبى حاتم ليست نداء ولا قسمًا؛ لأن النداء يؤتى به تنبيهًا على ما بعده، والقسم لا بد له من جواب؛ ولهذا جعل أبو حاتم الوقف على ﴿طه﴾ كافيًا، ويفهم من كلام النحاس أن الوقف على ﴿لِتَشْقَى﴾ غير تام عند أبى حاتم للاستثناء. وأما وصف أبى حاتم الوقف

---

(1) منار الهدى للأشمونى جـ 448/1، وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 671/2 – 672، وتفسير العلامة أبى السعود جـ404/3.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 760/2، والقطع للنحاس ص 312، والمكتفى للدانى ص 372.

(3) القطع للنحاس ص 315، وقد ذكر قبلُ أن الوقف على ﴿لَيَالٍ﴾ تام عند أحمد بن موسى، ويبدو أن الزواوى خلط بين الرأيين حيث جاء فى التنبيهات له ص 155: « حُكى عن أبى حاتم الوقف على ﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾، قال: ومعناه: وأنت سويُّ الخِلقة عن الخَرَس»!

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 761/2، والمكتفى للدانى ص 374، والتبيان للعكبرى جـ 867/2، والمقصد للأنصارى ص 236، ومنار الهدى للأشمونى جـ 6/2.

على ﴿تَخْشَى﴾ بالتمام فيعنى أن ﴿تَنْزِيلاً﴾ منصوب عنده بفعل مقدر، وأما إذا أعرب مفعولًا لـ﴿تَخْشَى﴾ أو بدلًا من ﴿تَذْكِرَةً﴾؛ فلا يكون الوقف تامًّا[1]؛ وبهذا يتضح أن الوقف ارتبط فى الموضع الأول بالدلالة المعجمية لكلمة ﴿طه﴾، وفى الثانى والثالث بالإعراب.

(838) قول الله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء/3]:

جاء فى التنبيهات للزواوى: «﴿النَّجْوَى﴾ ذكر أبو حاتم والأنبارى وغيرهما من أصحابهما جواز الوقف عليه. وهو بعيد عن الظاهر؛ والظاهر أن ﴿الَّذِينَ﴾ بدل من الضمير من ﴿أَسَرُّوا﴾، ولا ضرورة بنا إلى مخالفة الظاهر. وقد تأول العمانى ما نقله الأنبارى ومن تبعه، وقال: هذا الوقف مردود ولا يجوز بحال، سواء نص عليه أبو حاتم أو لم ينص عليه»[2]. والوقف هنا مرتبط بإعراب ﴿الَّذِينَ﴾، وفيه ستة أوجه إعرابية: منها أنه فى موضع رفع لفعل محذوف تقديره قال أو أسرَّ. ويبدو لى أن هذا الوقف– وقد رُوى عن يعقوب– هروب من لغة أكلونى البراغيث، ويبدو كذلك أن أبا حاتم لم ينص صراحة على هذا الوقف[3].

(839) قول الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء/72]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿إِسْحَاقَ﴾ تمام عند نافع والأخفش وأحمد بن موسى وأن أبا حاتم حكى ذلك عن المفسرين. والوقف هنا مرتبط بالإعراب والتفسير والدلالة المعجمية لكلمة ﴿نَافِلَةً﴾؛ فمن جعل ﴿يَعْقُوبَ﴾ معطوفًا على ﴿إِسْحَاقَ﴾ باعتبار أن النافلة بمعنى العطية، لم يكن الوقف عنده على ﴿إِسْحَاقَ﴾ تامًّا. ومن جعل ﴿يَعْقُوبَ﴾ منصوبًا بفعل مضمر تقديره: زدناه، تم الوقف عنده على ﴿إِسْحَاقَ﴾ باعتبار أن ﴿إِسْحَاقَ﴾ هبة لـ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، و﴿يَعْقُوبَ﴾ نافلة له، أى: زيادة[4].

(840) قول الله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ [الأنبياء/79]:

---

(1) القطع للنحاس ص 324، والمكتفى للدانى ص 378، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 690/2، والتبيان للعكبرى جـ884/2، والمقصد للأنصارى ص 241، ومنار الهدى للأشمونى جـ 17/2.

(2) التنبيهات للزواوى ص 159، وانظر رأى ابن الأنبارى فى إيضاح الوقف له جـ 772/2.

(3) إعراب القرآن للنحاس جـ 64/3، والقطع له ص 330، والمكتفى للدانى ص 385.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 776/2، والقطع للنحاس ص 334، والمكتفى للدانى ص 388، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 708/2، والتنبيهات للزواوى ص 160، والمقصد للأنصارى ص 251، ومنار الهدى للأشمونى جـ 39/2، وفتح القدير للشوكانى جـ 588/3.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿وَعِلْمًا﴾ تمام عند أبى حاتم. ووصف الوقف بالتمام- وقد قال به بعض العلماء- محل نظر؛ لأن جملة ﴿سَخَّرْنَا﴾ فى محل جر معطوفة على جملة ﴿فَهَّمْنَاهَا﴾ المعطوفة على ﴿يَحْكُمَانِ﴾ فى قول الله تعالى: ﴿إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾. والأولى وصف الوقف بأنه صالح أو جائز، إلا أن تكون الواو عند أبى حاتم استئنافية؛ أى أن الوقف هنا - وفيه عدول عن ذكر الاثنين إلى ذكر الواحد- مرتبط بالإعراب[1].

(841-842) قول الله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج/13]:

قال ابن الأنبارى: « ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾ وقف حسن. وقال السجستانى: لا يكون ﴿أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾ وقفًا تامًّا؛ لأن خبر المبتدأ لم يأت بعد، وإنما هو قوله: ﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾، و﴿يَدْعُو﴾ بمعنى يقول. فإنكاره الوقف على قوله: ﴿أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾ خطأ منه؛ لأن ﴿مَن﴾ منصوبة بـ﴿يَدْعُو﴾ واللام لام اليمين كأنه قال: يدعو من لضره... ... وفى هذه المسألة أقوال كثيرة اكتفينا منها بهذا»[2]. وأبو حاتم هنا يعترض- فيما يبدو- على شيخه الأخفش الذى جعل الوقف على ﴿نَّفْعِهِ﴾ تامًّا، و﴿مَنْ﴾ فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف؛ والتقدير: لمن ضره أقرب من نفعه إليه الإله، فى حين أن الخبر عند أبى حاتم ﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾، ولا يتم المبتدأ إلا بالخبر مع ملاحظة أنهما جعلا الفعل ﴿يَدْعُو﴾ متضمنًا معنى (يقول)[3]. ومن الواضح تحامل ابن الأنبارى على أبى حاتم حيث ذكر فى بداية كلامه أن أبا حاتم أنكر وصف الوقف بالتام- لا مجرد الوقف- على ﴿نَّفْعِهِ﴾ ثم ذكر بعد ذلك أنه أنكر الوقف، فضلًا عن تركيزه على رأى أبى حاتم مع اعترافه بأن فى المسألة توجيهات أخرى، تلك التوجيهات التى تجتمع مع قرينة الوقف لإيضاح المعنى[4].

(843) قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ [الحج/18]:

---

(1) القطع للنحاس ص 335، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 709/2، والمقصد للأنصارى ص 251، ومنار الهدى للأشمونى جـ 40/2، والجدول لمحمود صافى جـ 52/9.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 780/2 - 781، وانظر القطع للنحاس ص 341 - 342.

(3) معانى القرآن للأخفش جـ 635/2، والمكتفى للدانى ص 392، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 717/2، والمقصد للأنصارى ص 255.

(4) قال الأشمونى عن هذه التوجيهات: « لو أراد الإنسان استقصاء الكلام لاستفرغ عمره ولم يحكم أمره، وهذا الوقف جدير بأن يُخَص بتأليف» منار الهدى للأشمونى جـ 47/2.

ذكر بعض العلماء أن التمام عند أبى حاتم على ﴿النَّاسِ﴾ وعند مجاهد على ﴿الْعَذَابُ﴾. والوقف مرتبط بالإعراب؛ فمن جعل الواو فى ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ استئنافية جعل الوقف قبلها تامًّا، ومن جعلها عاطفة جعل التمام على ﴿الْعَذَابُ﴾. والقول بالعطف إشارة إلى أن كل شىء منقاد لله- جل وعز- على ما خلقه وعلى ما رزقه من حيوان وموات ومؤمن وكافر، أو إشارة إلى أن ظل الكافر يسجد لله[1].

(844-845) **قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ * لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [الحج/27-28]:**

ذكر بعض علماء الوقف أن الوقف عند نافع والأخفش ويعقوب وأحمد بن موسى على ﴿ضَامِرٍ﴾، وأن أبا حاتم خالفهم؛ لأن ﴿يَأْتِينَ﴾ نعت لـ﴿ضَامِرٍ﴾، ولا يتم الوقف عنده على المنعوت دون النعت، والتمام عند أبى حاتم على ﴿الْأَنْعَامِ﴾. والوقف فى الموضع الأول مرتبط بالإعراب، وقد جعل أبو حاتم ﴿يَأْتِينَ﴾ نعتًا لـ﴿ضَامِرٍ﴾ التى بمعنى (ضوامر) معنى لا لفظًا، وجعله غيره مقطوعًا عنه. وأما الوقف فى الموضع الثانى فللابتداء بالأمر وفصله عما قبله، وإن كان وصفه بالتمام – وقد قال به بعض العلماء – محل نظر لتعلق اللفظ والمعنى[2].

(846-847)**قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [الحج/40-41]:**

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تمام على ﴿رَبُّنَا اللَّهُ﴾، وكاف على ﴿مَن يَنصُرُهُ﴾. والوقف فى الموضع الأول مرتبط بالإعراب؛ لأن ﴿الَّذِينَ﴾ فى الآية الثانية تصلح تابعًا- بدلًا أو نعتًا- لـ﴿الَّذِينَ﴾ فى الآية الأولى، أو لـ﴿مَن﴾ فى ﴿مَن يَنصُرُهُ﴾، ويبدو أن أبا حاتم – وقد قال بمثل قوله بعض العلماء- قطع الاسم الموصول الثانى. وأما الوقف على ﴿يَنصُرُهُ﴾ فمن أجل الابتداء بالجملة المؤكدة[3].

---

(1) تفسير مجاهد ص 478، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 782/2، والقطع للنحاس ص 342، والمكتفى للدانى ص 393، والتنبيهات للزواوى ص 162، والمقصد للأنصارى ص 255، ومنار الهدى للأشمونى جـ 48/2.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 785/2، والقطع للنحاس ص 344، والمكتفى للدانى ص 395، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 719/2، والتنبيهات للزواوى ص 163، والمقصد للأنصارى ص 256، والسفر الجامع للدكتور جار الله ص 61.

(3) القطع للنحاس ص 345، والمكتفى للدانى ص 395، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 720/2، والمقصد للأنصارى ص257، وفتح القدير للشوكانى جـ 647/3.

(848-857) قول الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ * أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ * الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ ﴾ [المؤمنون/1-11]:

جاء فى التنبيهات للزواوى: «﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ قال أبو حاتم: وقف كافٍ، وكذلك جميع ما بعده من رءوس الآى إلى قوله: ﴿الْوَارِثُونَ﴾، وقال غيره: ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ وقف تام إن جُعِل ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، ثم لا يتم الكلام إلا بعد خبره، وهو قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾، والوقف على جميع رءوس الآى صالح»[1]. والوقف على رءوس الآيات العشر مرتبط بالإعراب، ويبدو أن أبا حاتم أعرب ﴿الَّذِينَ﴾ الأول والأخير صفة، وجعل الوقف قبلها كافيًا لرأس الآية، وكذلك ﴿الَّذِينَ﴾ فى الآيات الأخرى؛ فالوقف على ما قبلها يكفى- مع العطف- لرءوس الآى. ويفهم من كلام الزواوى أن الوقف على ﴿حَافِظُونَ﴾ كاف عند أبى حاتم مع الاستثناء؛ ويبدو أن أبا حاتم علق ﴿عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ بمحذوف، والتقدير: يلامون إلا على أزواجهم[2].

(858-865) قول الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ * إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ * وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ * وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون/55-61]:

قال ابن الأنبارى: «وقال السجستانى: لا يحسن الوقف على ﴿وَبَنِينَ﴾؛ لأن ﴿يَحْسَبُونَ﴾ يحتاج إلى مفعولين؛ فتمام المفعولين فى ﴿الْخَيْرَاتِ﴾. وهذا خطأ؛ لأن ﴿أَنَّ﴾ كافية من اسم ﴿يَحْسَبُونَ﴾ وخبرها، ولا يجوز أن يؤتى بعد ﴿أَنَّ﴾ بمفعول ثانٍ»[3]. والوقف على ﴿وَبَنِينَ﴾ مرتبط بالإعراب؛ لأن ﴿مَا﴾ فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بمعنى الذى وهى اسم ﴿أَنَّ﴾، و﴿نُسَارِعُ﴾ خبر. والثانى: أنها مصدرية فينسبك منها

(1) التنبيهات للزواوى ص 164، وانظر القطع للنحاس ص 349، والمقصد للأنصارى ص 260.

(2) الكشاف للزمخشرى جـ 26/3، وانظر موضع [الجاثية/13] في الفصل الثالث (أثر الوقف مع اختلاف القراءة القرآنية).

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 792/2، وذكره النحاس فى القطع ص 351 بلفظ: « قال أبو حاتم: لا يجوز الوقف ... ... وأنكر هذا »، وهذا يتناقض مع ما جاء فى منار الهدى للأشمونى جـ 66/2 بلفظ: « وقول من قال: إن ﴿يَحْسَبُونَ﴾ يتعدى لمفعولين وأن ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ﴾ المفعول الثانى... ... فغلط ومخالفة لقول أبى حاتم: إن ﴿أَنَّ﴾ إذا وقعت بعد (حسب وأخواتها) لم تحتج إلى مفعول ثانٍ »!!

ومما بعدها مصدر هو اسم ﴿أَنَّ﴾، و﴿نُسَارِعُ﴾ خبر. والثالث: أنها مهيِّئة كافّة نحو: حسبتُ أنما ينطلق عمرو؛ وعلى الوجهين الأول والثانى لا يتم الوقف على ﴿وَبَنِينَ﴾، وعلى الثالث يجوز للاستئناف. ومن الواضح أثر التعصب المذهبى عند أبى حاتم وابن الأنبارى؛ فقد اعتَّد الأول بمذهبه البصرى ولم يستحسن الوقف على ﴿وَبَنِينَ﴾ مع كونه رأس آية! واعتد الآخر – وهو كوفى – بمذهب الكسائى؛ وكذا فعل بعض العلماء من بعدهما! فى حين توسط الدانى فوصف الوقف بأنه كافٍ، وأحسبه راعى رأس الآية[1]. ويبدو من نص ابن الأنبارى أن الوقف على ﴿الْخَيْرَاتِ﴾ تمام عند أبى حاتم، فضلًا عن كون ﴿يَشْعُرُونَ﴾ رأس آية منقطعًا عما بعده. وقد ذكر النحاس أنه لا تمام عند أبى حاتم إلا على ﴿سَابِقُونَ﴾. والوقف هنا مرتبط بالإعراب أيضًا؛ لأن الجمل معطوفة، وتمام الخبر والحال على ﴿سَابِقُونَ﴾. ويفهم من نص النحاس أن الوقف على رءوس الآيات كافٍ أو جائز عند أبى حاتم لطول الكلام[2].

(866) **قول الله تعالى:** ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [**النور**/55]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿أَمْنًا﴾ تمام عند أبى حاتم. والوصف بالتمام – وهو قول غير واحد– على استئناف ما بعده، كأن قائلًا قال: ما بالهم يستخلفون ويؤمنون؟ وأما إذا جُعل ما بعده حالًا فلا يكون الوقف تامًّا[3].

(867–868) **قول الله تعالى:** ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ * ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [**الشعراء**/208–209]:

قال النحاس: «وحكى أبو حاتم وغيره أن من أهل التفسير من قال: ليس فى الشعراء وقف تام إلى قوله: ﴿إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ قال: وهو وقف، وأتم منه ﴿ذِكْرَىٰ﴾»[4]. وحكاية أبى حاتم عن أهل التفسير مجرد تدعيم لرأيه بأن الوقف على ﴿مُنذِرُونَ﴾ تام؛ والوصف بالتامّ مرتبط بالإعراب؛ فمن جعل ﴿ذِكْرَىٰ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف جعل الوقف قبلها تامًّا، ومن جعلها فى موضع نصب بالإنذار كان الوقف قبلها كافيًا أو حسنًا. وأما الوقف على ﴿ذِكْرَىٰ﴾ فمن أجل الابتداء بالنفى[5].

---

(1) المكتفى للدانى ص 401، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 729/2، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 191/5–192.

(2) القطع للنحاس ص 352، والمقصد للأنصارى ص 263، ومنار الهدى للأشمونى جـ 66/2.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 801/2، والقطع للنحاس ص 363، والمكتفى للدانى ص 412، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 742/2، والتبيان للعكبرى جـ 976/2، والمقصد للأنصارى ص 271.

(4) القطع للنحاس ص 376، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 814/2.

(5) المكتفى للدانى ص 424، والمقصد للأنصارى ص 282، ومنار الهدى للأشمونى جـ 105/2.

(869-870) **قول الله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ * وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ﴾ [النمل/23-24]:**

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿عَظِيمٌ﴾ كاف عند أبي حاتم، وأنه أنكر الوقف على ﴿عَرْشٌ﴾ ونسب قائله إلى الجهل. والوقف على ﴿عَرْشٌ﴾ مرتبط بالإعراب والدلالة المعجمية لكلمتي ﴿عَرْشٌ﴾، و﴿عَظِيمٌ﴾؛ فمن أعرب ﴿عَظِيمٌ﴾ صفة لـ﴿عَرْشٌ﴾ كان وقفه على الصفة - وهي رأس الآية - وقد وصفه أبو حاتم بالكافي لتعلق المعنى وعدم انتهاء القول. ومن أنكر وصف العرش بالعظمة بحجة أن الموصوف بذلك هو وجود ملكة سبأ وقومها يعبدون غير الله ويسجدون للشمس من دون الله، وقف على ﴿عَرْشٌ﴾. وقد أخذ أبو حاتم بالأشهر أداء والأوضح تركيبًا في حين رُوي الوقف الآخر عن الإمام نافع[1].

(871) **قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل/87]:**

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿شَاءَ اللهُ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوصف بالتمام- وهو قول جل علماء الوقف- يعني استئناف ما بعده نحويًّا. ومن جعل ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ حالًا من ﴿مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ﴾ لم يقل بالتمام[2].

(872-873) **قول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لاَ تَقْتُلُوهُ عَسَى أَن يَنفَعَنَا﴾ [القصص/9]:**

قال النحاس: «وقال الأخفش: ﴿لاَ تَقْتُلُوهُ﴾ تمام الكلام. وقال أبو حاتم : ﴿لاَ تَقْتُلُوهُ﴾ كافٍ ولا يلتفت إلى من لا علم له ولا فكر ثم يقول بجهله: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي﴾ [ويومئ إلى نفسه، ثم يقول]: ﴿وَلَكَ لاَ﴾، ثم يشير بيده ورأسه فيجب أن يقال له: يا حمار، فما معنى ﴿تَقْتُلُوهُ عَسَى أَن يَنفَعَنَا﴾؟!»[3]، وقال الأشموني: «وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: الوقف على ﴿لاَ﴾؛ لأن امرأة فرعون قالت:

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنباري جـ 815/2 - 816، والقطع للنحاس ص 379، والمكتفى للداني ص 428، والتنبيهات للزواوي ص 171، والمقصد للأنصاري ص 284، ومنار الهدى للأشموني جـ 109/2، والسفر الجامع للدكتور جار الله ص 68.

(2) معاني القرآن للزجاج جـ 130/4، والقطع للنحاس ص 384، والمكتفى للداني ص 433، وعلل الوقوف للسجاوندي جـ774/2، والمقصد للأنصاري ص 287، ومنار الهدى للأشموني جـ 117/2، والجدول لمحمود صافي جـ 24/10.

(3) القطع للنحاس ص 386 وما بين المعقوفين وقع بلفظ [ثم تومئ إلى نفسه]! ولم أقف على قول الأخفش في كتابه معاني القرآن، ولعله في كتابه وقف التمام، الذي نسبه إليه القفطي في إنباه الرواة جـ 42/2، وانظر التنبيهات للزواوي ص 172.

قرة عين لى ولك؛ فقال لها فرعون: أما لك فنعم وأما لى فلا؛ ليس هو لى قرة عين؛ فكان كما قال. قال الفراء وأبو حاتم وجماعة من أهل الكوفة: إن هذا لحن، ولا وجه لهذا الوقف فى العربية؛ لأنه لو كان كذلك لقال (تقتلونه) بنون الرفع؛ إذ لا مقتضى لحذفها؛ لأن حذفها إنما كان للنهى، فإذا بطل أن يكون نهيًا وجب ثبوت النون، فلما جاء بغير نون علم أن العامل فى الفعل ﴿لاَ﴾؛ فلا يفصل منه»[1]. وكلام النحاس والأشمونى يفهم منه أن الوقف عند أبى حاتم لا يتم على ﴿تَقْتُلُوهُ﴾ لأن ما بعده ﴿عَسَى أَن يَنْفَعَنَا﴾ متعلق به؛ إذ النهى عن القتل رجاء النفع؛ والفاعل فى ﴿يَنْفَعَنَا﴾ يعود إلى ضمير النصب فى ﴿تَقْتُلُوهُ﴾؛ ولهذا جعل الوقف كافيًا مخالفًا شيخه الأخفش[2]. ويفهم كذلك أن الوقف عند أبى حاتم على ﴿لاَ﴾ قبيح أو لحن، إلى درجة أنه – كما فى نص النحاس – احتد على صاحبه بأنه حمار[3]! وعلل أبو حاتم ذلك بأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين الجازم ومعموله. ويبدو لي أن أبا حاتم بالغ فى هذا النكير؛ فقد كان فى وسعه أن يقول إن الفعل ﴿تَقْتُلُوهُ﴾ « معه حرف جازم قد أُضمر قبل الفعل؛ لأن ما قبله يدل عليه؛ فكأنه [قال]: قرة عين لى ولك لا، ثم [قال]: لا تقتلوه عسى أن ينفعنا، وتكون ﴿لاَ﴾ الأولى قد دلت على حذف الثانية، وقد جاء إضمار ﴿لاَ﴾ فى القرآن فى قوله: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾ [النساء/176]، أى: لئلا تضلوا. وقد جاء فى الشعر إضمار الجازم كقول أبى طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم:

محمد تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ من أمر تبالا

أراد: لتفد نفسك»[4]، وقد كان فى وسع أبى حاتم كذلك أن يجيز الابتداء بالمجزوم كما أجاز البدء بالمنصوب[5]: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح/9] إلا أن يكون أحد الرأيين متقدمًا على الآخر، وإن كنتُ لا أستبعد أن يكون الرأيان فى فترة متقدمة من حياة أبى حاتم العلمية، وربما أعانه على ذلك بعض الكوفيين وعلى رأسهم الفراء. ومن الملاحظ فى هذه الآية الكريمة أن الوقف لم يؤثر وحده فى الدلالة التركيبية وإنما شاركته قرائن أخرى كالإسناد والعلامة الإعرابية.

---

(1) منار الهدى للأشمونى جـ 120/2، وانظر رأى الفراء فى كتابه معانى القرآن جـ 302/2.

(2) المكتفى للدانى ص 435، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 775/2، والمقصد للأنصارى ص 289.

(3) لعل هذا الاحتداد كان فى مرحلة متقدمة من حياة أبى حاتم، أو كان فى أواخر أيامه مع كبر السن وثقة النفس وتقليد بعض العلماء، وربما يرجع إلى أسباب خِلْقيَّة أو مداعبة علمية بينه وبين تلاميذه، وقد يكون من رواسب الاحتكاك بالأعراب فى البادية مع الغيرة الزائدة على لغة القرآن الكريم، ويرحم الله الزواوى والأشمونى؛ لم ينقلا لفظ (حمار) على الرغم من تأخرهما عن النحاس، وكأنهما استثقلا نسبة اللفظ إلى أبى حاتم! وانظر مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق لابن حزم الأندلسى ص 27.

(4) منار الهدى للأشمونى جـ 121/2 وما بين المعقوفين وقع بالتذكير على تضمين الفاعل معنى الشخص، ولم يعلق المحقق! وانظر بيت أبى طالب فى غاية المطالب لمحمد خليل الخطيب ص 177.

(5) راجع ما سبق من أثر الوقف فى تحديد مرجع الضمير، في الفصل الأول (أثر الوقف المباشر).

(874) **قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ﴾ [القصص/87]:**

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿إِلَيْكَ﴾ تمام عند أبى حاتم. والوصف بالتمام – وهو قول بعض علماء الوقف – محل نظر؛ لأن الواو عاطفة إلا أن تكون عند أصحاب التمام استئنافية[1].

(875-876) **قول الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت/41]:**

قال أبو جعفر النحاس: «قال الأخفش: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ﴾ وقف تام. وخالفه أبو حاتم فى هذا، وقال: الوقف ﴿اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾، واحتج بأن التشبيه ببيت العنكبوت التى تتخذه من غزلها؛ لأنه واهٍ لا يقى من حر ولا برد ولا شمس ولا سموم ولا خرور، وزعم أن ﴿اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ فى محل الحال. قال أبو جعفر: أما أن يكون ﴿اتَّخَذَتْ﴾ حالًا فخطأ؛ لأن الفعل الماضى محال أن يكون حالًا، وقد انقطع ومضى. وأكثر الكوفيين يقولون: ﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ﴾ ليس بوقف، واعتلوا بأن ﴿اتَّخَذَتْ﴾ صلة لـ﴿الْعَنكَبُوتِ﴾ أى كمثل العنكبوت التى اتخذت بيتًا. قال أبو جعفر: ليس ﴿الْعَنكَبُوتِ﴾ من الأسماء الموصولة ولا (التى) مما يحذف»[2]. وإعراب ﴿اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ مرتبط مع الوقف فى التأثير على الدلالة التركيبية؛ فمن جعل الجملة لا محل لها استئنافية بيانية وقف على ﴿الْعَنكَبُوتِ﴾، ومن جعلها حالًا– واختاره أبو حاتم– أو صلة وقف على ﴿بَيْتًا﴾؛ لأن الحال وصاحبه، والصلة والموصول، من العناصر النحوية المتلازمة. ولا وجه لاعتراض النحاس على أبى حاتم؛ لأن الفعل الماضى يأتى حالًا بتقدير (قد)، وربما لا يحتاج إلى تقديرها لكثرة ورود ذلك، وأما إعراب الجملة صلة فقد اختاره ابن الأنبارى وخطّأ الأخفش فى القول بالتمام على ﴿الْعَنكَبُوتِ﴾ من غير إشارة إلى أبى حاتم[3]!

(877) **قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الروم/10]:**

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 825/2، والقطع للنحاس ص 390، والمكتفى للدانى ص 441، والمقصد للأنصارى ص294، ومنار الهدى للأشمونى جـ 131/2.

(2) القطع للنحاس ص 395، وانظر التنبيهات للزواوى ص 175، ومنار الهدى للأشمونى جـ 137/2.

(3) معانى القرآن للفراء جـ 317/2، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 827/2، وهمع الهوامع للسيوطى جـ 49/4، وانظر النحو الوافى للأستاذ عباس حسن جـ 399/2 حيث استحسن جواز مجىء جملة الحال بتقدير (قد)؛ لأن فى الأخذ بهذا الرأى تيسيرًا تؤيده النصوص الكثيرة المسموعة.

ذكر النحاس أن الوقف عند بعض العلماء على ﴿السُّوأَى﴾، وأن أبا حاتم خالفهم فى ذلك لتعلق ما بعده. والوقف هنا مرتبط بالإعراب والتقدير؛ لأن ﴿أَن كَذَّبُوا﴾ فى موضع نصب مفعولٍ له؛ أى: لأن كذبوا، أو بأن كذبوا، أو فى موضع جر بتقدير الجارّ[1].

(878-879) **قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم/25]:**

قال النحاس: «وقال يعقوب: ومن الوقف قول الله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾ فهذا الوقف الذى يحق على العالم علمه، ثم قال الله جل وعز: ﴿مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾، ومعناه: إذا أنتم تخرجون من الأرض. وخالفه أبو حاتم فى هذا بعد أن حكاه عن بعض أهل التفسير، وقال: أظن الوقف ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ﴾؛ أى: وأنتم فى الأرض، كما تقول: دعاكم من القبور، ودعوت فلانًا من بيته؛ أى: وهو فى بيته»[2]، وقال ابن هشام: «... ... قول المفسرين فى ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾: إن المعنى (إذا أنتم تخرجون من الأرض) فعلقوا ما قبل إذا بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم فى كتاب الوقف والابتداء. وهذا لا يصح فى العربية»[3]. وهذا يعنى أن أبا حاتم لم يجز الوقف على ﴿دَعْوَةً﴾ مخالفًا بذلك بعض شيوخه؛ لأن هذا الوقف يؤدى إلى عمل ما بعد إذا الفجائية فيما قبلها، وهذا مخالف لقواعد العربية. وأجاز أبو حاتم الوقف على ﴿الْأَرْضِ﴾؛ ربما للفصل بين ﴿إِذَا﴾ الأولى التى هى للشرط، والثانية التى تنوب مناب الفاء فى جواب الشرط، مع التسليم بأن الشرط وجوابه من المتلازمات القوية التى يعد الوقف بين عنصريها وقفًا قبيحًا[4]؛ وربما كان فى نفس أبى حاتم شىء من هذا الوقف حيث عبَّر – كما فى نص النحاس – بلفظ الظن[5].

---

(1) القطع للنحاس ص 399، والتبيان للعكبرى جـ 1037/2.

(2) القطع للنحاس ص 401، وانظر التنبيهات للزواوى ص 176 بلفظ: « ﴿دَعْوَةً﴾ يوقف عليه عند نافع وأحمد بن موسى اللؤلؤى ويعقوب والأخفش، قال أبو حاتم: الوقف على ﴿دَعْوَةً﴾ قبيح » .

(3) مغنى اللبيب لابن هشام جـ 598/2.

(4) علل الوقوف للسجاوندى جـ 798/2، والتبيان للعكبرى جـ 1039/2، والمقصد للأنصارى ص 299، ومنار الهدى للأشمونى جـ 144/2، وأثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 84.

(5) يربط بما سبق فى الوقف على (أحضرت) [التكوير/14] ضمن (أثر الوقف فى الفصل بين الجمل)؛ حيث نقلنا عن القطع للنحاس ص564 قول أبي حاتم: وليس فيما دون ذلك تام ولا كافٍ.

(880-884) **قول الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ * وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم﴾ [الروم/30-33]:**

قال النحاس: «قال أبو حاتم: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ ليس فيه تمام إلى ﴿وَكَانُوا شِيَعًا﴾؛ لأن ﴿مُنِيبِينَ﴾ منصوب على الحال من ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ﴾؛ لأن معناه: فأقيموا وجوهكم منيبين، وزعم أنه ليس فيه غير هذا... ... وأجاز الفراء أن يكون التمام ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ثم يبتدئ ﴿مِنَ الَّذِينَ﴾... ... أى: من هؤلاء قوم كفار، والتمام بإجماع ﴿بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ »[1]. ومن الواضح ارتباط الوقف بالإعراب؛ فمن جعل ﴿مُنِيبِينَ﴾ حالا، لم يتم الوقف عنده على ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، وكذلك من جعل ﴿مِنَ الَّذِينَ﴾ بدلا من ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ لم يتم الوقف عنده على المبدل منه قبل البدل- وهو رأى أبى حاتم- فى حين أجاز الفراء إعراب ﴿مِنَ الَّذِينَ﴾ استئنافًا. وأما الوقف على ﴿شِيَعًا﴾ فلانتهاء المبنى وإن كان ما بعده تذييلًا، فى حين أن الوقف على ﴿فَرِحُونَ﴾ لانقضاء المبنى والمعنى؛ فكان وصفه بالتمام جديرًا بالإجماع[2].

(885-886) **قول الله تعالى: ﴿فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم/47]:**

قال النحاس: «وبعض الكوفيين يقول: التمام ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾، أى: وكان انتقامنا حقًّا، ثم قال جل وعز: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وردَّ هذا أبو حاتم، أعنى: ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾، والتمام عنده ﴿نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾»[3]. وقد وضَّح الزواوى وجهة نظر أبى حاتم فقال: «واختُلف فى قوله: ﴿حَقًّا﴾؛ فقيل: يجوز الوقف عليه نظرًا إلى استحقاقهم الانتقام؛ لأن معناه: وكان انتقامنا حقًّا. وقال أبو حاتم: ليس بوقف لجواز العفو عنهم، والمراد بقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ النصر الموعود به للمؤمنين، ووعده حق؛ فحملُ قوله: ﴿حَقًّا﴾ على الوعد الذى لا يجوز الخُلْف فيه أولى من حمله على الوعيد الذى يجوز العفو فيه. وليس هذا التقدير لأبى حاتم، وإنما هو مشار إليه من كلامه »[4]. ومن الواضح أن أبا حاتم أخذ بالأشهر لغة وأداء، وقد فعل

---

(1) القطع للنحاس ص 401 – 402، وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 2/799 – 800.

(2) معانى القرآن للفراء جـ 2/325، ومعانى القرآن للزجاج جـ 4/185.

(3) القطع للنحاس ص 403، وانظر منار الهدى للأشمونى جـ 2/148.

(4) التنبيهات للزواوى ص 177، وانظر المحرر الوجيز لابن عطية جـ 11/468، ومنار الهدى للأشمونى جـ 2/148.

ذلك كثير من العلماء[1]- مع عدم الإشارة إلى سبق أبى حاتم- ومن الواضح كذلك أن الوقف على ﴿حَقًّا﴾ أظهر البنية العميقة؛ إذ حوَّل الجملة الواحدة إلى جملتين مختلفتين دلاليًّا على النحو التالى:

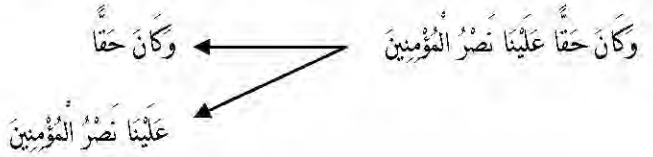

(887-890) **قول الله تعالى : ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾ [لقمان/14]:**

قال النحاس: «قال أبو حاتم: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾ كافٍ، وكذا عنده ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ﴾، وكذا عنده ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾، وقد خولف فى هذه الثلاثة، وقيل: المعنى: ووصينا الإنسان أن اشكر لى. ومن قال بقوله قال: المعنى: وعهدنا إليه أن اشكر لى نعمتى عليك ولوالديك تربيتهما إياك وعنايتهما بك حتى استقامت أمورك. وقد قال الأخفش: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ تم الكلام، والكافى بعده عند أبى حاتم ﴿وَلِوَالِدَيْكَ﴾، والتمام ﴿إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾»[2]. وكان الباحث يتمنى أن يوضح لنا النحاس سبب مخالفة أبى حاتم، وقد وضح ذلك بعض العلماء بأن ﴿أَنِ اشْكُرْ﴾ منصوب بـ﴿وَصَّيْنَا﴾[3]! وربما كانت جملة ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾ تفسيرية لا محل لها من الإعراب، ويبدو للباحث أن أبا حاتم أراد التقسيم والتفصيل وإبراز الوصايا، ويبدو كذلك أنه عدَّ جملة ﴿إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ تعليلية؛ فوصف الوقف قبلها بأنه كافٍ للفصل بين الجملتين[4].

(891-892) **قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا * مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا * سُنَّةَ اللهِ ﴾ [الأحزاب/60-62]:**

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 834/2، والمكتفى للدانى ص 449، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 801/2، والمقصد للأنصارى ص 301.

(2) القطع للنحاس ص 406 ويفهم منه أن تضمين ﴿وَوَصَّيْنَا ﴾ معنى (وعهدنا) يجعل الوقف على ﴿عَامَيْنِ ﴾ كافيًا! كما أن الوقف على ﴿الْمَصِيرُ ﴾ غير واضح النسبة إلى أبى حاتم!

(3) المقصد للأنصارى ص 303، ومنار الهدى للأشمونى جـ 151/2، وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 807/2 حيث عدَّ الوقف على ﴿عَامَيْنِ ﴾ جائزًا لانقطاع النظم مع تعلق ﴿أَنِ اشْكُرْ ﴾ بـ﴿وَصَّيْنَا ﴾.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 837/2 – 838، ومشكل إعراب القرآن لمكى القيسى جـ 183/2، والمكتفى للدانى ص452.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم كافٍ على ﴿مَلْعُونِينَ﴾، وتام على ﴿تَقْتِيلاً﴾. والوقف فى الموضعين مرتبط بالإعراب، فمن جعل ﴿مَلْعُونِينَ﴾ حالا لم يتم عنده الوقف على ﴿قَلِيلاً﴾- مع كونه رأس آية – ووقف على ﴿مَلْعُونِينَ﴾ للابتداء بالشرط. وأما إذا قُطعت ﴿مَلْعُونِينَ﴾ على الذم والشتم فإن الوقف يحسن على ﴿قَلِيلاً﴾. وكذلك القول بالتمام على ﴿تَقْتِيلاً﴾ يعنى أن ﴿سُنَّةَ﴾ منصوبة بمقدر، ومن جعلها منصوبة بما قبلها لم يتم الوقف عنده على ﴿تَقْتِيلاً﴾. ويفهم من هذا أن الإعراب مقدم عند أبى حاتم على رأس الآية[1].

(893-894) **قول الله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ * يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾** [سبأ/ 12-13]:

رأى أبو حاتم- حسب رواية النحاس- أن الوقف على ﴿الْقِطْرِ﴾ تام إذا جُعلت ﴿مَن﴾ فى موضع رفع وغير تام إن جُعلت فى موضع نصب، كما أن الوقف الحسن عنده على كلمة ﴿دَاوُدَ﴾، والابتداء بـ﴿شُكْرًا﴾ على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (اشكروا). ومراد أبى حاتم فى الوقف الأول أن من أعرب ﴿مَن﴾ على الابتداء؛ أى: فيما أعطيناه من الجن من يعمل- كان وقفه على ﴿الْقِطْرِ﴾ تامًّا، ومن أعرب ﴿مَن﴾ عطفًا على ﴿الرِّيحَ﴾؛ أى: وسخرنا له من الجن من يعمل- لم يكن وقفه على ﴿الْقِطْرِ﴾ تامًّا؛ وقد فطن أبو حاتم إلى الوجهين ولم يضيق واسعًا. أما الوقف الثانى فقد استبعده ابن الأنبارى؛ لأن المعنى عنده: اعملوا لله شكرًا فيما أنعم به عليكم، فإذا وقفنا على آل داود، وابتدأنا بـ﴿شُكْرًا﴾ زال هذا المعنى. وتبع النحاس ابن الأنبارى فغلَّط أبا حاتم، وعلق الدانى على وقف أبى حاتم بأنه ليس كما قال[2]. وأما الأشمونى فقد فطن إلى قرينة الإعراب واجتماعها مع الوقف فى التأثير على المعنى فقال: «﴿آلَ دَاوُدَ﴾ حسن عند أبى حاتم، على أن ﴿شُكْرًا﴾ نصب بالمصدرية لا من معمول اعملوا، كأنه قيل: اشكروا شكرًا يا آل داود؛ ولذلك نصب يا آل داود. وليس بوقف فى أربعة أوجه: إن نصب على أنه مفعول به، أو مفعول لأجله، أو مصدر واقع موقع الحال؛ أى: شاكرين، أو على أنه صفة لمصدر

(1) القطع للنحاس ص 416، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 823/3.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 846/2، والقطع للنحاس ص 418، والمكتفى للدانى ص 464.

اعملوا؛ أى: اعملوا عملًا شكرًا؛ أى: ذا شكر»[1]؛ وهذا يعنى أن وقف أبى حاتم له وجه فى العربية وإن كان الوصل أوضح وأشهر .

(895) **قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾** [سبأ/39]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿وَيَقْدِرُ لَهُ ﴾ تام عند أبى حاتم. ونوع الوقف هنا مرتبط بالإعراب؛ فمن جعل الواو استئنافية كان الوقف عنده تامًّا – وهو رأى أبى حاتم وكثير من علماء الوقف– ومن جعلها عاطفة فالوقف عنده غير تام للتلازم بين المعطوف والمعطوف عليه[2].

(896–897) **قول الله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ * عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ * لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ ﴾ [يس/2–6]:**

قال النحاس: «قال أبو حاتم: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ كافٍ؛ قال: والتمام ﴿عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾. وغلط فى القولين جميعًا؛ لأن قوله جل وعز: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ لا يخلو من إحدى ثلاث جهات: منهن أن يكون ﴿عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ خبرًا بعد خبر؛ فلا يكفى الوقوف على ما قبله، [أو يكون] التقدير: إنك من الذين أرسلوا على صراط مستقيم؛ فيكون ﴿عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ داخلا فى الصلة؛ فلا يجوز الوقوف عليه، كما لا يوقف على بعض الاسم، أو يكون التقدير: إنك لمن المرسلين لتنذر قومًا؛ فيدخل ﴿لِتُنذِرَ﴾ فى الصلة أيضًا؛ فلا يجوز الوقوف من هذه الجهة على ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾، ولا ﴿عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾؛ فإن جعلت ﴿لِتُنذِرَ﴾ متعلقًا بـ﴿تَنزِيلَ﴾ جاز الوقوف على ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ على أن ترفع ﴿تَنزِيلَ﴾ بإضمار ابتداء، فإن نصبت لم تقف»[3]. ومن الواضح ارتباط الوقف بالإعراب؛ وربما جعل أبو حاتم ما بعد ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ خبرًا ثانيًا، وما بعد ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ منصوبًا على المصدرية بفعل مضمر. ولا يستبعد الباحث أن يكون أبو حاتم قد راعى رأس

---

(1) منار الهدى للأشمونى جـ 173/2، وانظر التنبيهات للزواوى ص 178.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 847/2، والقطع للنحاس ص 420 بلفظ: « ﴿وَيَقْدِرُ لَهُ ﴾ تمّ، وهو قول أبى حاتم»، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 831/3، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 450/5، والمقصد للأنصارى ص 314، ومنار الهدى للأشمونى جـ 176/2، والجدول لمحمود صافى جـ 320/10، ويجوز فى ﴿مَا ﴾ أن تكون موصولة فى محل رفع بالابتداء، ويجوز أن تكون شرطية فى محل نصب مفعولا مقدّمًا. ومن الغريب قول الأشمونى إن الوقف على ﴿وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ تام عند أبى حاتم للابتداء بالنفى! ولعله من قبيل السهو أو أثر الطباعة.

(3) القطع للنحاس ص 429 وما بين المعقوفين وقع بلفظ [ويكون].

الآية فى الموضعين أخذًا بالسنة فى التلاوة، وقد جعل الوقف على ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ كافيًا لتعلق الخبرين، وعلى ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ تمامًا لانقضاء المعنى. ويبدو أن النحاس لا يكفى الوقف عنده بين الخبرين[1].

(898-899) **قول الله تعالى:** ﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ * سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس/57-58]:

قال ابن الأنبارى: «وقال السجستانى: الوقف على قوله: ﴿سَلَامٌ﴾ تام. وهذا خطأ؛ لأن القول خارج مما قبله»[2]. وهنا موضعان ارتبط الوقف فيهما بالإعراب، أحدهما: الوقف على ﴿يَدَّعُونَ﴾، ولم يجعله أبو حاتم تامًّا - على الرغم من كونه رأس آية - لأن ﴿سَلَامٌ﴾ عنده بدل من ﴿مَّا﴾[3]، والآخر: الوقف على ﴿سَلَامٌ﴾، وقد جعله أبو حاتم تامًّا؛ لأن ﴿قَوْلًا﴾ عنده منصوب على المصدر بفعل مقدَّر[4]. وقد تحامل عليه ابن الأنبارى - رحمه الله - فى الوقف على ﴿سَلَامٌ﴾ لأنه نصب ﴿قَوْلًا﴾ بما قبله، والتقدير: لهم سلام يقول الله قولا. وهكذا اجتمع الوقف مع الإعراب فى التأثير على دلالة التركيب، فإعراب ﴿سَلَامٌ﴾ بدلا من ﴿مَّا﴾- وهو اختيار أبى حاتم وتبعه بعض العلماء- يجعل ﴿مَّا يَدَّعُونَ﴾ خصوصًا، فى حين يؤدى إعرابها مبتدأ أو خبرًا إلى جعل ﴿مَّا يَدَّعُونَ﴾ عامًّا. ونصب ﴿قَوْلًا﴾ بفعل مقدر فيه رائحة المدح والاختصاص[5].

(900) **قول الله تعالى:** ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [الصافات/103-105]:

ذكر بعض العلماء أن التمام عند أبى حاتم على ﴿الرُّؤْيَا﴾. وقد قال بمثل قول أبى حاتم - من غير إشارة إليه - غيرُ واحد من علماء الوقف، وهذا قد يعنى أن جملة ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ مستأنفة منقطعة، ولكن السجاوندى جعل الوقف على الرؤيا جائزًا لاحتمال كون الجملة بعده مستأنفة فى حيِّز النداء؛ وهكذا ارتبط نوع الوقف بالإعراب فى التأثير على الدلالة التركيبية[6].

---

(1) علل الوقوف للسجاوندى جـ 842/3، والمقصد للأنصارى ص 318، ومنار الهدى للأشمونى جـ 185/2.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 855/2، وانظر القطع للنحاس ص 433، وتفسير القرطبى جـ 38/15.

(3) صرح بذلك بعض العلماء، وقد يكون هذا نقلًا عن أبى حاتم، وربما يكون استنباطًا من كلامه؛ لأن ﴿سَلَامٌ﴾ يجوز أن تكون صفة لـ﴿مَّا﴾. انظر المكتفى للدانى ص 475، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 489/5، والمقصد للأنصارى ص321.

(4) علل الوقوف للسجاوندى جـ 850/3، والتبيان للعكبرى جـ 1085/2، ومنار الهدى للأشمونى جـ 191/2.

(5) البحر المحيط لأبى حيان جـ 343/7، وانظر تقييد وقف القرآن الكريم للهبطى ص 270.

(6) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 858/2، والقطع للنحاس ص 437، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 858/3، والتبيان للعكبرى جـ 1092/2، والمقصد للأنصارى ص 325، ومنار الهدى للأشمونى جـ 198/2.

(901) **قول الله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ * بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص/1-2]:**

قال أبو جعفر النحاس: «وللعلماء فى جواب القسم ها هنا ستة أجوبة... ... وقال قتادة: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ هذا جواب القسم؛ فها هنا التمام على هذا القول، وهو قول أبى حاتم، والمعنى عنده: بل الذين كفروا فى عزة وشقاق والله. قال أبو جعفر: وهذا خطأ على مذهب النحويين لأنه إذا ابتدئ القسمُ وكان الكلام معتمدًا عليه لم يكن بد من الجواب، وأجمعوا أنه لا يجوز: والله قام عمرو، بمعنى: قام عمرو والله؛ لأن الكلام معتمد على القسم، والجواب الخامس: إن فى الكلام حذفًا، والتقدير: والقرآن ذى الذكر ما الأمر كما يقول هؤلاء الكفار، ودل على هذا الحذف: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ قال أبو جعفر: وهذا القول مذهب محمد بن جرير وهو مستخرج من قول قتادة، وهو قول حسن»[1]. والوقف مرتبط بالإعراب وتحديد جواب القسم، وقد اختار أبو حاتم – وسبقه قتادة – رأيًا وسطًا بين من جعل الجواب قريبًا ومن جعله بعيدًا جدًّا، ولم ينكر النحاس رأى أبى حاتم وإنما اعترض على تقدير القسم على الرغم من تقدمه. والوصف بالتمام فيه مراعاة للمبنى دون المعنى[2].

(902-903) **قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ * فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَى﴾ [ص/24-25]:**

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿الصَّالِحَاتِ﴾، و﴿ذَلِكَ﴾ تمام عند أبى حاتم. وهذا يعنى أن الواو بعد الموضعين استئنافية، ولكن يمكن أن تكون الواو حالية فيكون الوقف قبلها غير تام حتى لا يفصل بين الحال وصاحبها. وقد قال بالتمام بعض العلماء، فى حين قال آخرون بالكفاية– وهو ما يرجحه الباحث لتعلق المعنى– وقد تأثر الوقف فى الموضعين بالإعراب[3].

(904) **قول الله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ * وَآخَرُ مِن شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ [ص/57-58]:**

---

(1) القطع للنحاس ص 440، وأخذ به إعراب القرآن له جـ 780/2.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 860/2، والمكتفى للدانى ص 481، والمقصد للأنصارى ص 327، وانظر تفسير قتادة، دراسة للمفسر ومنهج تفسيره للدكتور عبد الله أبو السعود ص 15.

(3) تفسير الطبرى جـ 151/23، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 862/2، والقطع للنحاس ص 441 – 442، والمكتفى للدانى ص 483، والمقصد للأنصارى ص 329، ومنار الهدى للأشمونى جـ 206/2، والجدول لمحمود صافى جـ91/11، وأثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 86، ويحتمل أن تكون جملة ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ من كلام الله– عز وجل– لا من كلام داود– عليه السلام– ويجوز أيضًا أن تكون الجملة بعد ﴿ذَلِكَ﴾ معطوفة.

قال الزواوى: « ﴿وَغَسَّاقٌ﴾ هو الوقف عند أبى حاتم. وقال غيره: الوقف على ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾، و﴿حَمِيمٌ﴾ خبر ابتداء مضمر تقديره: هو حميم. قال أبو حاتم– رحمه الله: ذُكِر ﴿هَذَا﴾ ثلاث مرات، كل واحدة منها مبتدأ، والخبر مضمر تقديره: هذا الأمر»[1]. وكلام الزواوى فيه لبس؛ فما نقله عن أبى حاتم يجوز فى قول الله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ [ص/55] ولكن هل يجوز فى قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص/49]؟! وإذا كان خبر ﴿هَذَا﴾ مقدرًا فلماذا لم يقف أبو حاتم على ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾؟ وما نوع الوقف عنده على ﴿غَسَّاقٌ﴾؟ هل هو تام أو كاف من أجل العطف؟ فى حين منع السجاوندى الوقف على ﴿غَسَّاقٌ﴾– مع كونه رأس آية– بحجة أنه وصف معطوف على ﴿حَمِيمٌ﴾؛ أى: وعذاب آخر من شكله أزواج؛ وهكذا ارتبط الوقف بالإعراب من ناحية، واختلاف العلماء فى درجة التلازم بين العناصر النحوية من ناحية أخرى[2].

(905) قول الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ﴾ [الزمر/17–18]:

ذكر الزواوى أن الوقف عند أبى حاتم تام على ﴿عِبَادِ﴾. والظاهر أن أبا حاتم أعرب ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ خبره ﴿أُولَئِكَ﴾ فى حين منع بعض العلماء الوقف على ﴿عِبَادِ﴾ لعدم الفصل بينه وبين ﴿الَّذِينَ﴾ باعتباره نعتًا له؛ وهكذا ارتبط الوقف هنا بالإعراب[3].

(906–907) قول الله تعالى: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعْدَ اللهِ لَا يُخْلِفُ اللهُ الْمِيعَادَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الزمر/20–21]:

قال النحاس: «﴿الْأَنْهَارُ﴾ تمام عند أبى حاتم. وغلط فى هذا وإن كان رأس آية؛ لأن بعده ﴿وَعْدَ اللهِ﴾، وهو منصوب بمعنى ما قبله؛ لأن معنى ما قبله ﴿وَعْدَ اللهِ﴾، وهو عند سيبويه مصدر مؤكد. وقد قال أبو حاتم: وأتم منه ﴿لَا يُخْلِفُ اللهُ الْمِيعَادَ﴾»[4]. والوقف فى الموضع الأول مرتبط بالإعراب؛ لأن ﴿وَعْدَ﴾ نُصِب على المصدر، و«نصبه إما بفعل مضمر من لفظه، وإما بما تضمن الكلام قبلُ من معنى الوعد على الاختلاف الذى للنحاة فى ذلك»[5]، وهذا يعنى أن أبا حاتم نصب الوعد بفعل مقدر ولم ينصبه بما قبله،

---

(1) التنبيهات للزواوى ص 184، ولم يعلق محققه!

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 863/2، والمكتفى للدانى ص 484، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 873/3، والفريد للمنتجب الهمدانى جـ 174/4.

(3) التنبيهات للزواوى ص 185، والفريد للمنتجب الهمدانى جـ 188/4.

(4) القطع للنحاس ص 447، وانظر إعراب القرآن له جـ 815/2.

(5) المحرر الوجيز لابن عطية جـ 522/12، ويقصد بالنصب بما تضمن الكلام أن جملة ﴿لَهُمْ غُرَفٌ﴾ معناها وعدهم الله، وبهذا يظهر تحامل النحاس على أبى حاتم!

ويعنى كذلك أنه اعتدّ بالمعنى والإعراب على حساب رأس الآية[1]. وأما الموضع الثانى فهو أتم لأنه رأس آية منفصل عن الإنشاء بعده. وقد قال بمثل قول أبى حاتم بعض العلماء[2].

(908) **قول الله تعالى:** ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِن سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر/47]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تمام على ﴿الْقِيَامَةِ﴾. والوقف لانتهاء الشرط، ولكن الوصف بالتمام– وهو قول بعض علماء الوقف – مرتبط بالإعراب؛ لأنه يعنى استئناف ما بعده، فى حين يجوز العطف على ﴿وَلَوْ أَنَّ﴾ أو ﴿لَافْتَدَوْا﴾؛ فلا يكون الوقف حينئذ تامًّا مع تعلق المعنى فى الوجهين[3].

(909) **قول الله تعالى:** ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [الزمر/51]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تام على ﴿كَسَبُوا﴾ الأول. والوصف بالتام يعنى استئناف ما بعده، ومن جعل الواو عاطفة لم يتم الوقف عنده؛ أى أن الوقف هنا مرتبط بالإعراب مع الاعتراف باتصال المعنى[4].

(910) **قول الله تعالى:** ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ * لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الزمر/61–63]:

---

(1) هناك اختلاف بين العلماء فى عد آى القرآن الكريم والسبب أن الرسول ص كان يقف على رءوس الآى للتوقيف؛ فإذا عُلِم محلها وصل للتمام؛ فيحسب السامع أنها ليست فاصلة، و﴿الْأَنْهَارُ﴾ رأس آية عند المدنى الأول والمكى ولم يعدها الباقون رأس آية، وهى ليست رأس آية فى المصاحف التى بين يدى الباحث؛ لأن معظمها مطبوع على عدّ أهل الكوفة. انظر: البيان فى عد آى القرآن للدانى ص 11 ، 216، والبرهان فى علوم القرآن للزركشى جـ 53/1، 251.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 868/2، والمكتفى للدانى ص 488، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 879/3، والمقصد للأنصارى ص 333، ومنار الهدى للأشمونى جـ 214/2.

(3) تفسير الطبرى جـ 11/24، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 869/2، والقطع للنحاس ص449، والمكتفى للدانى ص489، والمقصد للأنصارى ص 334، والجدول لمحمود صافى جـ 159/11، وإعراب القرآن لمحيى الدين درويش جـ429/8.

(4) القطع للنحاس ص 450، والمقصد للأنصارى ص 335، وإعراب القرآن لمحيى الدين درويش جـ 431/8، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل لبهجت عبد الواحد جـ 200/10.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تمام على ﴿وَالأَرْضِ﴾. والوصف بالتمام يعنى الاستئناف، ومن جعل جملة: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ معطوفة على جملة ﴿يُنَجِّي اللهُ﴾ لم يقل بالتمام[1].

(911) قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر/35]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تمام على ﴿وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾. والوقف هنا ووصفه بالتمام مرتبط بالإعراب؛ لأن خبر ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ قد يكون الجملة الفعلية﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾، وقد يكون جملة ﴿كَذَلِكَ﴾ على تقدير: الأمر كذلك، وتكون الجملة قبلها اعتراضية، والبعض يجعل الخبر محذوفًا تقديره معاندون، ويبدو أن أبا حاتم مال إلى الرأى الأول[2].

(912) قول الله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر/46]:

ذكر النحاس أن ﴿وَعَشِيًّا﴾ قطع تام عند أبى حاتم. والوقف هنا مرتبط بالإعراب؛ فمن جعل ﴿وَيَوْمَ﴾ معطوفًا على ﴿وَعَشِيًّا﴾ لم يتم الوقف عنده على ﴿وَعَشِيًّا﴾، ومن جعل الواو استئنافية – ويبدو أنه رأى أبى حاتم – كان الوقف عنده تامًّا، وهو الأرجح والأوضح؛ لأن عرض النار على أرواح آل فرعون إنما يكون فى البرزخ، وأما الدخول فموعده يوم القيامة[3].

(913) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ﴾ [غافر/56]:

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 869/2، والقطع للنحاس ص 450، والمكتفى للدانى ص 490، والمقصد للأنصارى ص335.

(2) القطع للنحاس ص 453، والمكتفى للدانى ص 494، والمقصد للأنصارى ص 339، والجدول لمحمود صافى جـ202/11.

(3) تفسير الطبرى جـ 71/24، والقطع للنحاس ص 454، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 892/3، والمقصد للأنصارى ص339.

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿بِبَالِغِيهِ﴾ تام عند أبى حاتم. والوصف بالتمام يعنى أن الفاء فى ﴿فَاسْتَعِذْ﴾ استئنافية، ولكن يمكن أن يكون الاستئناف هنا للتعليل أو تكون الفاء مقترنة بجواب شرط مقدَّر؛ أى: إن جاءوك يجادلونك فاستعذ بالله؛ وبهذا يتضح أثر الوقف مع الإعراب[1].

(914) قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ﴾ [غافر/85]:

قال النحاس: «وقال أبو حاتم: ﴿لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ تام، وخولف فى هذا؛ لأن ﴿سُنَّتَ اللَّهِ﴾ منصوب بما قبله»[2]. والنحاس هنا يضيق واسعًا؛ فقد كان فى وسعه أن يخرِّج وقف أبى حاتم على أن ﴿سُنَّتَ﴾ منصوبة بفعل مقدَّر؛ أى: سن الله ذلك سنة، فلما حُذِف الفعل أضيف المصدر إلى الفاعل، أو أن ﴿سُنَّتَ﴾ منصوبة على التحذير؛ أى: احذروا سنة الله فى المكذبين؛ ولهذا وصف الوقف بالتام مثل أبى حاتم بعض العلماء، ويبدو أن النحاس مال – من غير أن يبيِّن لنا من سبقهُ فى مخالفة أبى حاتم – إلى نصب ﴿سُنَّتَ﴾ على أنها مصدر مؤكِّد لمضمون الجملة؛ أى أن الذى فعل اللهُ بهم سنة سابقة من الله؛ وهكذا كان الإعراب قرينًا للوقف فى التأثير على الدلالة التركيبية[3].

(915) قول الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فصلت/47]:

ذكر الأنصارى أن الوقف على ﴿السَّاعَةِ﴾ كاف عند أبى حاتم، فى حين ذكر الأشمونى أنه تام عنده. وهذا الاختلاف فى النقل قد يرجع إلى اضطراب النسخ، وربما كان لأبى حاتم رأيان أحدهما أسبق من الآخر! ويبدو أن الوقف اجتمع هنا مع الإعراب؛ فإذا جُعلت ﴿مَا﴾ الأولى نافية كان الوقف قبلها تامًّا، وإذا جعلت موصولة مجرورة المحل عطفًا على ﴿السَّاعَةِ﴾ كان الوقف كافيًا[4].

(916–917) قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ * وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت/47–48]:

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 872/2، والقطع للنحاس ص 454 ولفظه: « والتمام عند أبى حاتم ... »، والمكتفى للدانى ص 495، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 894/3، والمقصد للأنصارى ص 340، ومنار الهدى للأشمونى جـ 230/2، والجدول لمحمود صافى جـ 215/11.

(2) القطع للنحاس ص 457، وانظر منار الهدى للأشمونى جـ 233/2.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 875/2، والمكتفى للدانى ص 496، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 897/3، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 54/6، والمقصد للأنصارى ص 341.

(4) المكتفى للدانى ص 499، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 70/6، والمقصد للأنصارى ص 344، ومنار الهدى للأشمونى جـ 239/2.

قال النحاس: «وقال أبو حاتم: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُّوا﴾ تام، وخولف فى هذا فقيل: التمام ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾؛ لأن المعنى: وأيقنوا أنه لا ينفعهم الفرار»[1]، وقال العكبرى: «﴿آذَنَّاكَ﴾: هذا الفعل يتعدى إلى مفعول بنفسه، وإلى آخر بحرف جر، وقد وقع النفى وما فى حيِّزه موقع الجار والمجرور. وقال أبو حاتم: يوقف على ﴿آذَنَّاكَ﴾، ثم يبتدأ، فلا موضع للنفى. وأما قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا﴾ فمفعولاها قد أغنى عنهما ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾. وقال أبو حاتم: يوقف على ﴿ظَنُّوا﴾ ثم أخبر عنهم بالنفى»[2]. ويبدو أن الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية اجتمعتا هنا مع الوقف فى التأثير على الدلالة التركيبية؛ فالوقف الذى اختاره أبو حاتم يجعل الفعل ﴿آذَنَ﴾ متعديًا إلى مفعول واحد والفعل ﴿ظَنَّ﴾ لازمًا وما بعدهما مستأنفًا، وقد فطن إلى هذا ابن الأنبارى فقال من غير إشارة إلى أبى حاتم: «﴿وَظَنُّوا﴾: تام إذا كان الظن بمعنى الكذب، فإن كان تأويله (وعلموا) فالوقف على محيص»[3]، فى حين منع السجاوندى الوقف على ﴿آذَنَّاكَ﴾؛ «لأن معنى الإيذان القول فيقع على الجملة»[4].

(918-919) قول الله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَلَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الشورى/5]:

قال أبو جعفر النحاس: «وأول ما ذكره أبو حاتم من التمام فى هذه السورة ﴿يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ﴾، قال أبو جعفر: إن جعلت ما بعده فى موضع حال لم يتم الكلام على ﴿مِن فَوْقِهِنَّ﴾، فإن لم تجعله فى موضع الحال تم، ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ تمام عند أبى حاتم»[5]. والوظيفة النحوية للواو اجتمعت فى الموضع الأول مع الوقف فى التأثير على الدلالة التركيبية؛ فمن أعرب الواو استئنافية وما بعدها مبتدأ جعل الوقف على ﴿فَوْقِهِنَّ﴾ تامًّا، ومن أعربها حاليَّة أو عاطفة جعل الوقف كافيًا حتى لا يفصل بين الجملتين

---

(1) القطع للنحاس ص 460، وانظر التنبيهات للزواوى ص 189، والمقصد للأنصارى ص 344.

(2) التبيان للعكبرى جـ 1128/2 – 1129، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 71/6، ومنار الهدى للأشمونى جـ 239/2.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 878/2، واستعمال الظن بمعنى الكذب ذكره ابن الأنبارى فى كتابه الأضداد ص 15، والظن عند أبى حاتم- كما فى بحثى للدكتوراه: الجهود اللغوية لأبى حاتم السجستانى ص 355- يأتى بمعنى الشك واليقين فقط؛ فيمكن أن يكون المعنى على وقفه « وظنوه حقًّا »، أى: حسبوه.

(4) علل الوقوف للسجاوندى جـ 903/3.

(5) القطع للنحاس ص 462، وانظر منار الهدى للأشمونى جـ 242/2.

المعطوفتين أو جملة الحال وما قبلها. وأما الوقف على ﴿الأَرْضِ﴾ فللفصل بين الجملتين والاستفتاح بـ﴿أَلاَ﴾[1].

(920-923) **قول الله تعالى:** ﴿وَمَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ * وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ * وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى/36-40]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾ غير تام عند أبي حاتم؛ لأن التمام عنده على ﴿يَنتَصِرُونَ﴾. والوقف هنا مرتبط بالإعراب؛ لأن الواو في ﴿وَالَّذِينَ﴾ في المواضع الثلاثة عاطفة، وأما ﴿يَنتَصِرُونَ﴾ فرأس آية بعده كلام مستأنف نحويًا. وليس المراد إنكار الوقف على رءوس الآي قبل ذلك، وإنما المراد أنه غير تام[2].

(924) **قول الله تعالى:** ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلاَ تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلاَ يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف/51-52]:

ذكر الزواوي أن أبا حاتم نقل عن بعض المفسرين الوقف على ﴿أَمْ﴾ بمعنى: أم أنتم بصراء. والوقف هنا مرتبط بالإعراب والتقدير؛ فمن جعل ﴿أَمْ﴾ بمعنى (بل) وقف على ﴿تُبْصِرُونَ﴾، ومن جعلها زائدة أو على تقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون، بحذف﴿تُبْصِرُونَ﴾ الثاني لدلالة الأول عليه وقف على ﴿أَمْ﴾، وهذا يعني تقديم الإعراب والمعنى على رأس الآية؛ ولا يلزم من حكاية أبي حاتم أنه أخذ بهذا الوقف[3].

(925) **قول الله تعالى:** ﴿يَا عِبَادِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلاَ أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ * ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [الزخرف/68-70]:

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنباري جـ 880/2، والمكتفى للداني ص 501، والمقصد للأنصاري ص 345.

(2) القطع للنحاس ص 466، والمكتفى للداني ص 504، وعلل الوقوف للسجاوندي جـ 910/3، والمقصد للأنصاري ص347.

(3) الكتاب لسيبويه جـ 173/3، ومعاني القرآن للفراء جـ 35/3، وإيضاح الوقف لابن الأنباري جـ 884/2، والقطع للنحاس ص 470، والمكتفى للداني ص 508، وعلل الوقوف للسجاوندي جـ 918/3، والتنبيهات للزواوي ص 191.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿تَحْزَنُونَ﴾ تام عند أبى حاتم. والوقف فى هذا الموضع مرتبط بالإعراب؛ فمن أعرب ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ خبره يقال لهم: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ جعل الوقف قبله تامًّا، ومن أعربه نعتًا لـ﴿عِبَادِ﴾ لم يجعل الوقف قبله تامًّا؛ والتفسير يرجّح اختيار أبى حاتم[1].

(926) قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف/81]:

ذكر الزواوى أن أبا حاتم نقل عن بعض المفسرين الوقف على ﴿وَلَدٌ﴾. والوقف هنا باعتبار ﴿إِنْ﴾ نافية، ومن جعلها شرطية– ورجحه الطبرى– وقف على ﴿الْعَابِدِينَ﴾، وربما كان القول بالنفى– وقد حكاه أبو حاتم من غير إنكار للقول بالشرط– تحرزًا من التقدير؛ أى: إن كان للرحمن ولد على زعمكم فأنا أول العابدين، أو: إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين له بلا ولد، وقد يكون القول بالنفى تحرزًا من القول بأن ﴿الْعَابِدِينَ﴾ بمعنى الآنفين، من: عبِد يعبَد. وهكذا ارتبط الوقف بالإعراب والتقدير والدلالة المعجمية[2].

(927) قول الله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ [الدخان/37]:

قال النحاس: « قال أبو حاتم: ﴿أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ كافٍ، يذهب إلى أن ما بعده مبتدأ. وقال غيره: الكافى ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، والتمام ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾»[3]. وهذا الذى فهمه النحاس– وتبعه الأشمونى– قد يكون غير مراد أبى حاتم؛ لأن الوقف على النسق دون ما نُسق عليه قد يكون كافيًا أيضًا؛ فلعل أبا حاتم جعل الواو عاطفة، وقد وصف ابن الأنبارى الوقف على ﴿تُبَّعٍ﴾ بأنه حسن، فى حين منعه السجاوندى! وهكذا اختلف الوقف باختلاف التوجيه النحوى[4].

(928–929) قول الله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ* قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ﴾ [الأحقاف/3–4]:

---

(1) تفسير الطبرى جـ 95/25، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 886/2، والقطع للنحاس ص 471، والمكتفى للدانى ص510، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 920/3، والمقصد للأنصارى ص 351.

(2) تفسير مجاهد ص 595، وتفسير الطبرى جـ 103/25، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 886/2، والقطع للنحاس ص472، والمكتفى للدانى ص 511، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 921/3، والتنبيهات للزواوى ص 192.

(3) القطع للنحاس ص 475، وانظر منار الهدى للأشمونى جـ 260/2.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 888/2 ، 900، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 929/3.

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبى حاتم تام على ﴿مُّسَمًّى﴾، وكافٍ على ﴿السَّمَاوَاتِ﴾ الثانية. والوقف فى الموضع الأول مرتبط بالإعراب، ويبدو أن الواو عند أبى حاتم استئنافية، وفى الموضع الثانى لفصل الأمر التهديدى عما قبله، وقد فطن أبو حاتم فى الموضع الثانى إلى تعلق المعنى[1].

(930) **قول الله تعالى:** ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [**الأحقاف**/16]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبى حاتم ﴿فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ﴾ ثم قال: « وقال غيره: ليس هذا بتمام؛ لأن ﴿وَعْدَ الصِّدْقِ﴾ منصوب بمعنى ما قبله»[2]. والنحاس يشير إلى علاقة الوقف بالإعراب، حيث إن ﴿وَعْدَ﴾ مصدر مؤكِّد لمضمون الجملة السابقة، وعلى هذا يمكن أن يكون الوقف على ﴿وَعْدَ﴾ حسنًا أو كافيًا أو مطلقًا، فى حين قال بعض العلماء بالتمام مثل قول أبى حاتم، ويبدو أن أبا حاتم أعرب ﴿وَعْدَ﴾ مفعولًا مطلقًا لفعل مقدر تقديره (وعَد)، وربما نصبه على الإغراء؛ أى: امدح وعدَ الصدق[3]، واختيار أبى حاتم هنا يماثل اختياره فى مواضع أخرى وقع فيها لفظ ﴿وَعْدَ﴾ وما يشبهه[4].

(931-934) **قول الله تعالى:** ﴿وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [**الأحقاف**/35]:

قال النحاس: «وقال أبو حاتم: أخبرنى من لا أطمئن إليه أن الوقف: ﴿وَلَا تَسْتَعْجِل﴾ ثم ابتدأ ﴿لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ﴾ أى: لهم بلاغ، قال: وهذا مما لا أعرفه ولا أدرى كيف تفسيره؟ وهو عندى غير جائز. وقال أحمد بن موسى: ﴿وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ﴾ تمام الكلام... ... وقال أبو حاتم:

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 893/2، والقطع للنحاس ص 480، والمكتفى للدانى ص 520، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 940/3، والمقصد للأنصارى ص 358، ومنار الهدى للأشمونى جـ 268/2.

(2) القطع للنحاس ص 481، وانظر منار الهدى للأشمونى جـ 270/2.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 894/2، والمكتفى للدانى ص 521، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 942/3، والتبيان للعكبرى جـ 1156/2، والمقصد للأنصارى ص 359.

(4) راجع ما سبق فى [النساء/12]، [الزمر/20]، [غافر/85]، وخالف أبو حاتم فى موضع [لقمان/9] حيث جعل الوقف كافيًا، ولم تسعفنى مصادرى برأى أبى حاتم فى مواضع أخرى وقع فيها لفظ ﴿وَعْدَ﴾ مثل: [النساء/122]، [يونس/4]، [الروم/6].

﴿إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ وقف جيد»[1]. والوقف هنا مرتبط بإعراب شبه الجملة ﴿لَّهُمْ﴾؛ فمن جعله متعلقًا بـ﴿تَسْتَعْجِلُ﴾ وقف على ﴿لَّهُمْ﴾ و﴿نَّهَارٍ﴾، ومن جعله خبرًا مقدمًا لـ﴿بَلَاغٌ﴾ وقف على ﴿تَسْتَعْجِلُ﴾ و﴿بَلَاغٌ﴾، وقد اختار أبو حاتم الوقف الأشهر أداء والأوضح إعرابًا، وتلطف مع صاحب الوقف الآخر، وهو الوقف المشهور في بلاد المغرب وعليه تقييد مصاحفهم، والوقف على ﴿نَّهَارٍ﴾ للفصل بين الجملتين، ووصف أبي حاتم له بأنه جيد– في مقابل من وصفه بالتام – إشارة إلى تعلق المعنى[2].

(935) قول الله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ * طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد/20–21]:

قال النحاس: «في التمام في هذه الآية ثلاثة أقوال منها: أن يكون التمام ﴿نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلَىٰ﴾؛ فيكون هذا التمام [ويكون ﴿فَأَوْلَىٰ﴾ تهديدًا للمنكرين]، ويكون المعنى: للمؤمنين طاعة وقول معروف، ومعنى هذا يروى عن ابن عباس. والقول الثاني: أن يكون التمام ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ وعلى هذا أكثر أهل العلم واللغة؛ قال قتادة: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ تم الكلام، ثم ابتدأ ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ خير لهم. وعن نافع: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ تم، وهو قول يعقوب وأبي حاتم وأحمد بن جعفر، وهو مذهب الخليل وسيبويه، والمعنى عندهما طاعة وقول معروف أمثل. والقول الثالث: أن الكلام متصل، قال الكسائي: فأولى لهم يقولون طاعة وقول معروف»[3]. والوقف هنا اجتمع مع الإعراب والدلالة المعجمية لكلمة ﴿أَوْلَىٰ﴾ التي يمكن أن تكون (أفعل) من القرب أو – على القلب المكاني– من الويل[4]، وما نسبه النحاس إلى أبي حاتم يعني أنه جمع بين المبنى والمعنى ورأس الآية، وهو يخالف ما نسبه إليه الأشموني –وهو متأخر عن النحاس بأكثر من سبعة قرون – بلفظ: «وقال أبو حاتم السجستاني: الوقف على ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ * طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ ومعناه: طاعة

---

(1) القطع للنحاس ص 483، وانظر تفسير القرطبي جـ 173/16 بلفظ: «وذكر أبو حاتم أن بعضهم وقف على ﴿وَلَا تَسْتَعْجِلُ﴾ ثم ابتدأ ﴿لَّهُمْ﴾ على معنى: لهم بلاغ، قال ابن الأنباري: وهذا خطأ» وكأن أبا حاتم وافق على الوقف! وانظر التنبيهات للزواوي ص195 وفيه حكاية أبي حاتم دون اعتراضه! وانظر منار الهدى للأشموني جـ 273/2 حيث نسب اعتراض أبي حاتم على الوقف إلى النحاس!

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري جـ 895/2، والمكتفى للداني ص 522، والمقصد للأنصاري ص 360، وتقييد وقف القرآن الكريم للشيخ الهبطي ص 282.

(3) القطع للنحاس ص 485 وما بين المعقوفين وقع شاهده بلفظ ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾!

(4) الكتاب لسيبويه جـ 141/1، جـ 136/2، وإيضاح الوقف لابن الأنباري جـ 897/2، والمكتفى للداني ص 524، وعلل الوقوف للسجاوندي جـ 949/3، والدر المصون للسمين الحلبي جـ 153/6، والمقصد للأنصاري ص 362.

المنافقين لله وللرسول وكلام حسن له خير لهم من المخالفة»[1] فهل يمكن القول إن أبا حاتم كان له رأيان فى المسألة أو أن الأشمونى خلط – وما أكثر الخلط فى كتابه – بين رأى الكسائى ورأى أبى حاتم؟!

(936) قول الله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ [محمد/25]:

قال النحاس: «وأكثر أهل العلم على أن التمام ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ﴾، وهذا قول الكسائى والفراء وأبى عبيد وأبى حاتم، ثم ابتدأ: ﴿وَأَمْلَى لَهُمْ﴾؛ قال أبو حاتم: ولا يكون الإملاء إلا من الله عز وجل كما قال: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الرعد/32]... ... وقال الحسن: الشيطان زيَّن لهم الخطايا ومدَّ لهم فى الأمل»[2]. والوقف فى هذا الموضع مختلف باختلاف الإعراب؛ فمن جعل الفاعل فى ﴿وَأَمْلَى﴾ ضميرًا مستترًا عائدًا على الشيطان وقف على ﴿لَهُمْ﴾ الثانية، ومن جعل الفاعل ضميرًا مستترًا من لفظ الجلالة وقف على ﴿لَهُمْ﴾ الأولى تفريقًا بين فعل الشيطان وفعل الله– عز وجل– وقد استعان أبو حاتم بالسياق القرآنى للفعل ﴿أَمْلَى﴾، وكان له أسوة فيمن قبله[3].

(937) قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ [الفتح/29]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم على ﴿التَّوْرَاةِ﴾. والوقف– ويبدو أنه تام عند أبى حاتم– مرتبط بالإعراب والتفسير؛ فمن أعرب الواو فى ﴿وَمَثَلُهُمْ﴾ استئنافية وقف على ﴿التَّوْرَاةِ﴾، ومن أعربها عاطفة وقف على ﴿الْإِنْجِيلِ﴾؛ فهل مثَلُ النبى ومن معه فى التوراة غير مثله فى الإنجيل؟ هذا ما ذهب إليه أبو حاتم وسبقه إليه بعض العلماء مثل نافع والكسائى ويعقوب، ومن بعده آخرون مثل الطبرى[4].

(938) قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ * يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ﴾ [ق/29–30]:

---

(1) منار الهدى للأشمونى جـ 276/2.

(2) القطع للنحاس ص 486، وانظر تفسير القرطبى جـ 195/16 وفيه أن أبا حاتم اختار قراءة: ﴿وَأُمْلِى﴾– بضم الهمزة وإسكان الياء؛ لأن فتح الهمزة يُوهم عند أبى حاتم أن الشيطان يُملى لهم. ويربط هذا بما سيأتى تحت عنوان (أثر الوقف مع اختلاف القراءة القرآنية).

(3) معانى القرآن للفراء جـ 63/3، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 898/2، والمكتفى للدانى ص 525، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 950/3، والمقصد للأنصارى ص 362.

(4) تفسير مجاهد ص 609، ومعانى القرآن للفراء جـ 69/3، وتفسير الطبرى جـ 113/26، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ901/2، والقطع للنحاس ص 489، والمكتفى للدانى ص 531، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 960/3، والمقصد للأنصارى ص 366.

ذكر النحاس أن التمام عند أبى حاتم على ﴿لِّلْعَبِيدِ﴾، ثم غلَّطه فى ذلك بحجة أن ﴿يَوْمَ﴾ منصوب بما قبله. والحق أن النحاس– رحمه الله– تحامل فى هذا التغليط؛ لأن ﴿يَوْمَ﴾ يمكن أن يكون ظرفًا لمحذوف دل عليه ما قبله؛ أى: ذلك يكون يوم نقول، ويمكن أن يكون مفعولًا لفعل محذوف تقديره: أنذر أو اذكر؛ وهكذا ارتبط الوقف فى هذا الموضع بالإعراب، وقد قال بالتمام غير واحد من علماء الوقف[1].

(939) قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ * وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ **[ق/40–41]:**

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿السُّجُودِ﴾ تمام عند أبى حاتم. والوصف بالتمام– وقد قال به غير واحد– يعنى أن الواو فى ﴿وَاسْتَمِعْ﴾ استئنافية، ومن أعربها عاطفة لم يقل بالتمام؛ أى أن الوقف هنا مرتبط بالإعراب[2].

(940) قول الله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * كَذَلِكَ﴾ **[الذاريات/51–52]:**

ذكر النحاس أن التمام عند أبى حاتم على ﴿كَذَلِكَ﴾. والوقف تابع للإعراب؛ فمن جعل الكاف فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف؛ أى: الأمر كذلك، كان التام عنده على ﴿مُّبِينٌ﴾، ومن جعل الكاف فى محل نصب؛ أى: أُنذركم إنذارًا مثل إنذار من تقدَّمنى، تم الوقف عنده على ﴿كَذَلِكَ﴾، وقد اختار أبو حاتم النصب[3].

(941) قول الله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ **[النجم/1–7]:**

قال ابن الأنبارى: «والوقف على قوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ حسن غير تام، وقال السجستانى: إن شئت أبدلتَ وبدأتَ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ من ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾. وهذا غلط؛ لأن ﴿إِنْ﴾ المخففة لا تكون مبدلة من ﴿مَا﴾؛ الدليل على هذا أنك لا تقول: والله ما قمتُ إن أنا لقاعد»[4]. والإعراب هنا قرين للوقف؛

---

(1) معانى القرآن للزجاج جـ 46/5، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 904/2، والقطع للنحاس ص 494، والمكتفى للدانى ص 535، والفريد للمنتجب الهمدانى جـ 355/4، والمقصد للأنصارى ص 368.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 904/2، والقطع للنحاس ص 495، والمكتفى للدانى ص 535، والمقصد للأنصارى ص369، ومنار الهدى للأشمونى جـ 291/2.

(3) القطع للنحاس ص 498 وفيه خطأ مطبعى يوهم أن الوقف عند أبى حاتم على ﴿مُّبِينٌ﴾! وانظر الفريد للمنتجب الهمدانى جـ367/4، ومنار الهدى للأشمونى جـ 297/2.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 910/2، وانظر القطع للنحاس ص 502، وتفسير القرطبى جـ 68/17، ومنار الهدى للأشمونى جـ 302/2.

لأن القول بالبدلية يؤثر فى الوقف على ﴿الْهَوَى﴾؛ فيجعله غير جائز عند من لا يفصل بين التوابع، وظاهر نص ابن الأنبارى أن أبا حاتم أجاز الوقف هنا؛ ربما لأنه بدل جملة من جملة[1]. وتغليط ابن الأنبارى أبا حاتم فيه شيء من التحامل، وربما كانت عبارة النحاس أخف نقدًا حيث قال: «وهذا لا يعرف فى [الأبدال] التى ذكرها النحويون»[2].

(942-945) **قول الله تعالى:** ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّنَ الْأَنبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ * حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ * فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ * خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ * مُّهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ * كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [القمر/4-9]:

قال النحاس: «﴿مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ قطع كاف إن رفعت ﴿حِكْمَةٌ﴾ بإضمار مبتدأ، وإن رفعتها على البدل من ﴿مَا﴾ لم يكف الوقوف على ﴿مُزْدَجَرٌ﴾؛ فكان القطع الكافى على قول أبى حاتم ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ وهذا تمام على ما روى عن نافع، ﴿فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾ قطع كافٍ، والتمام عند أبى حاتم ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، والتمام على ما روى عن نافع ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾، وعند أبى حاتم ﴿يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾»[3]. ومن الواضح ارتباط الوقف بالإعراب؛ فمن جعل ﴿حِكْمَةٌ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف كفى الوقف عنده على ﴿مُزْدَجَرٌ﴾، ومن أعربها بدلا- ويبدو أنه رأى أبى حاتم- لم يكف الوقف عنده. ومن جعل الظرف ﴿يَوْمَ﴾ متعلقًا بـ﴿خُشَّعًا﴾ أو ﴿يَخْرُجُونَ﴾[4] أو ﴿يَقُولُ الْكَافِرُونَ﴾ أو فعل مضمر تقديره: واذكر، كان الوقف عنده على ﴿عَنْهُمْ﴾ تامًّا وهو رأى أبى حاتم فى حين وصف ابن الأنبارى هذا الوقف بأنه غير تام، وكأن ﴿يَوْمَ﴾ منصوب عنده على حذف الفاء وما عملت فيه من جواب الأمر، والتقدير: فتول عنهم فإن لهم ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، أو منصوب بقوله: ﴿فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾، ويكون ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ اعتراضًا. ومن جعل الفاء فى ﴿فَمَا﴾ عاطفة كان الوقف عنده على ﴿بَالِغَةٌ﴾ كافيًا- وهو رأى أبى حاتم- فى حين جعل نافع الوقف تامًّا وكأن الفاء عنده استئنافية؛ وهكذا اشترك الوقف مع الإعراب فى التأثير على الدلالة التركيبية، ونتج عن ذلك الحكم بالتقديم والتأخير

---

(1) إلا أن يكون فى نص ابن الأنبارى شيء من التحريف والتقديم، وأن يكون أصل كلام أبى حاتم: إن شئت أبدلت ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ من ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾، وبدأت. انظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 976/3، والمقصد للأنصارى ص 374، والجدول لمحمود صافى جـ 176/12.

(2) ما بين المعقوفين وقع بكسر الهمزة! كذا فى القطع للنحاس ص 502، وانظر إعراب القرآن له جـ 261/3.

(3) القطع للنحاس ص 506، وانظر المقصد للأنصارى ص 376، ومنار الهدى للأشمونى جـ 306/2.

(4) هذا أشهر الآراء، انظر المكتفى للدانى ص 545، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 980/3.

والحذف، والتمام والكفاية – أو عدمهما – على رءوس الآيات. وأما القول بالتمام على ﴿عَسِرٌ﴾ فللاستئناف النحوى وإن كان المعنى متصلا[1].

(946-948) قول الله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * ذَوَاتَا أَفْنَانٍ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ [الرحمن/46-50]:

ذكر النحاس أن أبا حاتم لم يكن يستحسن الوقف على ﴿جَنَّتَانِ﴾ حتى يقول: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾؛ لأن الله وصفهما بذلك. ولا يعنى هذا أن أبا حاتم أنكر الوقف على ﴿جَنَّتَانِ﴾، و﴿تُكَذِّبَانِ﴾، وإنما يعنى أنه آثر الوصل بحجة أن ﴿ذَوَاتَا﴾ تابع لـ﴿جَنَّتَانِ﴾، ويلفت النظر حقًّا أن أبا حاتم وقف على ﴿أَفْنَانٍ﴾ مع أن وصف الجنتين – حسب مذهبه – لم ينتهِ بعد، كما أن التوابع من العناصر النحوية الأقل تلازمًا، فضلا عن الاعتراض بين ﴿جَنَّتَانِ﴾ و﴿ذَوَاتَا﴾، وكون الأول رأس آية، وكان فى وسع أبى حاتم أن يعرب ﴿ذَوَاتَا﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف؛ أى: هما ذواتا؛ فيكفى الوقف على رأسى الآيتين قبلها[2].

(949-950) قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [الحديد/19]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تام على ﴿الصِّدِّيقُونَ﴾، و﴿وَنُورُهُمْ﴾. والوقف فى الموضعين مرتبط بالإعراب؛ فمن جعل الواو فى ﴿وَالشُّهَدَاءُ﴾ استئنافية بمعنى أن الشهداء هم الأنبياء كان الوقف قبلها تامًّا، ومن جعل الواو عاطفة بمعنى أن المؤمن صدِّيق وشهيد على نفسه بالإيمان جعل الوقف بعدها. وكذلك الواو فى ﴿وَنُورُهُمْ﴾ من عدَّها استئنافية كان الوقف قبلها تامًّا عنده للفصل بين حال المؤمنين وحال الكافرين، ومن عدَّها عاطفة لم يجعل الوقف قبلها تامًّا، والأرجح فى الموضع الثانى الوصف بالكفاية لتعلق المعنى[3].

(951-952) قول الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ * لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد/22-23]:

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 913/2، وانظر تفسير القرطبى جـ 101/17، وفتح القدير للشوكانى جـ 173/5، والجدول لمحمود صافى جـ 201/12.

(2) القطع للنحاس ص 510، والمكتفى للدانى ص 548، والمقصد للأنصارى ص 379، ومنار الهدى للأشمونى جـ 311/2.

(3) تفسير مجاهد ص 649، ومعانى القرآن للفراء جـ 135/3، وتفسير الطبرى جـ 231/27، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 925/2، والقطع للنحاس ص 517، والمكتفى للدانى ص 555.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تام أو كافٍ على ﴿نَبْرَأَهَا﴾، وجيد على ﴿آتَاكُمْ﴾. والوقف فى الموضع الأول مرتبط بالحذف والتقدير؛ ويبدو أن أبا حاتم – وكذلك أستاذه الأخفش – علَّق اللام فى ﴿لِكَيْلَا﴾ بمحذوف، وأعانه على ذلك رأس الآية، ومن علَّقها بما قبلها كان الوقف عنده على ﴿نَبْرَأَهَا﴾، و﴿يَسِيرٌ﴾ غير تام أو غير جائز. ولا يدرى الباحث هل التردد فى نوع الوقف من أبى حاتم أو من النحاس؟ وأما الوقف فى الموضع الثانى فللفصل بين الخطاب والغيبة مع حسن الابتداء بلفظ الجلالة[1].

(953-954) **قول الله تعالى:** ﴿وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * لِئَلَاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِن فَضْلِ اللهِ﴾ [الحديد/27-29]:

ذكر الزواوى أن الوقف عند أبى حاتم يجوز على ﴿وَرَحْمَةً﴾، وذكر النحاس– وهو أسبق من الزواوى– أن الوقف عند أبى حاتم جيد على ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾. والوقف فى الموضع الأول لاحتمال النصب على الاشتغال لا العطف على ﴿رَأْفَةً﴾، وقد رجح معربو المعتزلة النصب على الاشتغال ليوافق معتقدهم فى أفعال العباد بأنها ليست من جعل الله وخلقه بل هى من خلق العباد وأفعالهم، ورجحه أهل السنة امتثالا لقول الله تعالى: ﴿ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾. وأما الوقف فى الموضع الثانى فهو جيد باعتبار تعلق ﴿لِئَلَاَّ﴾ بمحذوف تقديره: ذلك– مع مراعاة طول الكلام ورأس الآية– ومن جعل ﴿لِئَلَاَّ﴾ متعلقًا بما قبله رأى الوقف قبله غير تام أو غير جائز؛ وبهذا يتضح ارتباط الوقف فى الموضع الأول بالإعراب والعقيدة، وفى الموضع الثانى بالإعراب والتقدير[2].

(955) **قول الله تعالى:** ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة/4]:

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 926/2، والقطع للنحاس ص 519، والمكتفى للدانى ص 557، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 999/3.

(2) تفسير الطبرى جـ 238/27، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 927/2، والقطع للنحاس ص 520، والمكتفى للدانى ص558، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1001/3، والتنبيهات للزواوى ص 202، والوقف فى القراءات وأثره فى التفسير والأحكام للدكتور مجاهد هادى ص 282.

قال النحاس: «وقال أبو حاتم: وزعم المفسرون أن قول الله جل وعز: ﴿حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللهِ وَحْدَهُ﴾ تمام، وليس الأمر كما قالوا؛ لأن بعده هذه ﴿إِلاَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ﴾ مستثنى من قوله جل وعز: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾، والمعنى: إلا في قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك؛ فليس لكم في ذلك أسوة»[1]. والوقف في هذا الموضع مرتبط بالإعراب، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المستثنى بالمستثنى منه– على الرغم من البعد بينهما– فلم يحكم بالتمام.

(956–958) قول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ يَا أُولِي الأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [الطلاق/10–11]:

قال ابن الأنباري: «﴿ذِكْرًا﴾ حسن غير تام. وقال السجستاني: هو تام. وهذا خطأ؛ لأن (الرسول) منصوب على الإتباع لـ(الذكر)، ولا يحسن الوقف على متبوع دون تابع... ... وقال بعض البصريين: الرسول منصوب على الإغراء بإضمار (عليكم رسولًا) أو (ابتغوا رسولًا)، وإنما صلح وقوع الإغراء بنكرة لأنها وُصِلت بـ ﴿يَتْلُو﴾؛ فأدنتها الصلة من المعرفة؛ فمن أخذ بهذا القول قال: الوقف على (ذكر) تام»[2]. ويظهر تحامل ابن الأنباري– رحمه الله– حيث اعترض على أبي حاتم على الرغم من اعترافه بعد ذلك بمسوغ الوصف بالتام. وقد قال بقول أبي حاتم تلميذه ابن قتيبة، وربما كان ذلك جمعًا بين الإعراب وكون الموضع رأس آية. وها هو ذا الكسائي– وهو أسبق من أبي حاتم وكوفي المذهب– يقول: «﴿ذِكْرًا﴾ رأس آية ثم يبتدئ ﴿رَسُولاً﴾»[3]؛ وهكذا يظهر أثر الوقف مع الإعراب في التأثير على الدلالة التركيبية. وأما قول أبي حاتم– حسب رواية النحاس– بالتمام على ﴿آمَنُوا﴾ الأول و﴿النُّورِ﴾ فللفصل بين الجملة المبدوءة بالأمر والجملة المؤكدة بـ﴿قَدْ﴾ والجملة الشرطية.

(959) قول الله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَّا تُؤْمِنُونَ * وَلاَ بِقَوْلِ كَاهِنٍ﴾ [الحاقة/41–42]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿قَلِيلاً﴾، وأنه خولف في ذلك؛ لأن ﴿وَلاَ بِقَوْلِ﴾ معطوف على ﴿بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾. وأحسب أن وقف أبي حاتم على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾؛ إذ إن ﴿قَلِيلاً﴾ متعلق بما بعده،

---

(1) القطع للنحاس ص 527 ، وانظر التنبيهات للزواوى ص 204 بلفظ: « قال أبو حاتم: زعم المفسرون أنه تام، وليس كذلك»، وانظر المكتفى للدانى ص 564، وما سبق في [النساء/83].

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري جـ 939/2، وانظر قول أبي حاتم وابن الأنباري في دقائق التصريف لابن سعيد المؤدب ص114.

(3) القطع للنحاس ص 536، وانظر توجيهات إعرابية أخرى لكلمة ﴿رَسُولاً﴾ في المكتفى للدانى ص 574، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1025/3، والمقصد للأنصاري ص 396، ومنار الهدى للأشموني جـ 347/2.

والمعنى: إيمانكم قليل؛ وإذا صح ما يبدو لى فلعل أبا حاتم راعى كون الموضع رأس آية، إلا أن يكون أبو حاتم علَّق ﴿قَلِيلاً﴾ بمحذوف؛ أى: اصبروا زمانًا قليلًا، ثم يبتدئ بـ﴿مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ على أن ﴿مَّا﴾ نافية[1].

(960) قول الله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل/17]:

قال الأشمونى: « ﴿إِن كَفَرْتُمْ﴾ قال نافع: تام، وغلَّطه فى ذلك جماعة منهم أبو حاتم، وجعلوا ﴿يَوْمًا﴾ منصوبًا بـ﴿تَتَّقُونَ﴾ نصب المفعول به على المجاز على حذف مضاف، أى: واتقوا عذاب الله يومًا، واختاره أبو على النحوى، أو التقدير: فكيف تتقون يومًا الذى من شدته كذا وكذا، وليس ظرفًا؛ لأن الكفر لا يكون يوم القيامة؛ أى: كيف تتقون أنفسكم عذاب يوم يجعل الولدان شيبًا. وقال الأخفش: الوقف ﴿كَفَرْتُمْ﴾ وجعل ﴿يَوْمًا﴾ منصوبًا على الظرف، وجعل الفعل لله تعالى، والتقدير: يجعل الله الولدان شيبًا فى يوم، وهذا ليس بمختار... ... لأنهم لا يكفرون ذلك اليوم، بل يؤمنون لا محالة إذا عاينوا تلك الأهوال»[2]. وأبو حاتم هنا يخالف نافعًا والأخفش، وقد استحسن رأيه كثير من العلماء منهم ابن الأنبارى- وإن لم يشر إليه- والنحاس والدانى. ومن الواضح ارتباط الوقف بالإعراب وأثرهما على الدلالة التركيبية[3].

(961-962) قول الله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان/2]:

قال النحاس: «والتمام عند أبى حاتم ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ﴾، و﴿نَّبْتَلِيهِ﴾ عنده فى موضع الحال، وهذا عند الفراء ليس بتمام؛ لأن المعنى على التقديم والتأخير، أى: فجعلناه سميعًا بصيرًا لنبتليه؛ وغلط فى هذا لأنه ليس فى القرآن لام، ولا المعنى على ما قال؛ إنه لم يُبتلَ ويختبر لأنه سميع بصير، وقد يبتلى ويختبر إذا كان صحيح الفهم مميزًا وإن لم يكن سميعًا بصيرًا»[4]. واختلاف التوجيه الإعرابى لجملة ﴿نَّبْتَلِيهِ﴾ أدى إلى اختلاف الوقف؛ فمن جعل الجملة حالية من فاعل ﴿خَلَقْنَا﴾ أو من الإنسان جعل الوقف تامًّا على ﴿نَّبْتَلِيهِ﴾ غير تام على ﴿أَمْشَاجٍ﴾ حتى لا يفصل بين الحال وصاحبها وهما متلازمان[5].

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 946/2، والقطع للنحاس ص 542، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1041/3، والمقصد للأنصارى ص 403.

(2) منار الهدى للأشمونى جـ 372/2.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 953/2، والقطع للنحاس ص 550، والمكتفى للدانى ص 591.

(4) القطع للنحاس ص 553، وانظر منار الهدى للأشمونى جـ 381/2.

(5) ولعل هذا هو المفهوم من قول الزواوى فى التنبيهات ص 212: «﴿أَمْشَاجٍ﴾ قيل: يجوز الوقف عليه عند أبى حاتم، ولم يرتضه العمانى».

ومن جعل الجملة حالية من الضمير فى ﴿جَعَلْنَاهُ﴾؛ أى: فجعلناه سميعًا بصيرًا مبتلين له، لم يتم الوقف عنده على ﴿نَّبْتَلِيهِ﴾؛ وبهذا يتضح أن أبا حاتم اختار الوقف الذى يمنع من التقديم والتأخير والتقدير، ويمنع تبعًا لذلك من التباس التفسير؛ وهو ما لقى قبولا عند النحاس، مع ملاحظة أن وصف الوقف على ﴿نَّبْتَلِيهِ﴾ بالتمام محل نظر؛ لأن ما بعده متعلق بما قبله، كما أن الفاء فى ﴿فَجَعَلْنَاهُ﴾ يمكن أن تكون عاطفة على ﴿خَلَقْنَا﴾ إلا أن يكون الوقف على رأس الآية أتم، ومن الغريب وصف بعض العلماء الوقف على ﴿نَّبْتَلِيهِ﴾ بأنه تام مع القول بالتقديم والتأخير[1]!

(963) قول الله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾ [النبأ/1-2]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبى حاتم كافٍ على ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾. والقول بالكفاية يعنى أن الآية الأولى سؤال والآية الثانية جواب؛ فيفصل بينهما مع اعتبار رأس الآية، والتقدير: يتساءلون عن النبأ العظيم[2]. ومن جعل الآيتين استفهامًا واحدًا بمعنى: لأى شىء يتساءلون عن النبأ العظيم؟ لم يكن الوقف عنده كافيًا على رأس الآية الأولى؛ أى أن الوقف فى هذا الموضع مرتبط بالإعراب والتقدير[3].

(964) قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ/40]:

قال النحاس: «وقد خولف أبو حاتم فى قوله: ﴿مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ كاف؛ لأن ﴿وَيَقُولُ﴾ معطوف على ﴿يَنظُرُ﴾ فى موضع خفض»[4]. ومن الواضح أن الاختلاف فى نوع الوقف يرجع إلى الاختلاف فى إعراب الواو حيث يمكن أن تكون استئنافية، ويمكن أن تكون عاطفة. وقد يكون صحيحًا ما ذهب إليه الأشمونى من أن الواو استئنافية عند أبى حاتم، فى حين عدَّ السجاوندى الوقف قبيحًا بحجة أن الواو عنده حالية. وفى ضوء نظرية التلازم يمكن القول إن الوقف غير ممنوع؛ فهو تام على الاستئناف، وغير تام على

---

(1) معانى القرآن للفراء جـ 214/3، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 959/2، والمكتفى للدانى ص 600، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1070/3.

(2) والآية الثانية يمكن أن تكون استفهامًا آخر عن طريق التنغيم Intonation وعليه يكفى الوقف على رأس الآية الأولى للفصل بين الاستفهامين.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 962/2، والقطع للنحاس ص 556، والمكتفى للدانى ص 604، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1079/3، والتنبيهات للزواوى ص 214، والمقصد للأنصارى ص 414، ومنار الهدى للأشمونى جـ 387/2.

(4) القطع للنحاس ص 559، ونقله الأشمونى فى منار الهدى جـ 390/2 بلفظ: « ﴿يَدَاهُ﴾ حسن [كذا!] عند أبى حاتم على استئناف ما بعده، وخولف ».

العطف أو الحالية؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه والحال وصاحبها من العناصر النحوية الأقل تلازمًا، كما أن عطف الجمل فى حكم الاستئناف[1].

(965) قول الله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ [النازعات/1]:

قال ابن الأنبارى: «جواب القسم محذوف كأنه قال: والنازعات لتبعثُن ولتحاسبُن، فاكتفى بقوله: ﴿أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات/11] من الجواب... ... وقال السجستانى: يجوز أن يكون هذا من التقديم والتأخير، كأنه قال: ﴿فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات/14] ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾. وهذا خطأ؛ لأن الفاء لا يُفتتح بها الكلام»[2]. ومن الواضح ارتباط الوقف بالإعراب والتقدير، وقد اختار أبو حاتم وجهًا بعيدًا، ورأى آخرون أن التمام على: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [النازعات/26]، وهو وجه أبعد[3]، ولا يعنى هذا أن أبا حاتم لم يجز الوقف قبل ﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾، ولكن يعنى أن الوقف قبل هذا الموضع غير تام عنده[4].

(966) قول الله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ * أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ [عبس/24-25]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبى حاتم على ﴿طَعَامِهِ﴾. ويفهم من هذا أن أبا حاتم جعل ما بعد ﴿طَعَامِهِ﴾ مستأنفًا، وربما أخذ بقراءة: ﴿إنا﴾ بالكسر – وهى سبعية متواترة– ولكن أجاز بعض العلماء أن يكون ما بعد ﴿طَعَامِهِ﴾ تفسيرًا للنظر إلى الطعام فلا يتم الوقف قبله. ومن قرأ بالفتح فله أيضًا تقديران: أن يجعل ﴿أَنَّا﴾ وما اتصل بها فى موضع جر بدلًا من طعامه؛ وعلى هذا لا يتم الوقف قبلها، أو يجعلها فى موضع رفع خبرًا لمبتدأ محذوف، فيتم الوقف؛ أى أن الوقف هنا اختلف باختلاف الإعراب والتقدير[5].

---

(1) تفسير الطبرى جـ 25/30، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 964/2، والمكتفى للدانى ص 605، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1085/3، والجدول لمحمود صافى جـ 187/13، وإعراب القرآن لمحيى الدين درويش جـ 359/10، والإعراب المفصل لبهجت عبد الواحد جـ 323/12، وانظر أثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 86، 88.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 964/2، وانظر القطع للنحاس ص 560 بلفظ « ومن قال: التقدير ﴿فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ﴾ ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾ فالتمام عنده ﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾، وهذا القول ذكره أبو حاتم وهو على بعده خطأ من جهتين ».

(3) أجاز الأخفش أن يكون جواب القسم على: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات/6] أو ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [النازعات/26] فى حين قال الزواوى: « وجواب القسم عند أبى حاتم والأخفش: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ » فنسب إلى أبى حاتم ما لم ينسبه إليه ابن الأنبارى والنحاس، وقدَّم أبا حاتم على الأخفش، وجعل الوقف عند الأخفش على ﴿لَعِبْرَةً﴾! ولم يعلق المحقق الذى يحتمل أن يكون الخطأ الأخير تسرعًا منه فى النقل! انظر معانى القرآن للأخفش جـ 26/2، والتنبيهات للزواوى ص 215.

(4) معانى القرآن للفراء جـ 231/3، والمكتفى للدانى ص 606، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1086/3.

(5) السبعة لابن مجاهد ص 672، والقطع للنحاس ص 562، والمكتفى للدانى ص 609، والمقصد للأنصارى ص 419، ويربط هذا الموضع بالفصل الثالث (أثر الوقف مع اختلاف القراءة القرآنية).

(967) **قول الله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ [الغاشية/21-23]:**

قال ابن الأنبارى: « ﴿بِمُسَيْطِرٍ﴾ غير تام. وقال السجستانى: هو تام. وهذا خطأ؛ لأن ﴿مَنْ﴾ منصوبة على الاستثناء من الكلام الذى يقع عليه التذكير وإن لم يذكر، كأنه قال: فذكر الناس إلا من تولى وكفر ... ... ويجوز أن تكون ﴿مَنْ﴾ منصوبة على الاستثناء المنقطع كأنه قال: لكن من تولى وكفر فيعذبه الله؛ فيكون من هذا الوجه بمنزلة قولك فى الكلام: قعدنا نتحدث ونتذاكر الخير إلا أن كثيرًا من الناس لا يرغب فيما كنا فيه»[1]. والوقف هنا مرتبط بالإعراب، ومن الواضح تحامل ابن الأنبارى؛ حيث خطّأ أبا حاتم ثم أجاز ما يصلح تدعيمًا لقوله بالتمام، والمعنى – مع اعتبار رأس الآية – متعلق سواء أكان الاستثناء متصلًا أم منقطعًا[2].

(968) **قول الله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ * أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [الفجر/5-6]:**

ذكر الدانى أن الوقف على ﴿حِجْرٍ﴾ تام عند أبى حاتم[3]. ولعل أبا حاتم جعله جواب القسم: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ **[الفجر/1]**، ويبدو أنه تبع فى هذه المسألة مقاتل بن سليمان الذى ذكر أن ﴿هَلْ﴾ فى هذه الآية بمعنى (إنَّ)؛ فتكون على هذا فى موضع جواب القسم[4]، فى حين رأى ابن الأنبارى أن جواب القسم ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ **[الفجر/14]**، وغلَّط النحاسُ – من غير إشارة إلى أبى حاتم – القول بأن ﴿هَلْ﴾ جواب القسم؛ لأن ﴿هَلْ﴾ ليست من أجوبة القسم، وإنما جواب القسم يكون بـ«أن واللام»، و«ما ولا»؛ وهكذا اجتمع الوقف مع الإعراب فى التأثير على الدلالة التركيبية، مع كون الموضع ﴿حِجْرٍ﴾ رأس آية فاصلة بين استفهامين[5].

(969) **قول الله تعالى: ﴿فَسَوَّاهَا * وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشمس/14-15]:**

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 975/2، وانظر القطع للنحاس ص 571.

(2) معانى القرآن للفراء جـ 258/3، والمكتفى للدانى ص 617، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1124/3، والمقصد للأنصارى ص 426.

(3) المكتفى للدانى ص 618.

(4) تفسير مقاتل بن سليمان البلخى جـ 481/3، وانظر المقصد للأنصارى ص 426، ومنار الهدى للأشمونى جـ 414/2.

(5) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 976/2، والقطع للنحاس ص 572، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1125/3، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 517/6.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تمام على ﴿فَسَوَّاهَا﴾. وهذا يعنى أن ما بعده مستأنف، ومن جعل الواو حالية لم يكن الوقف عنده تامًّا؛ وهكذا اختلف الوقف باختلاف الإعراب[1].

(970) **قول الله تعالى:** ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ * ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [**التين**/4-6]:

جاء فى المقصد للأنصارى: «﴿تَقْوِيمٍ﴾ وهو كافٍ قاله أبو حاتم. وليس بجيد للفصل بين المستثنى والمستثنى منه، وإنما أجازه أبو حاتم لطول الكلام»[2]، وقال الأشمونى: «قال أبو حاتم: كاف إن أراد بالإنسان جميع الناس، وإن أراد به النبى صلى الله عليه وسلم، و﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ﴾ يعنى أبا جهل، كان الوقف على ﴿تَقْوِيمٍ﴾ أكفى لا محالة »[3]. والوقف على ﴿تَقْوِيمٍ﴾ مرتبط بالإعراب من حيث العطف والاستثناء ومرجع الضمير، وبالدلالة السياقية لكلمة ﴿إِنْسَانَ﴾، ويبدو لي أن أبا حاتم جعل الاستثناء من الضمير فى ﴿رَدَدْنَاهُ﴾ فضلًا عن كون ﴿تَقْوِيمٍ﴾ رأس آية بعده جملة معطوفة، وعطف الجمل فى حكم الاستئناف[4]، ويبدو كذلك أن طول النفس من العوامل المؤثرة في تحديد موضع الوقف عند أبي حاتم.

(971) **قول الله تعالى:** ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [**العلق**/15-16]:

جاء فى المقصد للأنصارى: «﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾ كافٍ، قاله أبو حاتم. ولا أستحسنه- وإن كان جائزًا- لما فيه من الفصل بين البدل والمبدل منه»[5]. والوقف هنا مرتبط بالإعراب حتى إن الأشمونى صرَّح بأن الموضع ليس بوقف، ولكن التوابع – ومنها البدل – من العناصر النحوية الأقل تلازمًا؛ فيكون الوقف بينها غير تام، وهى غير العناصر النحوية الأكثر تلازمًا التى يعد الوقف بينها قبيحًا، وذلك لأن التوابع يجوز فيها

---

(1) القطع للنحاس ص 574، والمكتفى للدانى ص 621، والمقصد للأنصارى ص 428.

(2) المقصد للأنصارى ص 430.

(3) منار الهدى للأشمونى جـ 421/2.

(4) تفسير الطبرى جـ 246/30، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 980/2، والقطع للنحاس ص 575، والمكتفى للدانى ص623، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1138/3، وزاد المسير لابن الجوزى جـ 171/9 – 172، وعلم الدلالة لأستاذى الدكتور حيدر ص 56.

(5) المقصد للأنصارى ص 430.

القطع؛ ولهذا رُوِى عن الكسائى رفع ﴿نَاصِيَةٍ﴾ الثانية، ورُوِى عن أبى حيوة وابن أبى عبلة وزيد بن علىّ نصبها؛ فلعل أبا حاتم راعى ذلك، وأعانه عليه كون الموضع رأس آية[1].

(974-972) **قول الله تعالى:** ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [**العصر**/1-3]:

ذكر النحاس أن هذه السورة ليس فيها تمام عند أبى حاتم إلى آخرها. وقد فطن أبو حاتم إلى التلازم بين القسم وجوابه، والمستثنى والمستثنى منه، والمعطوف والمعطوف عليه؛ أى أن الوقف هنا ارتبط بالإعراب[2].

(977-975) **قول الله تعالى:** ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ * وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ * فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ﴾ [**المسد**/3-5]:

قال النحاس: « ﴿لَهَبٍ﴾ تمام على قول الكسائى وعلى أحد مذاهب الفراء، وهو أجود الوجوه عند أبى حاتم، ثم يبتدئ ﴿وَامْرَأَتُهُ﴾ رفعًا بالابتداء، ﴿حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾ بدل منها، والخبر: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ﴾. هذا أجود الوجوه عنده ليكون موافقًا لقراءة من قرأ: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾، وأجاز الفراء أن يكون ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ مرافعًا لامرأته، وأجاز [الفراء] أن يكون ﴿وَامْرَأَتُهُ﴾ نسقًا على المضمر الذى فى ﴿سَيَصْلَى﴾ أى: وستصلى امرأته، وهو أيضًا وقف عند أبى حاتم، وزعم أن ﴿حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾ بدل من ﴿وَامْرَأَتُهُ﴾، وأنه لا يجوز أن يكون نعتًا لأنه نكرة وخولف فى هذا فقيل إنه غلط من جهتين: إحداهما أنه جعل الوقف ﴿وَامْرَأَتُهُ﴾ ثم قدر أن يكون ﴿حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾ بدلا من ﴿وَامْرَأَتُهُ﴾، وإذا كانت [بدلا فالوقف] ﴿حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾، والجهة الأخرى أنه زعم أنه لا يجوز أن تكون ﴿حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾ نعتًا... ... والاختيار عند أبى حاتم أن

---

(1) البحر المحيط لأبى حيان جـ 495/8، ومنار الهدى للأشمونى جـ 422/2، وأثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 87.

(2) معانى القرآن للزجاج جـ 359/5، والقطع للنحاس ص 578، والمكتفى للدانى ص 628، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ1156/3.

يكون الخبر ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾»[1]. ومن الواضح ارتباط الوقف بإعراب كلمة ﴿امْرَأَتُهُ﴾؛ وفيها ثلاثة أوجه، وقد استحسن أبو حاتم أحدها، وتعقبه النحاس فى الوقف بين البدل والمبدل منه[2].

(978-992) **قول الله تعالى:** ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [**الإخلاص**/1-4]، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ * مِن شَرِّ مَا خَلَقَ * وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ * وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ * وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [**الفلق**/1-5]، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ * مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [**الناس**/1-6]:

ذكر بعض العلماء أنه لا تمام عند أبى حاتم فى الإخلاص والمعوذتين دون آخرهن، بحجة أن النبى صلى الله عليه وسلم أُمِر أن يقول ذلك كله. ومراد أبى حاتم أن تمام الوقف يكون بعد انتهاء مقول القول؛ وهذا يعنى أن المعنى مقدم عنده على سنة الوقف على رءوس الآى[3].

(993-1014) **الحرف الأحادى (لام القسم)، (لام كى):**

فى قول الله تعالى: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [**التوبة**/121] قال ابن الأنبارى: «وقال السجستانى: الوقف على قوله: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾. وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللهُ﴾ متعلق بـ﴿كُتِبَ﴾ ... ... وقال السجستانى: اللام فى ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾ لام اليمين، كأنه قال: (ليجزينَّهم الله) فحذفوا النون وكسروا اللام وكانت مفتوحة فأشبهت فى اللفظ لام (كى)؛ فنصبوا بها كما نصبوا بلام (كى). وهذا غلط؛ لأن لام القسم لا تكسر ولا ينصب بها، ولو جاز أن يكون معنى ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾ (ليجزينَّهم) لقلنا: والله ليقم زيد، بتأويل (والله ليقومن)، وهذا معدوم فى كلام العرب، واحتج بأن العرب تقول فى التعجب: (أظرف بزيد)، فيجزمونه لشبهه بلفظ الأمر. وليس هذا بمنزلة ذاك؛ لأن التعجب عُدِل

---

(1) القطع للنحاس ص 580 وما بين المعقوفين فى المرة الأولى قد يكون تأكيدًا وقد يكون زيادة، وما بينهما فى المرة الثانية وقع بلفظ [بدل الوقف]!

(2) معانى القرآن للفراء جـ 298/3، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 990/2، والمكتفى للدانى ص 636، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1172/3، والمقصد للأنصارى ص 436.

(3) القطع للنحاس ص 582، والمكتفى للدانى ص 639، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1181/3، والمقصد للأنصارى ص437، ومنار الهدى للأشمونى جـ 435/2.

إلى لفظ الأمر، ولام اليمين لم توجد مكسورة قط فى حال ظهور اليمين ولا فى حال إضمارها»[1]، وقال الدانى بعد أن ذكر أن لرأى أبى حاتم نظائر كثيرة لآية التوبة[2]: «وأجمع أهل العلم باللسان على أن ما قاله وقدَّره خطأ لا يصح فى لغة ولا قياس ... ... حدثنا أحمد بن محمد النحاس النحوى قال: سمعت أبا الحسن بن كيسان يعيب أبا حاتم فى هذا القول، ويذهب إلى أنها لام كى»[3].

وقول أبى حاتم يجعل الوقف قبل اللام تامًّا أو كافيًا للابتداء بالقسم، وقول غيره يمنع الوقف لتعلق (لام كى) بما قبلها؛ وهكذا تغير الوقف باختلاف معنى اللام. وقد بولغ فى نقد أبى حاتم؛ فمثله لا يجهل الفرق بين (لام كى)، و(لام القسم)؛ فهذا مما تعرفه الأصاغر فكيف يجهله إمام من أئمة اللغة والإقراء؟ ولا أدرى هل صرَّح أبو حاتم بأن اللام لام القسم فى جميع تلك المواضع أو أنه صرح فقط فى الموضع الذى نقله ابن الأنبارى؟ فلعل أبا حاتم علَّق اللام بمحذوف تقديره: حدث ذلك، وربما احتج أبو حاتم بقول الشاعر:

إذا هو آلى حِلْفةً قلتُ مثلها لتُغنىَ عنى ذا أتى بك أجمعا

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 700/2 – 701، وانظر القطع للنحاس ص 245، والتنبيهات للزواى ص 132، والمقصد للأنصارى ص 171، ومنار الهدى للأشمونى جـ 319/1.

(2) صرحت مصادرى برأى أبى حاتم فى عشرين موضعًا بالإضافة إلى موضع التوبة، وهى: [آل عمران/154]، [الأعراف/2]، [هود/7]، [إبراهيم/50]، [مريم/21]، [طه/15]، [النور/37]، [الروم/41، 44]، [الأحزاب/7، 23، 72]، [سبأ/3]، [فاطر/29]، [الجاثية/22]، [الفتح/1، 4، 20، 25]، [النجم/31]، ولم تسعفني مصادرى برأى أبى حاتم فى مواضع أخرى وقعت بعدها لام كى مثل: [يونس/4]، [النحل/54]، [الجاثية/14]، [الأحقاف/12]، وربما اختلف رأى أبى حاتم – لسبب أو لآخر – فى المواضع المصرح بها عن رأيه فى مواضع السكوت أو بعضها، وقد يكون رأيه واحدًا؛ فتكون مواضع التصريح مغنية عن مواضع السكوت؛ انظر: إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 762/2، 767، 799، 834، 900، والقطع للنحاس ص 210، 315، 324، 360، 402– 403، 416، 426، 478، 487، 488، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكى (الفتح/2) جـ 6928/11، والمكتفى للدانى ص 265، 462، 527، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 739/2، 801، جـ 816/3، 819، 826، 978، وتفسير القرطبى (الفتح/2) جـ 205/16، والتنبيهات للزواوى ص 109، 136، 145، 157، 166، 177، 178، 194، 197– 199، والمقصد للأنصارى ص 171، 268، 301، 310، 316، 357، 363، 364– 365، 375، ومنار الهدى للأشمونى جـ 392/1، جـ 8/2، 78، 147، 160، 163، 169، 265، 279، وانظر: تهذيب اللغة للأزهرى (لام كى) جـ 408/15 – 409، وانظر (عَ ف ر) ، (ل و م) في لسان العرب لابن منظور جـ26/5، جـ559/12، وتاج العروس للزبيدى جـ247/13، جـ455/33.

(3) المكتفى للدانى ص 300 وفى دعوى الإجماع على خطأ أبى حاتم نظر! وقد وقف الدانى نفسه فى بعض هذه المواضع فكان الوقف عنده تامًّا تارة وكافيًا تارة أخرى! انظر ص 374، 518، 529، 542، وانظر ترجمة ابن كيسان فى بغية الوعاة للسيوطى جـ 18/1، وانظر منار الهدى للأشمونى جـ 78/2.

أراد: لتُغنينَّ؛ فأسقط النون وكسر اللام[1]. وبعض المواضع يكشف عن تفسير أبى حاتم للنص؛ ففى مفتتح سورة الفتح أنكر أن يكون الفتح سببًا للمغفرة[2]. وفى قول الله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ * لِيَجْزِيَهُمُ اللهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [النور/37-38] وافق السجاوندى أبا حاتم وصرح بأن رأيه فى هذا الموضع أوضح من سائر المواضع[3]، فضلا عن عدم وقوف أبى حاتم قبل اللام فى بعض المواضع مثل قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة/143] فقد صرح أبو حاتم بأن الوقف الجيد على ﴿شَهِيدًا﴾ فى حين جعل أحمد بن موسى اللؤلؤى – وهو أسبق من أبى حاتم – التمام على ﴿وَسَطًا﴾، وفى قول الله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾ [النحل/55]، [العنكبوت/66] أجاز الزواوى فى الموضعين الابتداء بـ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ وجعل اللام لام الأمر للتهديد ونفى أن تكون لام كى، كما أجاز الزواوى الابتداء بقول الله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ اللهُ مَن يَنْصُرُهُ﴾ [الحديد/25] اقتداء بمذهب أبى حاتم، وفى قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * لِتُؤْمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الفتح/8-9] وافق أبو حاتم– كما سبق فى أثر الوقف فى الفصل بين الجمل– الجماعة فى أن اللام لام كى. وإذا كان أبو حاتم قد سُبق فى رأيه ببعض أكابر علماء الوقف فقد تبعه آخرون[4]؛ وبهذا يتضح أن لمذهب أبى حاتم سلفًا وخلفًا، وأن النقد الموجه إليه فى كتب الوقف بخصوص هذه المسألة فيه شىء من المبالغة ابتدأها ابن الأنبارى، وهذا ديدنه– رحمه الله– مع أبى حاتم[5]!

(1015-1047) الحرف الرباعى (كلا):

قال ابن الأنبارى: «وقال السجستانى: جاءت ﴿كَلاَّ﴾ فى القرآن على وجهين؛ فهى فى مواضع بمعنى: لا يكون ذلك، وهو ردّ للأول ... ... قال: وتجىء فى معنى (ألا) التى هى للتنبيه يستفتح بها الكلام كقوله: ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلاَ حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾ [هود/5]، وهى زائدة فى الكلام لو لم [تأتِ] بها لكان الكلام تامًّا مفهومًا؛ لو قلت: إنهم يثنون صدورهم لكان تامًّا. قال: فمما جاءت فيه (كلا) بمعنى (ألا) قول العرب: كلا زعمت أن العيرَ لا يقاتل، وهو مثل للعرب، واحتجَّ بقول أعشى قيس:

---

(1) تهذيب اللغة للأزهرى (لام كى) جـ 408/15، والتنبيهات للزواوى ص 92.

(2) وكأنه يرى أن المغفرة للنبى ثابتة قبل الفتح، ومن قال إن اللام (لام كى) كان المعنى عنده: ليجتمع مع المغفرة تمام النعمة فى الفتح؛ انظر لسان العرب لابن منظور (غ ف ر) جـ26/5.

(3) علل الوقوف للسجاوندى جـ 739/2.

(4) القطع للنحاس ص 85، 478، 480، 487، والمكتفى للدانى ص 457، والتنبيهات للزواوى ص 149، 175، 202، والمقصد للأنصارى ص 298، ومنار الهدى للأشمونى جـ 171/2، 181، 279، 282، 303، 407.

(5) بل إن ابن الأنبارى نفسه قال بمثل قول أبى حاتم فى أحد المواضع المأخوذة عليه! انظر إيضاح الوقف له جـ850/2.

كلا زعمتم بأنا لا نقاتلكم إنا لأمثالكم يا قومَنا قُتُلُ

قلتُ: وهذا غلط منه؛ معنى (كلا) فى المثل والبيت: (لا، ليس الأمر على ما يقولون)... ... واحتج السجستانى فى أن (كلا) بمعنى (ألا) بقوله: ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾ [العلق/6]؛ قال: فمعناه (ألا إن الإنسان)، وذلك أن جبريل- عليه السلام- أول شىء نزل به من القرآن خمس آيات من سورة العلق مكتوبة فى نمط فلقَّنها النبى صلى الله عليه وسلم آية آية، والنبى صلى الله عليه وسلم يتكلم بها كما يلقنه؛ فلما قال: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ طوى النمط»[1]، وقال أبو جعفر النحاس: «والتمام عند نافع ومحمد بن عيسى وسهل بن محمد وأحمد بن جعفر ﴿عَهْدًا * كَلاَّ﴾ [مريم/ 78- 79] ... ... وأبو حاتم يقول: بمعنى (ألا)؛ فإذا كانت كذا كانت مبتدأة كقول الله جل وعز ﴿كَلاَّ وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر/ 32]، وكذا ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر/ 3] ، وتكون ردعًا لكلام تقدم؛ فيكون الوقف عليها حسنًا كقول الله جل وعز: ﴿أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم/78] قال أبو حاتم: أى لم يطلع الغيب ولم يتخذ عند الرحمن عهدًا. قال أبو جعفر: «وهذا من أحسن الأقوال وهو قول الخليل ثم اتبعه على ذلك الأخفش فقال: ﴿كَلاَّ﴾ ردع وزجر ثم اتبعه على ذلك أبو حاتم، وهو قول الفراء...»[2]، وقال الدانى: «﴿عَهْدًا * كَلاَّ﴾ [مريم/ 78- 79] تام. والمعنى: لا، لم يطلع الغيب ولم يتخذ عند الرحمن عهدًا، ومثله: ﴿عِزًّا * كَلاَّ﴾ [مريم/ 81- 82]؛ أى: لا يكون ذلك. ويجوز الابتداء بـ﴿كَلاَّ﴾ فى الموضعين بتقدير (ألا)، وهو قول أبى حاتم»[3]، وقال السجاوندى: «وست وعشرون يبتدئ بها أبو حاتم للتنبيه بمعنى ألا»[4]. والوقف هنا ارتبط بالدلالة النحوية لـ﴿كَلاَّ﴾، وربطه أبو حاتم فى موضع سورة العلق بالسياق غير اللغوى، وقد وردت ﴿كَلاَّ﴾ فى القرآن الكريم فى ثلاثة وثلاثين موضعًا فى خمس عشرة سورة، وليس فى النصف الأول منها شىء؛ لأن معناها الوعيد والتهديد فلم تنزل إلا بمكة، وقد جعلها أبو حاتم فى سبعة مواضع بمعنى (لا) فوقف عليها ولم يقف قبلها حتى لو كان ما قبلها رأس آية، وجعلها فى ستة وعشرين موضعًا – وهى تتمة الثلاثة والثلاثين- بمعنى (ألا)

---

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 422/1 – 425 وما بين المعقوفين وقع بلفظ [يأت]! وانظر تهذيب اللغة للأزهرى (ك ل أ) جـ10/ 364 – 365 بلفظ [تأتِ] على الخطاب، أى: لو لم تأت بها فى غير القرآن، والمثل فيهما بلفظ: « كلا زعمتَ العِيرَ لا تقاتلُ»، وانظر تاج العروس للزبيدى (باب الألف اللينة)جـ445/40.

(2) القطع للنحاس ص 319 – 322.

(3) المكتفى للدانى ص 377، ومثله فى منار الهدى للأشمونى جـ 14/2 بخلاف ما سبق عن النحاس!

(4) علل الوقوف للسجاوندى جـ 158/1 – 159، وانظر البرهان للزركشى جـ 369/1.

للتنبيه فوقف قبلها وابتدأ بها[1]؛ وهذا الجعبرى ينقل لنا مجمل رأى أبى حاتم فيقول: «قال السجستانى: يرجح المعنى الوقفَ عليها فى بعض المواضع، ويرجح الوقفَ قبلها فى بعضها، ويتساويان فى أخر»[2].

(1) القطع للنحاس ص 353، 375، 544، 551، 556، 562، 565- 566، 572، 576، 578 وفى الموضع الثالث لبس بلفظ: « إلا أن أبا حاتم ذكر الوقف قبل ﴿كَلاَّ﴾ فى جميع القرآن ... ... »! وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 158/1 –159، 166 – 167، وشرح المفصل لابن يعيش جـ 16/9، والتنبيهات للزواوى ص 165، 217، 219 – 220 وفى الموضع الأخير خلط! وجواهر الأدب للإربلى ص 506، ولطائف الإشارات للقسطلانى ص 259، ومنار الهدى للأشمونى جـ175/2، 364، 387، 395، 401.

(2) غايات البيان فى معرفة ماءات القرآن للجعبرى ص 247.

obeikan.com